أفق جديد
أسبوعية
الاثنين
2 مـــارس 2026م
13 رمضان 1447هـ
العدد 69

... من يليه ؟

السودان اليوم على حافة الانهيار، في مشهد يجعل الفراغ الأمني فيه خطراً يتجاوز حدوده. ما يجري في إيران يقدّم نموذجاً دالاً: حين تتقاطع هشاشة الداخل مع صراعات النفوذ، تتحول الدولة إلى ساحة مواجهة مفتوحة وتدخلات مباشرة بذريعة حماية المصالح الحيوية. بهذا المعنى، لا يكمن الخطر في العداء المعلن، بل في الضعف البنيوي الذي يستدعي الوصاية ويشرعن التدخل.

ورقة البحر الاحمر

على مدى ثلاثة عقود، تحولت ورقة البحر الأحمر إلى أداة ابتزاز واستمرار السلطة بيد النظام الإسلامي في السودان، الذي استخدمها بلا هوادة للبقاء في الحكم، ومناورة القوى الإقليمية والدولية، وتحقيق مكاسب ضيقة على حساب مصالح الشعب. لم تكن هذه الورقة مجرد استراتيجية عابرة، بل كانت الوصفة الجاهزة للتملص من المسؤولية وتأجيل الإصلاحات الداخلية، وهو ما شهدناه بوضوح الان بعد عودة الإسلاميين إلى المشهد السياسي، كيف استخدموا هذه الورقة لإطالة أمد الحرب وفرض اجنداتهم على الإقليم والمنطقة.

الحقائق واضحة. البحر الأحمر، هذا الشريط المائي الحيوي، ليس مجرد ممر ملاحي، بل مفتاح استراتيجي يحكم حركة التجارة العالمية وأمن الطاقة الدولي. الإسلاميون، منذ أن وصلوا إلى السلطة، أدركوا هذه الحقيقة واستغلوا كل الإمكانيات السياسية والعسكرية للدفع بورقة البحر الأحمر في صراعاتهم الداخلية والخارجية. ففي كل مرة يواجهون ضغطًا داخليًا لتقديم تنازلات للشعب، يلجأون فورًا إلى التلويح بأمن البحر الأحمر واستدعاء حلفاء إقليميين ودوليين، لإعادة رسم التوازن بغض النظر عن الثمن الذي يدفعه المواطنون.

وبعد سقوط النظام الإسلامي، ثم عودته إلى المشهد السياسي، لم يتعلم الإسلاميون شيئًا من تاريخهم الطويل في الخراب الذي خلفوه. كانت ورقة البحر الأحمر هي الاستراتيجية الأقدم والأكثر فعالية في يدهم لإطالة أمد الحرب. أعادوا العلاقات مع إيران، مستغلين الحرب كذريعة، لتقديم الدعم العسكري والتقني، وكأن الشعب السوداني لم يعانِ بما فيه الكفاية من التدخلات الإقليمية السابقة. وفي الوقت ذاته، لم يغفلوا عن مغازلة روسيا، بما في ذلك الحديث عن القاعدة العسكرية في مواقع حساسة، في محاولة لإظهار قدرتهم على المناورة بين المحاور الكبرى، وكأن مصالح السودان الحقيقية ليست على جدول أعمالهم.

الأمر الذي لا يمكن تجاهله هو أن هذه السياسات لم تخدم سوى النظام ذاته، وأدت إلى المزيد من المعاناة للشعب السوداني. الاقتصاد منهك بالفعل، الأمن مهدد، والمجتمع يعيش في حالة مستمرة من الخوف والترقب، بينما الحركة الإسلامية تمارس لعبة الابتزاز والمناورات الدولية، مستفيدة من كل ثغرة لتحسين وضعها، على حساب المواطنين الذين لا يجدون إلا الحروب والفقر والانقسام.

وهنا تتجلى مسؤولية الحركة الإسلامية بشكل كامل: فهي لم تستخدم البحر الأحمر لحماية الدولة أو أمن المواطنين، بل لتحصين مواقعها السياسية واستمرار سلطتها. كل تهديد بوجود حلفاء خارجيين، سواء إيران أو روسيا، كان جزءًا من استراتيجية إطالة أمد الحرب وتعطيل أي حلول سلمية، حتى تظل الطبقة الحاكمة في موقع القوة، بينما الشعب يتحمل تبعات هذه السياسات.

اليوم، مع كل التحولات الإقليمية والدولية، يبدو واضحًا أن ورقة البحر الأحمر لم تعد قابلة للاستخدام بنفس القوة كما كانت. النظام الإيراني، الذي كان سندًا للإسلاميين في مغامراتهم، على شفير الانهيار أو التحول إلى كيان بلا تأثير حقيقي. هذا الواقع يعني أن الحركة الإسلامية لن تتمكن بعد الآن من استدعاء الحلفاء الإقليميين لدعم سياساتها أو ابتزاز القوى الدولية بنفس الفاعلية السابقة، وأن أي محاولة لممارسة السياسة القديمة ستصطدم بواقع جديد، حيث العالم أصبح أكثر وعيًا بخطر سياسات الخرطوم، وأكثر إصرارًا على وضع حد للحرب وإعادة استقرار المنطقة.

لكن السؤال الأكبر الذي يطرح نفسه هو: هل ستستوعب الحركة الإسلامية هذه الحقائق، أم ستستمر في مغامراتها؟ التاريخ يظهر أن هذه الحركة غالبًا ما فضّلت مكاسبها الضيقة على مصالح الشعب السوداني. ورقة البحر الأحمر، إعادة العلاقات مع إيران، مغازلة روسيا، كل ذلك لم يكن سوى أدوات لمواصلة السيطرة والابتزاز، وليس لتحقيق الأمن والاستقرار. الشعب السوداني، الذي عانى لسنوات من الحروب والفقر والدمار، يجد نفسه مرة أخرى ضحية لمغامرات قادة لم يتعلموا من الماضي شيئًا.

من هنا يصبح التحول نحو سياسة مسؤولة ليس مجرد خيار، بل ضرورة حتمية. أي استمرار في اللعب بورقة البحر الأحمر، واستدعاء القوى الخارجية، سيعني استمرار الحرب، وارتفاع الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، وانعدام الأمن، وربما فقدان السيطرة على جزء من السيادة الوطنية. والعالم كله يتفق اليوم على ضرورة إيقاف الحرب فورًا، لكن الحركة الإسلامية، بدل التعاون لإنهاء النزاع، ما زالت تمارس أسلوب الابتزاز والمراوغة، محاولة استغلال الممر البحري الحيوي كأداة ضغط، بينما المواطنين يدفعون الثمن الأكبر.

السودان اليوم يقف عند مفترق طرق خطير. إما أن تعيد الحركة الإسلامية حساباتها، وتضع الشعب السوداني في المقام الأول، وتوقف مغامراتها المدمرة، أو أن تستمر في السياسات القديمة، التي لن تجلب لها إلا المزيد من العزلة الدولية، واستمرار الفوضى الداخلية، وربما كارثة حقيقية على المدى القريب. الشعب السوداني ليس مجرد مشاهد على هامش هذه اللعبة، بل هو المتضرر المباشر من كل خطوة خاطئة، وكل مغامرة خارجية داخلية، وكل ابتزاز دولي على حساب حياته ومستقبله.

في النهاية، السؤال الذي يجب أن يطرحه كل سوداني على نفسه وعلى القادة: هل ستختار الحركة الإسلامية مصالح الشعب، أم ستواصل اللعب بالنار، واستدعاء تناقضات القوى الإقليمية والدولية، لتظل الحرب مستمرة على حساب مستقبل السودان؟ والإجابة على هذا السؤال ستحدد مصير البلاد لعقود قادمة، ولن يكون هناك مجال للعودة إذا استمر النهج القديم.

الغلاف

وجهات نظر

الصحافيون في الحرب..
إما ان تكون بوقاً أو تكون هدفاً
حيدر المكاشفي 13

السودان في العام الثالث من الحرب:
الواقع الكامل الوضع الإنساني
والاقتصادي: كارثة بلا سابقة
عمر سيد احمد 16

الكيانات الدينية السودانية
ومسؤولية اللحظة الوطنية
محمد الأمين عبد النبي 38

حراس المعبد.. كيف صنع الكيزان حراساً
من خارج التنظيم؟
أحمد عثمان محمد المبارك 46

إمكانية نجاح مساعي الرباعية
في تحقيق هدنة إنسانية
الهادي الشواف 48

عيسى إبراهيم: الفكرة الجمهورية من
خلال الرد على معارضيها
د. عبد الله الفكي البشير 51

حكاية من بيئتي (24)
حـــال البـــلال
محمد أحمد الفيلابي 86

ذوو الإعاقة..
ضحايا صامتون
في حرب السودان
04

نزوح جماعي وأوضاع
إنسانية قاسية في
«مستريحة» بشمال دارفور
07

أطباء أحمد قاسم يحطمون
«بلدوزر» التجفيف .. لكن
هل ما زال حميدة هنا؟
10

السودان على حافة الانهيار
10 أسباب تضع الدولة
المنهكة في مواجهة
القوة الأمريكية
19

هجوم أبيمنوم
يختبر هشاشة
السلام في جنوب
السودان
22

رحيل خامنئي..
الزعيم الذي أسس
حكمه الحديدي على
عداء أمريكا وإسرائيل
24

مقصلة التأريخ ونفقه
المظلم.. ماذا بعد قطع
الرأس فى إيران..؟!
علاء الدين بشير 28

ربع الأمريكيين
فقط
يؤيدون الهجمات
على إيران
36

إمكانية تعويض
المتضررين من النزاعات
المسلحة غير الدولية
أمام القضاء الدولي
58

«ود الزين»
يروي حكاية
مركز قاوم الظلم
والاظلام بالابداع
72

أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة

رئيس التحرير
عثمان فضل الله

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA، CENTERAL، KAMPALA، CENTERAL DIVISION، BUKESA، NSALO
POSTAL ADDRESS 177732 KAMPALA GPO

ذوو الإعـــاقـة..
ضحايا صامتون في حرب السودان

ملخص

يعاني ذوو الإعاقة في حرب السودان من انتهاكات قاسية، حيث روى أحد الضحايا كيف سحب جنود من الدعم السريع عكازته وأسقطوه أرضًا وسخروا منه. وتؤكد شهادات أخرى أن هذه الفئة تعرضت للإهانة والاستهداف المباشر، مستغلين ضعفهم وعجزهم عن الفرار أو الدفاع عن أنفسهم.

تسببت الحرب في تدهور الأوضاع الإنسانية ونزوح الملايين، ما زاد من معاناة ذوي الإعاقة الذين يواجهون صعوبات مضاعفة في الوصول إلى الخدمات والحماية. ويؤكد نشطاء أنهم لا يطالبون سوى بحقهم في العيش بكرامة في وطن خالٍ من التمييز والعنف.

وثقت منظمات حقوقية، بينها «هيومن رايتس ووتش»، حالات إعدام وقتل لأشخاص من ذوي الإعاقة، بينهم مكفوفون وأشخاص مصابون بمتلازمة داون. وأشارت إلى أن استهداف المدنيين بهذه الطريقة قد يرقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

أكدت الأمم المتحدة أن الحرب في السودان تشهد تصاعدًا في العنف ضد المدنيين، بمن فيهم ذوو الإعاقة، وسط غياب المساءلة. وتبرز هذه الانتهاكات حجم المأساة التي تعيشها هذه الفئة، التي أصبحت من أكثر الضحايا صمتًا في نزاع دموي مستمر.

استهداف المدنيين، بمن فيهم ذوو الإعاقة، يرقى إلى جريمة حرب».

يتذكّر «عبد الله سليمان» -وهو اسمٌ مستعار لدواعٍ إنسانية - كيف أساء أحدُ الجنود التابعين لقوات الدعم السريع معاملته، رغم كونه من ذوي الإعاقة، وذلك خلال استيلاء تلك القوات على ولاية الجزيرة.

وأضاف سليمان، في حديثه لـ«أفق جديد»: «عناصر من الدعم السريع سحبت عكازتي التي أمشي عليها، فوقعتُ أرضًا، وهم يسخرون ويضحكون من منظري وملابسي التي غطّاها التراب».

وفي ديسمبر 2023 سيطرت قوات الدعم السريع على عددٍ من مدن ولاية الجزيرة، من بينها مدينة ود مدني عاصمة الولاية، وارتكبت خلال تلك الفترة أبشع وأسوأ الانتهاكات. وفي يناير 2025 أعلن الجيش السوداني إحكام سيطرته على الولاية واستعادتها بالكامل.

الحرب التي اندلعت في السودان تعتبر واحدة من أشد الأزمات الإنسانية في العالم، مع ملايين النازحين داخل البلاد وخارجها، وتدهور الخدمات الأساسية التي تزيد من هشاشة جميع الفئات، وخصوصًا ذوي الإعاقة.

ووفق نشطاء فإن ذوو الإعاقة في السودان ليسوا فقط من ضحايا الحرب بسبب الإصابات المباشرة، بل يُستهدفون أحياناً بشكل مباشر ويمثلون فئة ضعيفة معرضة للخطر أكثر من غيرها.

وأبلغ هؤلاء النشطاء «أفق جديد»، أن ذوو الإعاقة في السودان لا يطلبون شيئًا بل يطالبون بحياة عادلة، ووطن يتسع للجميع دون تمييز

وفي 26 فبراير الجاري قال فولكر تورك مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إن الحرب في السودان الممتدة لنحو 3 سنوات كادت تحوله إلى «أرض يأس»، وإن كلاً من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع تواصل استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المكتظة بالسكان، وتهاجم المدارس والمستشفيات والأسواق وأماكن العبادة في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني.

كما قالت منظمة «هيومن رايتس ووتش» الأربعاء، الماضي إن قوات الدعم السريع أعدمت وأساءت معاملة ذوي الإعاقة خلال استيلائها على الفاشر بولاية شمال دارفور غربي السودان.

وظلت قوات الدعم السريع ترتكب انتهاكات في الفاشر منذ أول هجوم في مايو 2024، حيث قتلت العزل ودمرت المستشفيات ومرافق المياه والأسواق، قبل أن تصل الجرائم إلى تنفيذ عمليات قتل جماعي بعد سيطرتها على المدينة في أكتوبر الماضي.

وأفادت «رايتس ووتش»، في تقرير، أن «الدعم السريع استهدفت الأشخاص ذوي الإعاقة وأساءت معاملتهم وقتلتهم أثناء استيلائها على الفاشر في 26 أكتوبر 2025 وبعد ذلك».

ونقلت عن ضحايا وشهود أن الدعم السريع استهدفت الأشخاص بسبب إعاقتهم، حيث اتهمت البعض بأنهم مقاتلون مصابون وسخرت من آخرين ووصفهم بـ«المجانين» و«غير كاملين».

وشددت على أن القتل الذي يستهدف المدنيين أو غير المشاركين في النزاع وإخضاعهم لمعاملة قاسية ومذلة، بمن فيهم ذوو الإعاقة، يرقى إلى جريمة حرب، كما أنه عندما تُرتكب هذه الأفعال ضمن هجوم واسع على السكان، فإنها قد تشكل جرائم ضد الإنسانية.

وأجرت المنظمة الحقوقية مقابلات مع 22 ناجيًا وشاهدًا من الفاشر، بعضهم داخل السودان وآخرين في شرق تشاد، كما قابلت 8 نشطاء في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تحدثوا عن انتهاكات مماثلة من الدعم السريع في أجزاء أخرى من البلاد.

حرب قبيحة

وخلال حوار تفاعلي عقده مجلس حقوق الإنسان حول الوضع في السودان، قدم تورك تقريرا وصفه بأنه «فصل آخر في سجل من الوحشية». وذكر أن التقرير يوثق أنماطا مستمرة من العنف ضد المدنيين، بما في ذلك القتل والاغتصاب والتعذيب.

تحدث تورك أيضا عن الأوضاع المروعة للأشخاص ذوي الإعاقة الذين تزداد أعدادهم بعد كل هجوم، واستهداف العاملين في مجالي الصحة والإغاثة وقوافل المساعدات، وحرمان نحو 13 مليون طفل من التعليم بسبب قصف المدارس أو استخدامها لأغراض عسكرية أو إغلاقها.

وأعرب عن القلق من تزايد «عسكرة المجتمعات» بما في ذلك تجنيد الأطفال والشباب للمشاركة في القتال، ومن تقلص الحيز المدني واستهداف الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وانتشار خطاب الكراهية.

وقال تورك إن الحرب في السودان قبيحة ودامية وعبثية. وأضاف: «لا أستطيع سوى أن

ذوو الإعاقة في السودان ليسوا فقط من ضحايا الحرب بسبب الإصابات المباشرة، بل يُستهدفون أحياناً بشكل مباشر ويمثلون فئة ضعيفة معرضة للخطر أكثر من غيرها».

أتساءل كيف يهنأ بالنوم ليلا من يقودون هذا الجنون أو ينتفعون منه، سواء داخل أو خارج السودان».

وقال إن انتهاكات القانون الدولي من جميع أطراف النزاع تصاعدت مع اشتداد القتال، في ظل غياب المساءلة.

ووفق البيانات التي وثقها مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فقد ارتفع قتل المدنيين في عام 2025 بأكثر من مرتين ونصف مقارنة بالعام الذي سبقه، بينما لا يزال آلاف الأشخاص في عداد المفقودين أو لم يتم التعرف عليهم.

توثيق الإعدام

وقالت ممرضة، وفقًا «هيومن رايتس ووتش»، إن مقاتلين تابعين للدعم السريع أمروا شقيقة شاب لديه متلازمة داون كانت تحمله على ظهرها أن تنزله قبل أن يعدموه، وسرعان ما "قيدوا يديها وغطوا وجهها واقتادوها معهم".

وذكرت أن المقاتلين أطلقوا النار على شابة لديها إعاقة جسدية وقتلوها وأعدموا والدتها التي كانت تحملها، كما أمروا امرأة تحمل فتى كفيفًا على ظهرها بإنزاله حيث أخبرتهم أنه لا يرى، لكنهم "أطلقوا النار على رأسه على الفور".

وأفاد رجل يستخدم عكازات بسبب إعاقة جسدية أصيب بها جراء هجوم بأسلحة متفجرة في ديسمبر 2024، أن مقاتلي قوات الدعم السريع أسروه هو ونحو 50 آخرين، بينهم نساء وأطفال، أثناء محاولتهم الفرار من المدينة في 26 أكتوبر الماضي.

وأوضح أن الدعم السريع اعتبرت كل من فقد يده أو أحد أطرافه جنديًا، كما اعتمدوا على لون البشرة واللهجة لتحديد ما إذا كانوا مدنيين أم جنودًا في الجيش أو مؤيدين له.

وذكر أن مقاتلي الدعم السريع استخدموا رشاشات وبنادق حربية من طراز «كلاشنيكوف» لإعدام أكثر من 10 أشخاص، معظمهم من ذوي الإعاقات الجسدية، أمام المجموعة.

وقال إنه تفاوض مع المقاتلين للسماح للمعتقلين بالاتصال بأسرهم لطلب دفع فدية، حيث رد أحد المقاتلين: "أنت أصلًا ضعيف ومحطم، ولن ترغب أسرتك فيك على أي حال".

وقال رجل عمره 39 عامًا، في مقابلة مع «هيومن رايتس ووتش»، إنه اضطر إلى ترك شقيقه البالغ من العمر 41 عامًا الذي لديه إعاقة جسدية ولا يستطيع المشي، أثناء فراره من الفاشر.

وأضاف نقلاً عن شقيقه: «انتهى أمري، سأموت هنا، أرجوكم غادروا مع أطفالكم واتركوني هنا».

نزوح جماعي وأوضاع إنسانية قاسية في «مستريحة» بشمال دارفور

ملخص

نزح أكثر من ثلاثة آلاف شخص من منطقة «مستريحة» بشمال دارفور بعد اجتياح قوات الدعم السريع للبلدة، حيث يعيش النازحون في العراء دون مأوى أو غذاء أو مياه شرب. وتشير التقارير إلى أن معظمهم من النساء والأطفال وكبار السن، ما يزيد من هشاشة أوضاعهم الإنسانية.

جاء النزوح عقب هجمات بطائرات مسيّرة واقتحامات برية أسفرت عن مقتل مدنيين، وإحراق المنازل، ونهب الممتلكات. كما أفادت مصادر محلية بأن البلدة تحولت إلى أنقاض، وسط اتهامات بارتكاب انتهاكات واسعة النطاق ضد السكان المدنيين.

حذرت منظمات دولية من تفاقم الأوضاع الإنسانية، داعية إلى تدخل عاجل لتوفير المأوى والغذاء والرعاية الصحية. وأكدت الأمم المتحدة أن النزاع في السودان أدى إلى تضاعف أعداد القتلى المدنيين واتساع نطاق النزوح، مع تزايد الحاجة إلى مساعدات إنسانية عاجلة.

تعكس أحداث «مستريحة» استمرار التدهور الأمني في شمال دارفور، حيث تدفع الهجمات المتكررة المدنيين إلى الفرار بحثًا عن الأمان. ويأتي ذلك في سياق حرب مستمرة منذ أبريل 2023، تسببت في نزوح ملايين الأشخاص وخلقت واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم.

أكثر من 3,000 نازح من منطقة مستريحة بشمال دارفور.

يعيش أكثر من ثلاثة آلاف نازح من منطقة «مستريحة» بولاية شمال دارفور أوضاعًا إنسانية مأساوية في العراء، وسط غياب شبه كامل لأبسط مقومات الحياة من مأوى وغذاء ومياه شرب، عقب اجتياح المنطقة من قبل قوات الدعم السريع.

وجاء النزوح الجماعي في أعقاب اعتداءات مسلحة استهدفت المنطقة، شملت هجمات بطائرات مسيّرة واقتحامات برية، وأسفرت عن حرق منازل ونهب ممتلكات خاصة وعامة. ودعت منظمات دولية وإنسانية إلى التدخل العاجل لتوفير الإيواء والغذاء ومياه الشرب والرعاية الصحية للأسر المتضررة، بعد أن تحولت مساكنهم إلى أنقاض.

وأعلنت الأمم المتحدة، مؤخرًا، عن إطلاق خطة الاحتياجات الإنسانية للسودان لعام 2026، التي تستهدف مساعدة 20.4 ملايين شخص، بتكلفة 2.9 مليار دولار للوصول إلى 20.4 ملايين شخص بمساعدات حيوية لإنقاذ الأرواح.

2.9 مليار دولار تكلفة الخطة الإنسانية لتقديم المساعدات.

وفي 23 فبراير الجاري، اقتحمت قوات الدعم السريع بلدة «مستريحة»، بعد يوم واحد من هجوم بطائرات مسيّرة استهدف مقر ضيافة الزعيم الأهلي موسى هلال، إضافة إلى مرافق طبية ومؤسسات خدمية أخرى. وتلاحق القوات المهاجمة اتهامات بارتكاب انتهاكات واسعة، تشمل القتل والنهب وتدمير ممتلكات المدنيين.

وأعلنت الأمم المتحدة تضاعف أعداد القتلى المدنيين في حرب السودان خلال عام 2025 مقارنة بالأعوام السابقة، مع اتساع رقعة الاشتباكات واستخدام الأسلحة الثقيلة والطائرات المسيّرة في مناطق مأهولة بالسكان.

وقال أحمد محمد أبكر، الناطق بإسم مجلس الصحوة الثوري السوداني، إن الهجوم على مستريحة أسفر عن سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين، إلى جانب إحراق ونهب منازل ومتاجر، ما تسبب في موجة نزوح واسعة. ووصف ما جرى بأنه «يشبه إلى حد كبير ما حدث في الفاشر والجنينة»، معتبرًا الأحداث بمثابة إبادة جماعية.

5 ولايات في دارفور تسيطر قوات الدعم السريع على معظمها.

واتهم أبكر مجموعات مسلحة تضم، بحسب قوله، مرتزقة من تشاد وجنوب السودان بالمشاركة في الهجوم من أربعة محاور، مشيرًا إلى تنفيذ العملية بتنسيق واسع. ولم يتسنّ التحقق بشكل مستقل من هذه الاتهامات، نظرًا لصعوبة الوصول إلى المنطقة وانقطاع الاتصالات.

وفيما يتعلق بموسى هلال، أوضح أبكر أن هلال، رئيس مجلس الصحوة الثوري السوداني وزعيم قبيلة المحاميد، وصل إلى مناطق سيطرة الجيش السوداني خارج إقليم دارفور «بسلام وصحة جيدة»، مؤكدًا أنه سيخاطب الرأي العام قريبًا لعرض تفاصيل ما جرى.

كما أشار إلى مقتل حيدر، نجل موسى هلال، رميًا بالرصاص بعد

20.4 مليون شخص تستهدفهم خطة الاحتياجات الإنسانية للأمم المتحدة لعام 2026.

أسره، وفقًا للمعلومات التي تلقوها، إضافة إلى ورود أنباء عن مقتل عبد الباسط، نجل هلال الآخر، وعدد من الأشخاص. غير أن المجلس لم يتمكن من التحقق المباشر من هذه المعلومات بسبب تعذر الوصول إلى موقع الأحداث.

وتعكس هذه التطورات استمرار التدهور الأمني في شمال دارفور، وسط تحذيرات متزايدة من اتساع موجات النزوح وتفاقم الاحتياجات الإنسانية، مع مطالبات بتوفير حماية عاجلة في صفوف المدنيين وضمان وصول المساعدات إلى المناطق المتضررة.

ويأتي هذا النزوح في سياق تصاعد أعمال العنف في أجزاء واسعة من الولاية، حيث تدفع الاشتباكات والهجمات المتكررة المدنيين إلى الفرار نحو القرى والمناطق المجاورة بحثًا عن الأمان، في ظل ضعف البنية التحتية وشح الموارد في مناطق الاستقبال.

وأفاد شهود عيان «أفق جديد» بأن غالبية النازحين من النساء والأطفال وكبار السن والحوامل، اضطروا إلى الفرار دون متاع أو مؤن، ووصل الآلاف إلى مدينة كبكابية، بعد أن تحولت مستريحة إلى أنقاض وأكوام رماد، ما ينذر بكارثة صحية وإنسانية وشيكة إذا لم تتدخل المنظمات الدولية بشكل عاجل.

وأكدت المنظمة الدولية للهجرة تفرّق بعض النازحين في مواقع متعددة بمحلية كبكابية، في ظل أوضاع أمنية معقدة.

وبحسب إفادات ناشطين، تعيش الأسر المهجّرة أوضاعًا إنسانية بالغة القسوة، مع انعدام تام للمأوى والغذاء ومياه الشرب، ما يضع حياتهم في دائرة الخطر، ويستدعي استجابة إغاثية فورية لتفادي تفاقم الأزمة.

ويتزامن ذلك مع وصول منسقة الشؤون الإنسانية في السودان، دينيس براون، إلى مطار الخرطوم الدولي على رأس وفد أممي، في زيارة تُعد الأولى لمسؤول أممي رفيع إلى العاصمة عبر المطار منذ استئناف نشاطه الملاحي.

وبينما تسيطر قوات الدعم السريع على معظم ولايات دارفور الخمس، يحتفظ الجيش السوداني بنفوذه في أجزاء من شمال دارفور وبقية الولايات، بما فيها العاصمة الخرطوم. ومنذ أبريل 2023، يخوض الطرفان حربًا على خلفية خلافات بشأن دمج قوات الدعم السريع في المؤسسة العسكرية، ما أدى إلى واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، تسببت في مقتل عشرات الآلاف ونزوح نحو 13 مليون شخص، فضلًا عن تفشي المجاعة في عدة مناطق.

وتتزايد الدعوات الأممية والدولية لوقف الحرب في السودان، تفاديًا لانزلاق البلاد إلى كارثة إنسانية أعمق، مع استمرار معاناة الملايين من نقص الغذاء والخدمات الأساسية نتيجة استمرار القتال.

نحو 13 مليون شخص نزحوا بسبب الحرب في السودان منذ أبريل 2023.

عام 2025 شهد تضاعف أعداد القتلى المدنيين مقارنة بالسنوات السابقة.

أطباء أحمد قاسم يحطمون «بلدوزر» التجفيف .. لكن هل ما زال حميدة هنا ؟

ملخص

أعادت أزمة مستشفى أحمد قاسم التخصصي للأطفال في الخرطوم بحري إلى الواجهة الجدل حول مستقبل المستشفيات العامة في السودان، وسط مخاوف من عودة سياسات "تجفيف المستشفيات" المرتبطة بفترة الوزير الأسبق مأمون حميدة. وبدأت الأزمة بخلاف بين وزير الصحة بولاية الخرطوم ومدير المستشفى البروفيسور محمد عوض الكريم الإدريسي، عقب زيارة رسمية أثارت تساؤلات حول توجهات الوزارة تجاه المستشفى.

تصاعد الجدل بعد قرار الوزارة إعفاء الإدريسي من منصبه وإعلان دمج مستشفى الأطفال مع مستشفى القلب وتعيين إدارة جديدة، ما أثار اعتراضات واسعة وسط الأطباء والإعلام. وربطت تقارير الإعفاء بالخلاف مع الوزير ورفض الإدريسي تقديم اعتذار، بينما اعتبر منتقدون أن الخطوة تمهد لإضعاف المستشفى وتحويل الخدمة الصحية إلى نموذج استثماري، رغم أن علاج الأطفال في المستشفيات العامة حق قانوني مجاني.

لاحقاً، تراجعت الوزارة عن تعيين المديرة الجديدة وقررت تعيين الدكتور يس الأمير حامد مديراً للمستشفى، في خطوة اعتبرها متابعون نتيجة لضغوط قوية من أطباء وكوادر المستشفى الذين نظموا احتجاجات رفضاً لما وصفوه بمحاولات "تجفيف المستشفى". وأكد الإدريسي أن القضية لم تكن شخصية، بل دفاعاً عن بقاء المستشفى كمؤسسة عامة مخصصة لعلاج الأطفال.

تعكس الأزمة صراعاً أوسع حول هوية القطاع الصحي في السودان، بين من يسعون للحفاظ على مجانية العلاج كمبدأ أساسي، ومن يتهمهم منتقدون بدفع المؤسسات نحو الخصخصة والاستثمار. ويرى كثيرون أن مقاومة الأطباء لهذه القرارات تمثل امتداداً لدورهم التاريخي في الدفاع عن القطاع العام، فيما يبقى السؤال مفتوحاً حول مستقبل الرعاية الصحية بعد الثورة والحرب.

الزين عثمان

يعيد المشهد المتجدد في مستشفى أحمد قاسم التخصصي للأطفال بمدينة الخرطوم بحري إلى الواجهة سؤالاً ظل يؤرق السودانيين منذ سقوط نظام الرئيس المعزول عمر البشير: هل سقطت الطغمة حقاً، أم أن سياساتها القديمة تعود بأسماء جديدة؟

في أروقة المستشفى، يعود الجدل إلى سنوات الوزير والمستثمر في القطاع الصحي، القيادي بحزب المؤتمر الوطني مأمون حميدة، بما حملته تلك الحقبة من سياسات وقرارات وُصفت آنذاك بأنها أعادت رسم خارطة المؤسسات الصحية العامة تحت لافتة "الاستثمار". واليوم، يتكرر المشهد بوجوه مختلفة، فيما يظل العنوان واحداً: مستقبل المستشفيات العامة، وعلى رأسها مستشفيات الأطفال.

القصة بدأت بخلاف بين وزير الصحة بولاية الخرطوم، فتح الرحمن محمد الأمين، ومدير مستشفى أحمد قاسم للأطفال، اختصاصي طب الأطفال البروفيسور محمد عوض الكريم الإدريسي، عقب زيارة رسمية للمستشفى.

وبحسب ما تداولته مصادر في القطاع الصحي، فإن الإدريسي سأل الوزير خلال وجوده في مكتبه: "من أنت؟" سؤال لم يتأخر الرد عليه، إذ حمل في طياته، وفق روايات متداولة، نوايا تتعلق بإعادة الحياة لما يُعرف بسياسة "تجفيف المستشفيات العامة"، كما حدث سابقاً في مستشفى الخرطوم التعليمي، وأعيد إنتاجه في تجربة مستشفى جعفر بن عوف للأطفال .

الأسبوع الفائت، أصدرت وزارة الصحة بولاية الخرطوم قراراً بإعفاء الإدريسي من منصبه، بالتزامن مع إعلان دمج مستشفى الأطفال مع مستشفى القلب، وتعيين هدى حامد محمد الحسن مديراً عاماً جديداً. القرار أثار جدلاً واسعاً في الأوساط الطبية والإعلامية، لا سيما مع غياب توضيحات رسمية مفصلة بشأن أسبابه.

تقارير إعلامية ربطت الإعفاء بخلاف مباشر بين الوزير والمدير المُقال، وأشارت إلى أن الإدريسي رفض تقديم اعتذار طُلب منه لاحقاً، ما أدى إلى تصاعد الأزمة.

لم يكن الجدل محصوراً في إقالة مدير أعاد الحياة إلى المستشفى بعد استعادة الجيش السيطرة على العاصمة الخرطوم، بل امتد إلى تسمية هدى حامد مديراً لمستشفى الأطفال مع احتفاظها بملف إدارة مستشفى أحمد قاسم للقلب ويربط كثيرون اسم هدى حامد بمأمون حميدة، الذي يصفه البعض بـ"الغائب الحاضر" في مشهد القطاع الصحي .

وهنا يتوقف الجدل عند نقطة محورية تتعلق بما يُعرف بـ"مافيا القطاع الصحي" في السودان، وهو توصيف ينتهي إلى ربط تقديم الخدمة الصحية بالاستثمار، وتخصيص القطاع، ورفع يد الدولة عنه، بما في ذلك الرعاية الصحية للأطفال، رغم أن القانون ينص بوضوح على مجانية علاج الأطفال في المشافي العامة باعتباره حقاً قانونياً.

عقب إقالته، قال الإدريسي إن الهدف لم يكن شخصه، بل "تجفيف مستشفى الأطفال"، محذراً من تكرار سيناريو مستشفى جعفر بن عوف.

وفي تسجيل منسوب لوزير الصحة بولاية الخرطوم، أُشير إلى أن إدارة مستشفى أحمد قاسم للأطفال عاجزة عن توفير الربط المالي المطلوب، على عكس ما يحدث في مستشفى القلب.

المفارقة اللافتة أن المستشفى يحمل اسم أحمد قاسم، الذي أوقف الأرض والمباني لإقامة مستشفى للأطفال بعد أن فقد أربعة من أبنائه، ليكون المشروع صدقة جارية مخصصة لعلاج الأطفال.

في سياق تطورات القضية، أصدرت الإدارة العامة للطب العلاجي بوزارة الصحة بولاية الخرطوم القرار الإداري رقم (20) لسنة 2026، القاضي بتعيين الدكتور يس الأمير حامد الأمير مديراً عاماً لمستشفى أحمد قاسم للأطفال، في خطوة قالت الوزارة إنها تهدف إلى تعزيز الأداء الإداري والفني بالمؤسسة، وتطوير الخدمات في المستشفيات المرجعية المتخصصة في طب الأطفال.

غير أن تراجع الوزارة عن تسمية هدى حامد لم يكن – بحسب متابعين – استجابة لرغبة في تطوير الخدمة، كما ورد في بيانها المنشور عبر وكالة السودان للأنباء، بل جاء نتيجة ضغوط مارسها أطباء الأطفال والعاملون بالمستشفى، الذين نظموا وقفة احتجاجية ورفعوا لافتات رافضة لما سموه "تجفيف المستشفى"، مستعيدين أساليب مقاومة مدنية اعتادوها في مراحل سابقة.

عقب تعيين يس الأمير مديراً للمستشفى،

كتب الإدريسي عبر حسابه بلهجة المنتصر ما أي لقمة بتتبلع، في لقمة بتخنقك لو ما كنت عارف مقاس حلقومك. الجيل الحالي لأطباء الأطفال عصي على البلع شكراً أطباء وكوادر طبية وموظفين وعمال مستشفى أحمد قاسم التخصصي للأطفال، شكراً كل أطباء بلادي، شكراً كل الشعب السوداني، شكراً أهلي وعشيرتيفوقفتكم كانت ولا تزال هي كنانتنا وزادنا. لله الحمد والمنة قد عادت مستشفى أحمد قاسم للأطفال لحضن أطفالها دوحة الأطفال لا تليق بلعب الأفيال:

تغريدة حملت دلالات واضحة على أن الأزمة، في نظره، لم تكن سوى محاولة لإعادة عقارب الساعة إلى الوراء، أو الاستمرار في نهج "تجفيف المستشفيات".

الإدريسي ألمح كذلك إلى خلفيات سياسية لقرار إقالته، وهو طرح يتقاطع مع آراء متداولة حول عودة منسوبي النظام المعزول إلى مواقع السلطة على مستويات متعددة، مستفيدين من فترة الحرب.

ويرى منتقدون أن السياسة لا تتجلى فقط في عودة "الفلول" بأشخاصهم، بل عبر سياساتهم التي دفعت المؤسسات العامة، وعلى رأسها قطاع الصحة، فاتورتها الباهظة.

بحسب هذا الطرح، فإن سياسة "البلدوزر" الرامية إلى تجفيف وتدمير المؤسسات الصحية العامة لصالح المستثمرين عادت عقب الحرب، وكأنها تكمل مساراً لم يكتف وفق تعبيرهم بما خلفته الحرب من مآسٍ، بل تسعى إلى احتكار العلاج.

غير أن هذه العودة، كما يقول مناصرو المستشفى، قوبلت بعودة "الجيش الأبيض" – أطباء وكوادر صحية الذين كان لهم دور سابق في إسقاط المشروع ذاته، ولا يزالون، واقفين في خط الدفاع الأول عن مجانية العلاج وحق الأطفال في الرعاية الصحية.

وهكذا، لا تبدو أزمة مستشفى أحمد قاسم مجرد خلاف إداري عابر، بل محطة جديدة في صراع أعمق حول هوية القطاع الصحي في السودان:

هل يظل خدمة عامة تكفلها الدولة، أم يتحول إلى مجال استثماري تحكمه معادلات الربح والخسارة سؤال يتجاوز أسوار المستشفى، ليطال جوهر الدولة نفسها في مرحلة ما بعد الثورة والحرب معاً

الصحافيون في الحرب..
إما ان تكون بوقاً أو تكون هدفاً

حيدر المكاشفي

ملخص

منذ اندلاع الحرب في السودان، لم تستهدف المواجهات المسلحة الأرواح والبنية التحتية فقط، بل طالت الحقيقة نفسها عبر استهداف الصحفيين. فقد قُتل 39 صحفياً، بينهم 19 خلال عام واحد، إضافة إلى حالات إخفاء قسري واعتقالات واحتجازات وملاحقات قانونية، في مشهد يعكس حرباً ممنهجة ضد حرية التعبير واستخدام أدوات الدولة والسلاح لإسكات الكلمة الحرة.

يفيد الكاتب بأن الانتهاكات امتدت إلى خارج الحدود، حيث تعرّض صحفيون للاستهداف حتى في دول الجوار، فيما تصاعدت حملات التهديد والتشهير عبر المنصات الرقمية. ونتيجة لذلك، انهارت أجزاء واسعة من البنية المؤسسية للصحافة السودانية، فأُغلقت صحف، ودُمّرت مؤسسات، وتشرّد صحفيون، وأصبحت ممارسة المهنة محفوفة بالمخاطر، وسط اتهامات مستمرة بالخيانة من جميع الأطراف.

يؤكد الكاتب أنه في هذا المناخ، فُرضت معادلة قاسية على الصحفيين: إما أن يكونوا أبواقاً للدعاية أو أهدافاً للعنف. ولم يعد استهدافهم مجرد انتهاك مهني، بل اعتداء على حق المجتمع في المعرفة، إذ إن قتل الصحفي أو ترهيبه يعني طمس الحقائق وتمكين مرتكبي الانتهاكات من الإفلات من المساءلة في ظل تعتيم متعمد.

يحذر من أن استمرار استهداف الصحافة يعني خسارة السودان لركائز العدالة والديمقراطية والذاكرة الوطنية. فحماية الصحفيين ليست قضية مهنية فحسب، بل مسؤولية أخلاقية ووطنية، لأن إسكات الكلمة الحرة يفتح المجال لسيادة العنف والروايات المضللة، ويهدد مستقبل الوطن نفسه.

منذ إندلاع الحرب في السودان، لم تكن البنادق وحدها هي التي أطلقت النار، بل أُطلقت كذلك حملة منظمة ضد الحقيقة نفسها. وبينما انشغل طرفا الصراع بتبادل الاتهامات والقذائف، كان الصحفيون السودانيون يدفعون الثمن بصمتٍ ثقيل، في مشهد يلخص انهيار الدولة، وتغوّل السلاح، وانكشاف ظهر الكلمة الحرة. الأرقام وحدها كافية لفضح حجم الكارثة. فقد قُتل 39 صحفياً منذ اندلاع الحرب بحسب رصد منتدى الاعلام السوداني ونقابة الصحفيين الذي نشرته مجلة (افق جديد)، بينهم 19 خلال عام 2025 وحده. هذا ليس ضررا جانبيا بل نزيف مستمر يستهدف أحد أعمدة المجتمع. فإلى جانب القتل هناك سبعة صحفيين في عداد المفقودين بعد تعرضهم لعمليات إخفاء قسري، في بلدٍ صار فيه الاختفاء أسلوب حكم، والغموض سياسة رسمية. لم يتوقف الأمر عند القتل والإخفاء. فهناك وفقا للرصد سبعة صحفيين تعرضوا لاعتقال طويل الأمد، وتسعة لاحتجاز تعسفي مؤقت، فيما فتحت سبع قضايا قانونية ضد سبعة صحفيين آخرين. هكذا تستخدم أدوات الدولة لا لحماية حرية التعبير، بل لتكميم الأفواه. والقانون الذي يفترض أن يكون ملاذاً، تحوّل إلى سوط. وحتى من لجأوا إلى الخارج لم ينجوا. ثماني حالات استهداف طالت صحفيين في دول الجوار، ما يعني أن الملاحقة لم تعد جغرافية بل عابرة للحدود. أما حملات التهديد والتشهير وخطاب الكراهية فقد طالت 19 حالة، في بيئة رقمية منفلتة تحولت فيها منصات التواصل إلى ساحات اغتيال معنوي، يُقاد بعضها بواسطة جيوش إلكترونية تعمل وفق أجندات سياسية وعسكرية. والنتيجة انهيار شبه كامل للبنية المؤسسية للصحافة السودانية. صحف أغلقت أبوابها، مؤسسات إعلامية دُمّرت أو نُهبت، صحفيون شُرّدوا داخلياً وخارجياً، وآخرون يعملون بلا عقود، بلا حماية، بلا موارد. تحوّلت المهنة إلى مغامرة يومية بين القصف والاعتقال والاتهام بالخيانة من هذا الطرف أو ذاك. في مناخ الاستقطاب الحاد، صار الصحفي متهماً حتى تثبت براءته. إن كتب عن انتهاكات طرف، اتُهم بالعمالة للطرف الآخر. وإن حاول الإلتزام بالحياد، اتّهم بالخيانة للجميع. هكذا تُخنق المساحة التي تُولد فيها الصحافة الحقيقية، وتُفرض ثنائية قاتلة، إما أن تكون بوقاً أو تكون هدفاً. الأخطر من ذلك أن استهداف الصحافة ليس مجرد انتهاك لحقوق فئة مهنية، بل هو اعتداء مباشر على حق المجتمع في المعرفة. حين يُقتل الصحفي، تُقتل معه رواية. وحين يُخفى قسرياً، تُدفن حقيقة. وحين يُخضع للملاحقة، يُرهب كل من يفكر في كشف المستور. إنها عملية إظلام ممنهجة، تتيح لمجرمي الحرب أياً كانوا العمل بعيداً عن الأضواء. الصحافة في زمن الحرب ليست ترفاً، بل ضرورة أخلاقية ووطنية. هي خط الدفاع الأخير عن الذاكرة، وعن توثيق الجرائم، وعن إبقاء جذوة المساءلة حيّة في بلدٍ يُراد له أن ينسى. لذلك فإن حماية الصحفيين ليست منّة من سلطة، بل التزام قانوني وأخلاقي يقع على عاتق كل من يدّعي تمثيل الدولة أو السعي لإنقاذها. إن استمرار هذا الوضع يعني أن السودان لا يخسر فقط معركة سياسية أو عسكرية، بل يخسر روحه المدنية. فلا ديمقراطية بلا صحافة حرة، ولا عدالة انتقالية بلا توثيق مستقل، ولا سلام مستدام في ظل تعتيم شامل. والسؤال اليوم ليس كم صحفياً سيُقتل بعد، بل هل يدرك السودانيون أن معركتهم من أجل وطن حر تمرّ حتماً عبر حماية الكلمة الحرة، فحين تُخرس الأقلام، لا يتبقى في الساحة إلا صوت الرصاص. إن ما يجري للصحفيين في السودان جريمة ممنهجة، لها سياقها، ولها مستفيدوها، ولها رسالة واضحة مؤداها لا نريد شهوداً..

تسعة وثلاثون صحفياً قُتلوا منذ اندلاع الحرب، تسعة عشر منهم في عام واحد فقط. آخرون أُخفوا قسرياً، بعضهم ما يزال في عداد المفقودين. اعتقالات طويلة الأمد، احتجازات تعسفية، قضايا مفتوحة كسيوف مسلطة على الرقاب، وملاحقات تجاوزت الحدود لتطارد الصحفي حتى في منفاه. ليست هذه مصادفات متناثرة، بل لوحة كاملة لحرب تُخاض ضد الحقيقة نفسها. في السودان اليوم، أن تحمل كاميرا أخطر من أن تحمل بندقية. أن تكتب خبراً قد يكلّفك حياتك. أن تسأل سؤالاً قد يجعلك متهماً بالخيانة من جميع الأطراف. هكذا يُعاد تعريف العدو، لم يعد الخصم السياسي أو العسكري فقط، بل كل من يدوّن، يوثّق، ينشر، أو يرفض أن يكون بوقاً. الحرب التي تدور في الشوارع لها جبهة أخرى أقل صخباً لكنها أشد خطراً، انها جبهة إسكات الأصوات. لأن من يسيطر على الرواية يسيطر على الذاكرة، ومن يطمس الحقيقة يضمن الإفلات من الحساب. لذلك يُقتل الصحفي، ويُرهب، ويُشوّه، ويُنفى. ليس لأنه طرف في المعركة، بل لأنه يفضحها.. السؤال الذي يجب أن يُطرح بلا خوف من المستفيد من وطن بلا صحافة، من

يرتاح لبلد لا يرى فيه المواطن إلا ما يُسمح له أن يرى، ومن يخشى الضوء إلى هذا الحد، فحين يُستهدف الصحفي يكون المستهدف الحقيقي هو حق الناس في أن يعرفوا. وحين تُكمم الأفواه لا يبقى في الساحة إلا صوت السلاح. وهذه ليست صدفة بل سياسة. ولكن هيهات فلن تُمحى الحقيقة بقتل حاملها. ولن تُدفن الجرائم بإخفاء من يوثّقها. وكل قطرة دم لصحفي تُسفك هي وصمة عار على جبين من يضغط الزناد ومن يأمر ومن يصمت. من يقتل الصحفيين لا يخوض حرباً من أجل وطن، بل يخوض حرباً ضد الوطن نفسه. لأن الوطن الذي تُخرس فيه الكلمة، وتُطارد فيه الكاميرا، ويُعتقل فيه السؤال، ليس وطناً يُبنى بل ساحة ظلام مفتوحة لجرائم بلا شهود. والمسؤولية لا تسقط بالتقادم، ولا تضيع بين بيانات الشجب الباردة. كل سلطة أمرت، أو حرّضت، أو غطّت، أو وفّرت مناخ الإفلات من العقاب، شريكة في هذه الجريمة. وكل من تعامل مع دم الصحفيين كخبر عابر، شريك بالصمت. إنها ليست قضية مهنية تخص الصحفيين وحدهم. إنها معركة مجتمع كامل من أجل حقه في أن يعرف، وأن يحاسب، وأن يتذكر. فمن دون صحافة حرة، لا عدالة انتقالية، ولا مساءلة، ولا حتى ذاكرة تحفظ أسماء الضحايا. السودان اليوم أمام اختبار أخلاقي حاسم، إما أن يُحمى الصحفي كعينٍ للشعب وصوتٍ له، أو يُترك فريسة للرصاص والسجون وحملات التشهير، لنصحو جميعاً يوماً ما في وطن ملئ بالترهات والاباطيل والاكاذيب وبلا حقيقة..

السودان في العام الثالث من الحرب: الواقع الكامل
الوضع الإنساني والاقتصادي: كارثة بلا سابقة

عمر سيد أحمد

ملخص

يعكس الواقع في السودان خلال العام الثالث من الحرب انهياراً اقتصادياً ومعيشياً حاداً، حيث يواجه المواطنون والتجار جبايات مرتفعة وابتزازاً مؤسسياً أعاق عودة الحياة الطبيعية، وأدى إلى احتجاجات وإضرابات في عدة ولايات. هذا الوضع عمّق أزمة الثقة بين المواطنين والسلطات، وجعل العودة إلى المدن، بما فيها الخرطوم، محفوفة بالمخاطر.

يرى الكاتب أن السودان يواجه أكبر أزمة في العالم، مع حاجة أكثر من 33,7 مليون شخص للمساعدة، وانهيار النظام الصحي وتفشي الأوبئة مثل الكوليرا. كما تكبد الاقتصاد خسائر ضخمة قد تؤخر تعافيه لعقود، بينما يعود النازحون ليجدوا منازلهم مدمرة والخدمات الأساسية شبه غائبة.

يشير إلى أن الاتهامات تتواصل لأطراف الحرب بارتكاب انتهاكات جسيمة، وسط استمرار نفوذ شبكات النظام السابق وتصاعد القمع والتجنيد. وتتهم قوى سياسية أطرافاً داخل السلطة بإطالة أمد الحرب للحفاظ على نفوذها، ما يزيد من معاناة المدنيين.

يختم الكاتب بأن السودان يتجه نحو انقسام فعلي وتراجع في الدعم الإنساني الدولي، مما يهدد بمزيد من التدهور. ويظل وقف إطلاق النار شرطاً أساسياً لأي أمل في التعافي، إذ لا يمكن تحقيق الاستقرار أو إعادة الإعمار في ظل استمرار الحرب.

منو المسؤول؟

يتداول الناس في الأسافير منشوراً لافتاً أطلقه رجل أعمال سوداني على صفحته الرسمية، تحذيراً صريحاً لكل من يفكر في العودة إلى الخرطوم، لخّصه في جملة واحدة موجعة: "الجاي راجع البلد دي أخير ما يجي، والجاي أكعب." خالد، الذي كان من أكثر الشباب حماساً للعودة بعد نزوحه بسبب الحرب، فوجئ بواقع مختلف تماماً عما تروّج له دعوات العودة الرسمية — واقع تهيمن عليه الجبايات الباهظة والابتزاز المؤسسي الذي وصفه بـ"الهمبتة"، حتى إن إعادة فتح دكان صغير باتت مغامرة لا يضمن أحد عواقبها.

ما رصده ليس استثناءً بل نمط ممنهج: في ود مدني وسنار أضرب التجار احتجاجاً على مضاعفة الرسوم بنسبة 100%، وفي القضارف تراجعت السلطات فقط بعد احتجاجات، وفي النيل الأبيض فُرضت رسوم على التكتك والورقشة بغرامات تصل لنصف مليون جنيه وحجز للمركبات. يقول الصحفي محمد بشير إن هذه السياسات "تكرّه الناس في العودة" — وهو وصف يختصر أزمة ثقة عميقة بين المواطن والسلطة، في بلد لم تنتهِ حربه بعد.

هذا التحذير ليس مجرد شكوى تاجر. إنه شهادة ميدانية تطرح السؤال الأكبر: من المسؤول؟ وهو ما يحاول هذا التقرير الإجابة عنه.

ما يصفه بـ"الأكعب" هو الوجه المحلي لأضخم أزمة إنسانية في العالم حالياً. الأرقام مروّعة: أكثر من 33,7 مليون شخص — ما يقارب ثلثي السكان — في حاجة للدعم الإنساني. وقد دمّرت الحرب البنية التحتية العامة، وأكثر من 70% من المستشفيات خرجت عن الخدمة، مما أدى إلى تفشي وباء الكوليرا بأكثر من 120،000 حالة مؤكدة وأكثر من 3،000 وفاة. على الصعيد الاقتصادي، تشير نماذج البنك الدولي إلى أن استمرار الحرب قد يكلف السودان ما بين 195 و236 مليار دولار، مع احتمال ألا يعود الاقتصاد لمستوياته ما قبل الحرب حتى عام 2047 — أو حتى عام 2100 في أسوأ السيناريوهات.

استعادت قوات الجيش الخرطوم في مارس 2025، وعاد أكثر من مليون شخص منذ مطلع العام. لكن العائدين يجدون منازلهم وأحياءهم مدمّرة أو متضررة، وتفتقر إلى أدنى الخدمات الأساسية من ماء وكهرباء وصحة. وما يكشفه من جبايات وابتزاز مؤسسي يؤكده الواقع الموثّق: ضرب بعض الولايات الرسوم بنسبة 100%، وإضرابات تجار في ود مدني وسنار، وفرض رسوم على التكتك والورقشة بغرامات تصل لنصف مليون جنيه. لكن الجانب الأشد خطورة هو أن أجهزة الأمن التي تبدّلت مسمياتها إلى "الخلية الأمنية" و"العمل الخاص" لا تزال تمارس ذات القمع بحق كل من قال لا للحرب، أو اختار أن يبقى صامداً في أرضه يصنع الحياة وسط الركام ويخدم الناس في زمن الشدة.

في واحدة من أفدح الاتهامات الموجّهة لطرفَي الحرب، أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية في مايو 2025 تحديداً رسمياً بأن الجيش السوداني استخدم أسلحة كيميائية خلال عام 2024، وهو ما أفضى إلى فرض عقوبات مباشرة طالت قيادات الجيش بما فيهم البرهان بموجب قانون مكافحة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. الأكثر إثارة للصدمة أن التقارير تشير إلى استخدام هذا السلاح في الخرطوم وفي 13 موقعاً آخر على الأقل داخل البلاد — أي أن العاصمة التي يُدعى الناس للعودة إليها شهدت بنفسها توظيف أسلحة محرّمة دولياً ضد البشر. هذا التحديد الأمريكي لا يُلقي بالمسؤولية فقط على الجيش بل يكشف بجلاء طبيعة التنظيم الذي يقود هذه الحرب من وراء الستار: تنظيم لا يتوقف عند حدود في أدوات القتل، ولا يفرّق في ضحاياه بين مقاتل ومدني.

هذا النمط هو السمة الكلاسيكية للأنظمة الفاشية حين تخسر السلطة الرسمية لكنها تحتفظ بأدواتها القمعية. الأجهزة التي بنى البشير خلال ثلاثة عقود — الأمن الشعبي، الأمن الطلابي، الكتائب الجهادية — لم تُفكَّك يوماً، بل أعادت تموضعها تحت مسميات جديدة. تشير التقديرات إلى أن ما يصل لـ75% من تشكيلة الجيش السوداني الحالية من عناصر موالية لتنظيم الإخوان. لم يكن هذا غزواً خارجياً بل عودة من الداخل عبر الباب الذي فتحته الحرب.

الحرب امتداد مباشر للانتفاضة الشعبية 2018-2019 التي أطاحت بنظام البشير الإسلامي العسكري الذي حكم ثلاثين عاماً. ما جرى بعدها ليس تحوّلاً نحو الديمقراطية، بل انقلاب على الانتقال: أعاد البرهان هيكلة القوات المسلحة، وأدمج الموالين الإسلاميين، وأعاد تفعيل شبكات نظام البشير. الأدلة الميدانية صريحة: حملات التجنيد استُغلّت من قِبَل الإسلاميين للعمل بحرية وكسب نفوذ لدى الجيش، والخطاب التحريضي فيها ذو نبرة إسلاموية واضحة.

وكتيبة "البراء بن مالك" – أبرز الميليشيات الإسلاموية المقاتلة مع الجيش – صنّفتها وزارة الخزانة الأمريكية في 2025 لعرقلتها المسارات الديمقراطية ودعمها مساعي البرهان الحربية.

هذا هو جوهر الجريمة الأخلاقية الكبرى في هذه الحرب. المواطن الذي رفض الانضمام للتجنيد يُلاحَق، والذي بقي يخدم الناس وسط الركام يُقمع، والتاجر الذي أعاد فتح دكانه يُنهب بالجبايات، والشباب الذي ثار في 2019 يُصطاد اليوم. في المقابل، قادة الجيش وقيادات التنظيم وأفراده – بما فيهم البرهان – يعيشون حياتهم المترفة في أمان تركيا ومدن الخليج، في الفلل والشقق التي امتلكوها من ثروات الشعب السوداني، بينما يُرسَل أبناء الفقراء للموت في ما وصفه محللون عسكريون بأنه "استغلال مُقنَّع للفقراء" في حملات التجنيد. وقطر وتركيا تحديداً استضافتا قيادات النظام الإسلاموي التي كانت حاسمة في توفير الشبكات المالية والسلاح لمجهود الجيش الحربي.

اتحاد قوى السودان الديمقراطية (صمود) بقيادة عبدالله حمدوك يتهم الإسلاميين صراحةً بأنهم أشعلوا الحرب باستغلال طموحات قيادة الجيش والدعم السريع، وبممارسة الجرائم القائمة على الهوية وإلقاء البراميل المتفجرة على المدنيين وحرق القرى وتوظيف التجويع والاغتصاب أسلحةً للحرب. والتحالف الرباعي – أمريكا وبريطانيا والسعودية والإمارات – أصدر في سبتمبر 2025 خارطة طريق تؤكد صراحةً أن مستقبل السودان لا يمكن أن يمليه مجموعات متطرفة مرتبطة بالإخوان المسلمين، في إشارة مباشرة لحلفاء الجيش. لكن البرهان رفض هذه الخارطة رفضاً قاطعاً، لأن استمرار الحرب هو ضمانة بقاء التنظيم في السلطة.

النصف الغربي – دارفور وكردفان – تحت سيطرة الدعم السريع. والنصف الشرقي والأوسط بما فيه الخرطوم تحت الجيش وكتائب الإسلاميين وأجهزتهم الأمنية المتجددة المسميات. لا مكان آمن يملك فيه المواطن العادي سلطة على مصيره. مع سيطرة الدعم السريع على كل دارفور، يسير السودان نحو تقسيم فعلي على خطوط شرق-غرب. وخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2025 البالغة 4,16 مليار دولار لا تزال ممولة بنسبة 35% فقط، وقد أوقفت دول مانحة كبرى تمويلها ما أجبر برامج منقذة للحياة على التقليص أو التوقف كلياً.

ما يصفه رجل الأعمال ليس مجرد شكوى تاجر ضاق بالجبايات. إنه شهادة على منظومة عقاب منهجي يمارسه تنظيم يعرف تاريخياً أن بقاءه مرتبط بإبقاء الفوضى، وإعاقة أي استعادة لحياة طبيعية قد تُعيد الناس للمطالبة بالديمقراطية التي ثاروا من أجلها. التنظيم الإسلامي الذي بنى دولة الفساد والقهر لثلاثين عاماً يدرك أن نجاح التحول الديمقراطي السوداني كان سيشكّل سابقة خطيرة تهدد نماذجه في المنطقة كلها. لذلك فإن العقاب الجماعي – بالحرب والتشريد والقمع والجبايات وملاحقة كل صوت رافض – هو رسالة واضحة: ثمن الثورة باهظ جداً.

في ضوء كل ذلك، فإن المطلب الأول والأكثر إلحاحاً اليوم هو إجبار قادة الجيش ومن يقف خلفهم من قيادات التنظيم الإسلاموي على الالتزام بمقررات التحالف الرباعي والقبول بالهدنة فوراً دون شروط أو مماطلة. فأي حديث عن إعادة الإعمار أو التعافي الاقتصادي أو دعوات العودة قبل وقف إطلاق النار هو ضرب من الوهم في أحسن أحواله، ومن الخداع المتعمد في أسوأها. دعوات العودة في ظل استمرار الحرب وسطوة الأجهزة الأمنية الإسلاموية ليست دعوات للبناء – بل هي دعوات خبيثة تُعيد الناس وقوداً لمشروع سلطة لا وطناً حراً. والشعب الذي صنع ثورة 2019 يستحق أكثر من أن يُستخدم مرة أخرى في هذه اللعبة القذرة.

السودان على حافة الانهيار

10 أسباب تضع الدولة المنهكة في مواجهة القوة الأمريكية

ملخص

لا يُعد السودان عدوًا مباشرًا للولايات المتحدة، لكن خطره المحتمل ينبع من ضعفه وانهيار مؤسساته، وليس من قوته. فالدول المنهكة التي تفقد السيطرة على أراضيها تتحول إلى بيئات مفتوحة للفوضى والصراعات، ما يجعل القوى الكبرى تعيد حساباتها وتفكر في التدخل ليس بدافع العداء، بل لمنع تحول الأزمة إلى تهديد أوسع.

أدى استمرار الحرب إلى تفكك السلطة المركزية وتآكل مؤسسات الدولة، ما جعل السودان ساحة تتقاطع فيها مصالح إقليمية ودولية متنافسة. هذا الفراغ يثير قلق واشنطن، خاصة مع احتمال اقتراب قوى منافسة من ملء هذا الفراغ، أو استخدام السودان كنقطة نفوذ استراتيجي، وهو ما قد يرفع مستوى الاهتمام الأمريكي من المراقبة إلى التدخل.

يزداد القلق بسبب الموقع الجغرافي الحساس للسودان المطل على البحر الأحمر، أحد أهم ممرات التجارة العالمية. أي اضطراب أمني أو وجود عسكري معادٍ في هذه المنطقة يُعد تهديدًا مباشرًا للمصالح الأمريكية. كما أن انتشار السلاح وتنامي خطر الجماعات المتطرفة في ظل غياب الدولة يعزز مخاوف تحول السودان إلى مصدر لعدم الاستقرار الإقليمي.

في المحصلة، لا يواجه السودان خطر التدخل الأمريكي لأنه يشكل تهديدًا مباشرًا، بل بسبب تحوله إلى دولة ضعيفة خارجة عن السيطرة. فاستمرار الفوضى، واحتمال تهديد المصالح الأمريكية أو مصالح حلفائها، وتفاقم الأزمة الإنسانية، كلها عوامل قد تدفع واشنطن إلى التحرك، لأن ضعف الدولة في عالم المصالح قد يكون أخطر من عداوتها.

لا تبدو صورة السودان في الذهن الأمريكي صورة "العدو" بالمعنى الكلاسيكي، ولا يظهر اسمه في أدبيات الأمن القومي بوصفه تهديدًا مباشرًا يستدعي الردع أو المواجهة. غير أن التاريخ السياسي والعسكري للولايات المتحدة يعلّمنا أن الخطر لا يأتي دائمًا من الدول القوية أو المعادية صراحة، بل كثيرًا ما ينبثق من الدول الضعيفة، المتآكلة، التي تفقد القدرة على إدارة نفسها، فتتحول من كيان سيادي إلى مساحة مفتوحة لكل أشكال الفوضى. في هذه المساحة تحديدًا تبدأ الحسابات بالتغير، وتُعاد صياغة المواقف، وقد يصبح التدخل العسكري خيارًا مطروحًا، لا بدافع العداء، بل بدافع الاحتواء القسري.

منذ اندلاع الحرب، لم يعد السودان دولة بالمعنى الوظيفي للكلمة. السلطة المركزية انهارت، مؤسسات الدولة تآكلت، والحد الأدنى من السيطرة على الأرض تلاشى لصالح قوى مسلحة متنازعة، لكل منها أجندتها، وتحالفاتها، وخطوط إمدادها. في مثل هذا السياق، لا تنظر العواصم الكبرى إلى الأزمة بوصفها شأنًا داخليًا، بل كتحول بنيوي يهدد الإقليم بأسره. فالفراغ الأمني، حين يطول، لا يبقى محليًا، بل يتمدد، ويتحول إلى مصدر عدوى جيوسياسية.

دولة منهارة

في الحسابات الأمريكية، تمثل الدول المنهارة خطرًا مضاعفًا. فهي من جهة عاجزة عن حماية حدودها أو ضبط سلاحها، ومن جهة أخرى تصبح بيئة جاذبة لشبكات تهريب السلاح، والتنظيمات المتطرفة، والفاعلين من غير الدول. ومع تعقّد المشهد السوداني، بات واضحًا أن الصراع لم يعد مجرد حرب داخلية على السلطة، بل تحوّل تدريجيًا إلى ساحة تتقاطع فيها مصالح إقليمية ودولية، بعضها يتناقض مباشرة مع المصالح الأمريكية.

القلق في واشنطن لا ينبع من ضعف السودان وحده، بل من السؤال الأخطر: من يملأ هذا الضعف؟ ففي لحظات الانهيار، لا يبقى الفراغ فارغًا طويلًا. القوى الإقليمية المتنافسة، والدول الساعية لتوسيع نفوذها، ترى في السودان فرصة نادرة لإعادة التموضع. أي اقتراب سوداني – بفعل الضرورة أو التحالفات العسكرية – من محاور مناوئة للغرب، يرفع تلقائيًا مستوى الاهتمام الأمريكي من المراقبة إلى الاستعداد. فالسودان، بموقعه وإمكاناته وحدوده المفتوحة، لا يُنظر إليه كدولة هامشية، بل كنقطة ارتكاز محتملة في صراع النفوذ العالمي.

موقع جغرافي

يزداد هذا القلق تعقيدًا حين نضع في الاعتبار الموقع الجغرافي الحساس للسودان، المطل على أحد أهم شرايين التجارة العالمية. فالبحر الأحمر ليس مجرد مسطح مائي، بل ممر استراتيجي تمر عبره نسبة ضخمة من التجارة الدولية والطاقة. أي اضطراب أمني في الدول المشاطئة له، أو أي وجود عسكري معادٍ على سواحله، يُعد في العقل الاستراتيجي الأمريكي تهديدًا مباشرًا للأمن القومي، وليس مجرد أزمة بعيدة. ومن هنا، فإن السودان، بحكم موقعه، لا يملك ترف أن يكون دولة فاشلة دون أن يثير ذلك قلق القوى الكبرى.

تاريخ التدخلات الأمريكية يوضح نمطًا متكررًا: تبدأ الأزمة كصراع داخلي، ثم تتحول إلى مأساة إنسانية، ثم إلى تهديد إقليمي، وفي اللحظة التي تتقاطع فيها هذه العوامل مع مصالح استراتيجية – الملاحة، الطاقة، أمن الحلفاء – يصبح التدخل خيارًا مطروحًا، حتى لو تم تغليفه بخطاب إنساني أو دولي. السودان، للأسف، يسير في هذا المسار بخطى متسارعة.

يزيد من خطورة المشهد احتمال استخدام الأراضي السودانية أو موانئه كمنصات لتموضع عسكري لقوى دولية منافسة. فالولايات المتحدة، رغم مرونتها السياسية، تتعامل بحساسية شديدة مع أي وجود عسكري لخصومها في مناطق استراتيجية قريبة من خطوط التجارة أو من حلفائها. في مثل هذه الحالات، لا تنتظر واشنطن تحول التهديد إلى واقع مكتمل، بل تميل إلى العمل الاستباقي، سواء عبر الضغوط القصوى أو عبر القوة الصلبة.

«السودان، بحكم موقعه، لا يملك ترف أن يكون دولة فاشلة دون أن يثير ذلك قلق القوى الكبرى.»

«في الحسابات الأمريكية، تمثل الدول المنهارة خطرًا مضاعفًا... تصبح بيئة جاذبة لشبكات تهريب السلاح، والتنظيمات المتطرفة.»

خطر التطرف

ولا يقل خطورة عن ذلك تنامي مخاطر الجماعات المتطرفة في بيئة سودانية منهكة. فالتطرف لا يحتاج إلى حاضنة اجتماعية واسعة بقدر ما يحتاج إلى غياب الدولة. التجربة أثبتت أن التنظيمات المسلحة العابرة للحدود تزدهر حيث لا توجد سلطة قادرة على فرض القانون. ومع طول أمد الحرب، وتفكك الأجهزة الأمنية، يصبح السودان بيئة محتملة لإعادة تشكل هذه الجماعات، وهو سيناريو تعتبره الولايات المتحدة تهديدًا مباشرًا، حتى وإن لم يكن موجّهًا إليها في بدايته.

كما أن تدفق السلاح غير المنضبط داخل السودان لا يبقى محصورًا في حدوده. فالسلاح، بطبيعته، يبحث عن ساحات جديدة، ومع تشابك النزاعات في الإقليم، يمكن أن يتحول السودان إلى مصدر تسليح لصراعات أخرى في القرن الإفريقي أو شمال إفريقيا. في هذه اللحظة، لا يعود الصراع سودانيًا خالصًا، بل يُعاد تعريفه كعامل عدم استقرار إقليمي، وهو توصيف كفيل بتغيير قواعد التعامل الدولي معه.

الولايات المتحدة، بطبيعتها، لا تفضل التدخل العسكري المباشر. فهي تميل إلى استخدام الدبلوماسية، والعقوبات، والوساطات، والعمل عبر الحلفاء. غير أن هذه الأدوات تفقد فعاليتها حين يغيب الشريك المحلي القادر على الالتزام بأي مسار سياسي. ومع تلاشي الأفق المدني في السودان، وتراجع فرص التسوية، يصبح السؤال في واشنطن ليس: كيف نساعد السودان على الخروج من أزمته؟ بل: كيف نمنع أزمته من التحول إلى تهديد أوسع؟

يلعب الحلفاء الإقليميون دورًا محوريًا في هذه المعادلة. فدول الخليج والقرن الإفريقي تنظر إلى السودان باعتباره جزءًا من أمنها المباشر. ومع تصاعد المخاطر، قد تنتقل هذه الدول من سياسة النصح والضغط الدبلوماسي إلى المطالبة الصريحة بتدخل أمريكي يحمي مصالحها الحيوية. في مثل هذه الحالات، نادرًا ما تتجاهل واشنطن طلبات حلفائها، خاصة حين تتقاطع مع مصالحها الاستراتيجية.

ثم هناك الخط الأحمر الأكثر وضوحًا: المصالح والرعايا الأمريكيون. أي استهداف مباشر أو غير مباشر لهم، أو حتى عجز الدولة السودانية عن ضمان سلامتهم، كفيل بتسريع أي قرار بالتدخل. فالتاريخ يبيّن أن حماية المواطنين والمصالح في الخارج تشكل أحد أسرع مبررات استخدام القوة في السياسة الأمريكية.

ولا يمكن إغفال البعد الإنساني، الذي كثيرًا ما يُقدَّم كدافع أخلاقي للتدخل. لكن في الواقع، لا تتحرك الولايات المتحدة بدافع إنساني صرف. الكارثة الإنسانية تصبح عاملًا حاسمًا حين تتحول إلى تهديد أمني، عبر موجات لجوء ضخمة، أو انهيار إقليمي، أو فوضى عابرة للحدود. السودان اليوم يقف عند هذه العتبة الخطرة، حيث تتقاطع المأساة الإنسانية مع الحسابات الأمنية.

خارج السيطرة

في المحصلة، لا يبدو السودان متجهًا إلى مواجهة مع الولايات المتحدة لأنه اختار الصدام، أو لأنه يشكل عدوًا أيديولوجيًا. الخطر الحقيقي يكمن في تحوله إلى مساحة خارجة عن السيطرة، تتقاطع فيها الفوضى مع الطموحات الإقليمية، ومع مخاوف الأمن الدولي. وكلما طال أمد الحرب، وازداد التفكك، واقتربت قوى خارجية من ملء الفراغ، اقترب السودان أكثر من لحظة تتغير فيها لغة التعامل الدولي من التحذير إلى الفعل.

المفارقة القاسية أن السودان لا يقترب من هذه المواجهة لأنه قوي أو متمرد، بل لأنه ضعيف إلى حد يجعل الآخرين يخشون ما قد يخرج من ضعفه. وفي عالم تحكمه المصالح لا النوايا، قد يكون هذا الضعف أخطر من أي عداء معلن.

هجوم أبيمنوم يختبر هشاشة السلام في جنوب السودان

ملخص

ارتفعت حصيلة الهجوم على بلدة أبيمنوم في منطقة روينج بجنوب السودان إلى 169 قتيلاً، في تصعيد دموي يعكس هشاشة الوضع الأمني ويثير مخاوف على مصير اتفاق السلام الموقع عام 2018.

وقال مسؤولون إن مسلحين من منطقة مايوم المجاورة اقتحموا البلدة، ودارت اشتباكات استمرت أكثر من ثلاث ساعات، أسفرت عن مقتل 90 مدنيًا و79 جنديًا حكوميًا، مع احتمال ارتفاع العدد لوجود مفقودين.

وأدى الهجوم إلى موجة نزوح جديدة في منطقة تعاني ضعف الخدمات، وسط مخاوف من تفاقم الأزمة الإنسانية وتعطيل وصول المساعدات.

ويأتي التصعيد في ظل تعثر تنفيذ اتفاق السلام بين سلفا كير وريك مشار، ما يعكس استمرار الخلافات السياسية والأمنية ويغذي المخاوف من عودة البلاد إلى دائرة عدم الاستقرار.

في تصعيد دموي يعكس هشاشة المشهد الأمني في جنوب السودان، ارتفعت حصيلة الهجوم الذي استهدف بلدة أبيمنوم بمنطقة روينج إلى 169 قتيلاً، في واحدة من أعنف الهجمات خلال الأشهر الأخيرة، وسط مخاوف من أن يؤدي تجدد العنف إلى تقويض اتفاق السلام الموقع عام 2018 وإعادة البلاد إلى دوامة عدم الاستقرار.

وقال وزير الإعلام في منطقة روينج في جنوب السودان اليوم الاثنين إن حصيلة الهجوم الذي نفذه مجهولون على بلدة في المنطقة أمس الأحد ارتفعت إلى 169 قتيلا، مقارنة بحصيلة أولية بلغت 122 قتيلا.

وتصاعدت وتيرة العنف في البلاد خلال الأشهر القليلة الماضية، إذ يهدد الصراع السياسي الداخلي اتفاقية السلام الهشة التي أبرمت عام 2018.

وأوضح وزير الإعلام جيمس مونيلواك ماجوك إن أحدث هجوم وقع في بلدة أبيمنوم في روينج، التي تعرضت لاقتحام من شبان من منطقة مايوم في ولاية الوحدة المجاورة، حيث وقعت معارك استمرت لأكثر من ثلاث ساعات.

ويعتقد أن تسعين من القتلى مدنيون، بالإضافة إلى 79 جنديا حكوميا. وأضاف مونيلواك أن عدد القتلى قد يرتفع.

وقال مونيلواك لرويترز «نعتقد أن هذا العدد قد يرتفع، لأن العديد من الأشخاص فروا إلى الغابات عند وقوع الهجمات، ولا يزال هناك بعض المفقودين»، مضيفا أن الحكومة لا تعرف دوافع الهجوم.

وفق مسؤولين محليين، استمرت الاشتباكات لأكثر من ثلاث ساعات، واستخدمت فيها أسلحة خفيفة ومتوسطة، ما أدى إلى سقوط عشرات الضحايا في صفوف المدنيين والقوات الحكومية.

وأفادت مصادر محلية بأن عددًا من السكان فرّوا إلى المناطق المجاورة، فيما لا تزال عمليات البحث جارية عن مفقودين، الأمر الذي يرجّح ارتفاع الحصيلة.

وقد خلّف الهجوم موجة نزوح جديدة في منطقة تعاني أصلًا من ضعف الخدمات وانعدام البنية التحتية الصحية، ما يفاقم الأوضاع الإنسانية. ويخشى مراقبون من أن يؤدي استمرار العنف إلى تعطيل إيصال المساعدات، خاصة في ظل تحذيرات أممية سابقة من تدهور الأوضاع المعيشية في ولايات أعالي النيل والوحدة.

ولم تعلن السلطات بعد دوافع الهجوم، كما لم يصدر تعليق فوري من مسؤولي ولاية الوحدة. غير أن الحادثة تأتي في سياق تصاعد أعمال العنف المحلية ذات الطابع القبلي والسياسي، والتي تفاقمت في ظل تعثر تنفيذ اتفاق السلام الموقع عام 2018.

ويرى مراقبون أن تكرار الاشتباكات يعكس عمق الخلافات حول تقاسم السلطة والترتيبات الأمنية بين الأطراف الموقعة على الاتفاق، الذي أنهى حربًا أهلية استمرت خمس سنوات وأودت بحياة نحو 400 ألف شخص.

وتزايدت المخاوف، بما في ذلك تحذيرات أممية، من أن استمرار حالة الانقسام السياسي قد يقود البلاد مجددًا إلى دائرة عدم الاستقرار الواسع.

ويسلط هذا العنف الضوء على مخاوف، بعضها من الأمم المتحدة، من تفاقم حالة عدم الاستقرار منذ اعتقال النائب الأول السابق للرئيس، ريك مشار، قبل عام.

ومع تكرار مشاهد الدم والنزوح، تتصاعد المخاوف من أن يتحول العنف المتفرق إلى نمط دائم يهدد بنسف ما تبقى من ترتيبات السلام، ما لم تُتخذ إجراءات حاسمة لمعالجة جذور الصراع السياسي والأمني.

ووقع الرئيس سلفا كير اتفاقية سلام مع مشار عام 2018 لإنهاء خمس سنوات من الحرب الأهلية التي خلفت نحو 400 ألف قتيل.

لكن تنفيذ الاتفاقية يسير ببطء، وتكررت الاشتباكات بين القوات المتنازعة بسبب خلافات حول كيفية تقاسم السلطة.

رحيل خامنئي..

الزعيم الذي أسس حكمه الحديدي على عداء أمريكا وإسرائيل

ملخص

قُتل الزعيم الأعلى الإيراني علي خامنئي عن عمر 86 عاماً في غارات جوية إسرائيلية-أمريكية استهدفت مجمعه في طهران، منهية حكماً استمر 36 عاماً. وخلال تلك الفترة، بنى خامنئي نظاماً قوياً مناهضاً للولايات المتحدة وإسرائيل، وعزز نفوذ إيران العسكري في الشرق الأوسط، بينما فرض قبضة صارمة على الداخل وقمع احتجاجات متكررة للحفاظ على استقرار النظام.

رغم اعتباره في البداية زعيماً ضعيفاً بعد وفاة الخميني عام 1989، تمكن خامنئي من إحكام السيطرة على مؤسسات الدولة والجيش والأجهزة الأمنية، وجعل كلمته المرجع الأعلى في البلاد. وتمسك بنهج عدائي تجاه واشنطن، ورفض الضغوط للتخلي عن البرنامج النووي، رغم دعمه الحذر لاتفاق 2015، قبل أن تتدهور العلاقات مجدداً بعد انسحاب الولايات المتحدة منه وعودة العقوبات.

واجه خامنئي تحديات داخلية كبيرة، أبرزها احتجاجات 2009 و2022، ورد عليها بحملات قمع عنيفة، مؤكداً أن استقرار النظام أولوية قصوى. وفي الوقت نفسه، عزز تحالفه مع الحرس الثوري، ووسع نفوذ إيران الإقليمي عبر دعم جماعات مسلحة حليفة فيما يُعرف بـ"محور المقاومة"، مما جعل إيران لاعباً رئيسياً في صراعات المنطقة.

شهدت السنوات الأخيرة تصعيداً غير مسبوق مع إسرائيل والولايات المتحدة، تحول إلى مواجهة عسكرية مباشرة، انتهت باغتياله وسط استمرار الخلاف حول البرنامج النووي. ويترك رحيل خامنئي حالة من الغموض بشأن مستقبل الجمهورية الإسلامية، في ظل ضغوط خارجية متزايدة ومعارضة داخلية متنامية، خاصة بين الشباب الإيراني.

واشنطن من باريسا حافظي

– بنى حكم آية الله علي خامنئي، الذي دام 36 عاما، إيران لتصبح قوة مناهضة للولايات المتحدة لا يستهان بها، ونشر نفوذها العسكري في أنحاء الشرق الأوسط، بينما رسخ قبضة حديدية سحقت اضطرابات متكررة في الداخل.

وأعلنت وسائل إعلام إيرانية رسمية مقتله أمس السبت عن عمر يناهز 86 عاما في غارات جوية شنتها إسرائيل والولايات المتحدة دمرت مجمعه في وسط طهران، بعد إخفاق جهود على مدى عقود لحل الخلاف بشأن البرنامج النووي الإيراني دبلوماسياً.

وصف خامنئي في البداية بأنه ضعيف ومتردد وبدا خياراً مستبعداً لمنصب الزعيم الأعلى بعد وفاة آية الله روح الله الخميني، مؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

إلا أن صعود خامنئي إلى قمة هرم السلطة في البلاد منحه سيطرة محكمة على كل شؤون الدولة.

وقال كريم سجادبور من مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي لرويترز إن "صدفة تاريخية" حولت "رئيساً ضعيفاً إلى زعيم أعلى ضعيف في البداية ثم إلى أحد أقوى خمسة إيرانيين خلال المئة عام الماضية".

انتقد خامنئي واشنطن طوال فترة حكمه، واستمر في توجيه الانتقادات اللاذعة بعد بداية ولاية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الثانية في 2025.

ومع انتشار موجة جديدة من الاحتجاجات في أنحاء إيران، رافعة شعارات مثل "الموت للديكتاتور"، ومع تهديد ترامب بالتدخل، تعهد خامنئي في يناير كانون الثاني بأن البلاد لن "تستسلم للعدو".

ويتفق هذا التعليق مع النهج المعتاد لخامنئي المناهض بشدة للغرب. وتولى الزعيم الأعلى منصبه في 1989.

ومن خلال التمسك بالموقف المتشدد للخميني، أول زعيم أعلى للجمهورية الإسلامية، قضى خامنئي على طموحات سلسلة من الرؤساء المنتخبين كان لهم فكر مستقل وسعوا لسياسات أكثر انفتاحا في الداخل والخارج. ويقول منتقدون لهذا النهج إنه أكد على عزلة إيران.

كلمته كانت قانونا

نفى خامنئي مراراً ومنذ فترة طويلة أن يكون البرنامج النووي الإيراني يهدف إلى إنتاج سلاح نووي، كما يخشى الغرب ويكرر. وفي 2015، أيد بحذر اتفاقاً نووياً بين قوى عالمية وحكومة الرئيس حسن روحاني، قيد البرنامج النووي للبلاد مقابل تخفيف العقوبات. وأسفر هذا الاتفاق، الذي تم التوصل إليه بشق الأنفس، عن رفع جزئي للعزلة الاقتصادية والسياسية التي كانت تعاني منها إيران.

لكن عداء خامنئي تجاه الولايات المتحدة لم ينحسر، بل ازداد حدة في 2018 عندما انسحبت إدارة ترامب الأولى من الاتفاق النووي وأعادت فرض العقوبات لخنق قطاعي ا لنفط والشحن في

بلاده.

وبعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق، انحاز خامنئي لصف أنصار من غلاة المحافظين انتقدوا سياسة استرضاء الغرب التي اتبعها روحاني.

وفي وقت ضغط فيه ترامب على إيران للموافقة على اتفاق نووي جديد في 2025، ندد خامنئي "بقادة أمريكا الوقحين والمتغطرسين... من أنتم حتى تقرروا ما إذا كان ينبغي لإيران تخصيب اليورانيوم؟".

وندد خامنئي مرارا "بالشيطان الأكبر" في خطاباته، مما طمأن غلاة المحافظين على عداء للولايات المتحدة شكل جوهر الثورة الإسلامية في 1979 التي أجبرت آخر شاه لإيران على مغادرة البلاد والعيش في الخارج.

وشهدت إيران احتجاجات حاشدة قادها طلاب في عامي 1999 و2002. لكن سلطة خامنئي تعرضت لاختبار أشد في 2009، عندما أشعلت نتائج متنازع عليها لانتخابات رئاسية كان قد أقرها اضطرابات عنيفة في الشوارع، مما أدى إلى أزمة شرعية استمرت في الكواليس حتى وفاته.

وفي 2022، أمر خامنئي بحملة قمع لمتظاهرين غاضبين بسبب وفاة الشابة الكردية مهسا أميني (22 عاما)، وهي رهن الاحتجاز لدى شرطة الأخلاق في سبتمبر أيلول من ذلك العام.

وفي مواجهة أحد أشد موجات الاضطراب منذ الثورة، ألقى خامنئي بمسؤوليتها على أعداء غربيين ثم لجأ إلى شنق متظاهرين وتعليق جثثهم من رافعات، بعد اضطرابات على مدى أشهر. وفهم الإيرانيون الرسالة.

وكانت كلمة الزعيم الإيراني الأعلى قانونا. فقد تولى صلاحيات وسلطات واسعة، بما في ذلك قيادة القوات المسلحة وسلطة تعيين العديد من كبار المسؤولين، مثل رؤساء السلطة القضائية والأجهزة الأمنية وهيئة البث الرسمية.

وعين حلفاءه في المناصب القيادية للحرس الثوري.

ولأن لديه القول الفصل في النظام الإيراني المعقد لحكم رجال الدين ومع ديمقراطية محدودة، سعى خامنئي لوقت طويل إلى ضمان عدم تمكن أي جماعة، حتى بين أقرب حلفائه، من حشد ما يكفي من القوة لتحديه أو معارضة موقفه المناهض للولايات المتحدة.

ورسم باحثون خارج إيران صورة لخامنئي بأنه شخص يتمسك بفكر معين ويفضل السرية ويخشى الخيانة، وهو قلق تفاقم بسبب محاولة اغتيال في عام 1981 بقنبلة مخبأة في جهاز تسجيل صوتي أصابته بشلل في ذراعه اليمنى.

وانتقدت منظمات دولية وناشطون مرارا انتهاكات حقوق الإنسان في إيران. لكن طهران تقول إن لديها أفضل سجل في مجال حقوق الإنسان في العالم الإسلامي.

صعود إلى السلطة

ولد علي خامنئي في مشهد، شمال شرق إيران، في أبريل نيسان 1939. وظهر التزامه الديني واضحا عندما أصبح رجل دين في سن الحادية عشرة. ودرس في العراق وفي قم التي تمثل العاصمة الدينية لإيران.

كان والده، وهو عالم دين من أصل أذري، رجل دين تقليديا يعارض خلط الدين بالسياسة، لكن ابنه تبنى قضية الثورة الإسلامية.

وقال محمود مرادخاني، ابن أخت خامنئي الذي يعارض حكمه ويعيش في الخارج إن والد خامنئي "بدأ مثل رجل دين حداثي أو تقدمي"، على عكس ابنه الذي "لم يكن من الأصوليين".

في عام 1963، قضى خامنئي أولى فترات سجنه العديدة عندما اعتقلته السلطات وهو في الرابعة والعشرين من عمره بسبب أنشطته السياسية. وفي وقت لاحق من ذلك العام، ظل في الحبس لمدة 10 أيام في مشهد، حيث تعرض للتعذيب الشديد، وفقا لسيرته الذاتية الرسمية.

وبعد سقوط الشاه، تولى خامنئي عدة مناصب في الجمهورية الإسلامية. وبصفته نائبا لوزير الدفاع، أصبح مقربا من الجيش وكان شخصية محورية في الحرب مع العراق بين عامي 1980 و1988 التي أودت بحياة ما يقدر بمليون شخص.

ولأنه كان خطيبا بارعا، عينه الخميني إماما لصلاة الجمعة في طهران.

وأثيرت تساؤلات حول صعوده السريع وغير المسبوق. وفاز بالرئاسة بدعم من الخميني، ليصبح أول رجل دين يشغل هذا المنصب، وكان اختياره لخلافة الخميني مفاجئا، إذ افتقر وقتها للشعبية وللمؤهلات الدينية التي تمتع بها الخميني.

توسيع نفوذ إيران

أثمرت علاقاته مع الحرس الثوري القوي

في 2009. ففي ذلك العام، قمع الحرس الثوري احتجاجات نشبت بعد إعلان إعادة انتخاب محمود أحمدي نجاد رئيسا وسط اتهامات من المعارضة بتزوير الانتخابات.

وأشرف خامنئي على إمبراطورية مالية ضخمة شبه حكومية معروفة باسم (ستاد)، والتي أسسها الخميني لكنها نمت نموا هائلا في عهد خامنئي لتصل قيمة أصولها إلى عشرات المليارات من الدولارات.

وسع خامنئي أيضا النفوذ الإيراني في المنطقة، من خلال دعم جماعات مسلحة شيعية في العراق ولبنان وساند بشار الأسد، الرئيس السوري آنذاك، بنشر آلاف الجنود في سوريا.

وأنفق الزعيم الأعلى الإيراني على مدى أربعة عقود مليارات الدولارات على تلك الجماعات الحليفة التي سميت "محور المقاومة"، وضمت أيضا حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية (حماس) وجماعة الحوثي في اليمن، لمناهضة نفوذ إسرائيل والولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

لكن في 2024 شهد خامنئي هذه التحالفات وهي تتلقى ضربات قوية، ونفوذ إيران في المنطقة وهو ينحسر، مع الإطاحة بالأسد وسلسلة هزائم ألحقتها إسرائيل بجماعة حزب الله في لبنان وحركة حماس في قطاع غزة، مع مقتل قيادات من الجماعتين.

وفي عهد خامنئي، خاضت إيران وإسرائيل لسنوات حربا من وراء الكواليس، اغتالت خلالها إسرائيل علماء إيرانيين في المجال النووي وقادة في الحرس الثوري.

لكن الصراع أصبح علنيا وصريحا خلال الحرب التي شنتها إسرائيل على حركة حماس في قطاع غزة وبدأت في 2023. ففي أبريل نيسان 2024، أطلقت إيران مئات الصواريخ والطائرات المسيرة على إسرائيل بعد قصفها مجمع السفارة الإيرانية في دمشق. وردت إسرائيل بضربات جوية على الأراضي الإيرانية.

لكن ذلك لم يكن سوى مقدمة لما تكشف في يونيو حزيران 2025، حين أطلق الجيش الإسرائيلي مئات المقاتلات لضرب أهداف نووية وعسكرية إيرانية، بالإضافة إلى استهداف كبار المسؤولين. وتلا الهجوم المفاجئ تبادل لوابل من الصواريخ في الاتجاهين، مما حول صراعا كان تحت السطح إلى حرب شاملة. وانضمت الولايات المتحدة إلى الهجوم الجوي على إيران، الذي استمر 12 يوما.

وحذرت الولايات المتحدة وإسرائيل من قبل من أنهما ستشنان هجوما آخر إذا مضت إيران قدما في البرنامج النووي وبرامج الصواريخ الباليستية. وأمس السبت، شنتا بالفعل الهجوم الأكبر على أهداف إيرانية منذ عقود.

وجرت مفاوضات بين مسؤولين أمريكيين وإيرانيين حتى يوم الخميس، لكن مسؤولين أمريكيين كبارا قالوا إن طهران ليست مستعدة للتخلي عن قدرتها على تخصيب اليورانيوم، وهي قدرة تقول إنها تحتاجها للطاقة النووية، لكن المسؤولين الأمريكيين قالوا إنها قدرات ستمكنها من صنع قنبلة نووية.

وعلى الجانب الدبلوماسي، رفض خامنئي أي تطبيع للعلاقات مع الولايات المتحدة، مؤكدا أن واشنطن دعمت جماعات متشددة مثل تنظيم الدولة الإسلامية لإشعال حرب طائفية في المنطقة.

ومثل جميع المسؤولين الإيرانيين، نفى خامنئي أي نية لتطوير أسلحة نووية، بل وذهب إلى حد إصدار فتوى في منتصف التسعينيات بشأن "إنتاج واستخدام" الأسلحة النووية تقول إن ذلك "يخالف العقيدة الإسلامية".

وأيد فتوى أصدرها الخميني في 1989، دعت المسلمين إلى قتل الكاتب سلمان رشدي المولود في الهند بعد نشر روايته "آيات شيطانية".

وأكد الموقع الرسمي لخامنئي حتى عام 2017 استمرار سريان تلك الفتوى. وبعد خمس سنوات، تعرض رشدي للطعن في أثناء إلقائه محاضرة عامة في نيويورك، مما أسفر عن إصابات بالغة لكنه نجا. ولم يدل الجاني، الذي صدر بحقه حكم بالسجن لمدة 25 عاما في 2025 بعد إدانته بالشروع في القتل، بشهادته خلال المحاكمة.

ويترك رحيل خامنئي غموضا يكتنف مصير الجمهورية الإسلامية وسط هجمات إسرائيل والولايات المتحدة وتزايد المعارضة في الداخل، خاصة بين الأجيال الشابة.

وقال خريج جامعة عاطل يبلغ من العمر 25 عاما لرويترز عبر الهاتف من مدينة كوهدشت في لورستان غرب إيران في بداية 2026 "أريد فقط أن أعيش حياة سلمية وطبيعية... بدلا من ذلك، يصرون (الحكام) على برنامج نووي، ويدعمون جماعات مسلحة في المنطقة، ويواصلون العداء تجاه الولايات المتحدة... ربما كانت تلك السياسات منطقية في 1979، لكنها لم تعد كذلك اليوم. لقد تغير العالم".

نقلا عن رويترز

مقصلة التأريخ ونفقه المظلم..
ماذا بعد قطع الرأس فى إيران..؟!

ملخص

بدأت الولايات المتحدة وإسرائيل هجمات جوية واسعة ضد إيران، أسفرت في يومها الأول عن اغتيال المرشد الأعلى وعدد من كبار القادة، في خطوة تهدف إلى إسقاط النظام. غير أن غياب خطة واضحة لليوم التالي يثير تساؤلات داخل واشنطن وحلفائها بشأن مآلات الحرب وإمكان تغيير النظام من الجو وحده.

ورغم أن طهران بدت في أضعف حالاتها بفعل العقوبات وتراجع نفوذها الإقليمي، فإن تقديرات عسكرية أمريكية حذرت من أن إسقاط النظام ليس مهمة سهلة، وقد يفتح الباب أمام تصعيد طويل أو صعود قيادات أكثر تشددًا تدفع نحو حرب استنزاف مؤلمة.

هزّت الضربات والردود المتبادلة أسواق الطاقة والملاحة، مع تهديدات إيرانية تطال مضيق هرمز ودول الخليج، ما ينذر بتداعيات إقليمية ودولية خطيرة. كما تكشف التطورات عن عزلة سياسية يعيشها النظام الإيراني داخليًا وخارجيًا، دون بروز بديل واضح قادر على ملء الفراغ.

وفي ظل هذا المشهد المعقد، تبدو المنطقة أمام احتمالات مفتوحة: فإما تغيير يفضي إلى فوضى أوسع، أو بقاء نظام جريح أكثر ميلاً للانتقام. وبين حسابات الهيمنة الإسرائيلية وطموحات ترامب، تدخل إيران والشرق الأوسط نفقًا غامضًا تتداخل فيه رهانات القوة مع مخاطر الانفجار الشامل.

علاء الدين بشير

بدأت أمريكا وإسرائيل هجمات جوية ضد النظام الإيراني بهدف إسقاطه ،واغتالت فى أولى ضرباتها رأس النظام الإيراني،المرشد الأعلى خامنئى وعدد كبير من قادته . واشنطن وتل أبيب ودول المنطقة تريدها حربا خاطفة . لكن لا أحد يعلم شيئا عن تدابير اليوم التالى فى حال سقط النظام الإيراني او لم يسقط ..

إسقاط النظام من السماء

شُنت الحرب على النظام الإيراني وهو فى أضعف حالاته منذ وصوله للسلطة عام 1979 . فقد انهكته العقوبات الامريكية والغربية القاسية والمستمرة منذ وقت طويل جدا ،وتم بتر ازرعه وتدمير حلفائه فى المنطقة الذين كان يخوض بهم معاركه بعيدا عن أرضه ومثلوا دائما مجالا حيويا له . الضربات الإسرائيلية والامريكية له قبل أشهر اضعفته جدا وصفّت عدد مقدر من قيادات صفه الأول الأمنية والعسكرية وعلمائه النوويين الذين كانوا يمثلون جزءا مهما من نواته الصلبة . والان بضربة واحدة فى اليوم الأول من بدء الحرب تم تصفية المرشد الأعلى وكبار مساعديه والقادة العسكريين . ويتم الان توجيه ضربات دقيقة ومركزة جدا تعمل على تدمير قدراته وبنيته العسكرية .

ومع إن الهدف المعلن للعملية العسكرية الأمريكية الإسرائيلية هو تغيير النظام لكن كثير من المراقبين وأعضاء الكونغرس من الحزب الديمقراطي وبعض أعضاء الحزب الجمهورى يرون أن ترامب لا يمتلك خطة لذلك ،وتساءل بعضهم فى البرامج الحوارية بالفضائيات الأمريكية ماذا كان جرى تغيير اى نظام فى التاريخ الحديث بالضربات الجوية وحدها؟ وقد أعلن رئيس الوزراء البريطاني ،كير ستارمر والذى تعد بلاده الحليف الدائم لواشنطن فى كل حروبها السابقة بالمنطقة ،أيضا انهم لا يؤمنون بإسقاط الأنظمة من السماء وقال ان عدم مشاركتهم فى الحرب راجع لعدم توفر غطاء قانوني لها . وقد اغضبت تصريحاته تلك ترامب وأعرب عن احباطه الشديد منه .

ويعارض مشرعون فى الكونغرس من الحزبين نشر قوات أمريكية على الأرض وتعريض حياة الجنود الأمريكيين للخطر وفقا لما نقلت وكالة رويترز الأحد ،فى وقت يرى اغلب أعضاء حركة لنجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى (ماغا) المؤيدة لترامب أن الرئيس الأمريكي حنث بوعده الانتخابي وجر أمريكا للتورط فى حروب خارجية لا مصلحة لها فيها . وينبئ تباين الآراء هذا داخل النواة الصلبة للجمهوريين بتصدع حلف الرئيس مع التراجع فى شعبيته حسبما كشفت آخر استطلاعات الرأى قبل إطلاق الهجمات ضد إيران بساعات . ويجرى ذلك فى وقت يستعد فيه الحزب الجمهورى لخوض إنتخابات التجديد النصفي للكونغرس الذى تشير التكهنات إلى أن الجمهوريين قد يفقدون اغلبيتهم الحالية فيها .

هل لCIA خطة؟

من المعلومات الشحيحة التى توفرت ربما اتضحت ملامح خطة ترامب لليوم التالى بعد الحرب فى ايران ،فوفقا لتصريحاته المبهمة يوم الاحد ذكر أن القيادة الجديدة فى طهران أعلنت رغبتها فى التعاون معه. وقال أيضا لموقع «إكسيوس» الأمريكي يوم السبت وبعد الهجوم ،أن لديه عدة طرق للخروج من هذه الحرب ،إضافة لتصريحات نائبه ،جى دى فانس وتطمينه الرأى العام الأمريكي قبل شن الهجمات بأنه لن تكون هناك حرب طويلة تستمر لسنوات كما جرى فى العراق . واستنادا إلى كل ذلك فالراجح عندى ان وكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA التى نفذت الشهر قبل الماضى عملية اعتقلت بموجبها الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو ، ربما اعدت خطة بالاتفاق مع أطراف معتدلة نسبيا فى النظام الإيراني الحالى وعلى خلاف مع المرشد الأعلى الراحل خامنئي ،لتولى زمام الأمور بعد إزاحته وأعوانه المتشددين ومن ثم قيادة تفاهمات مع واشنطن تقود إلى تفكيك النظام وإعداد البلد لمرحلة سياسية جديدة . الطريقة الدقيقة التى اغتيل بها المرشد الاعلى واستهدافه مع بداية الهجمات تدعم هذا الاستنتاج .

لكن رئيس هيئة الأركان المشتركة وكبير المستشارين العسكريين للرئيس الامريكي، الجنرال دان كين كان واضحا جدا فى التقييم الذى قدمه خلال المداولات رفيعة المستوى التى جرت بالبيت الابيض قبيل الهجوم على إيران بأيام قليلة والذى ذكر فيه ،أن شن حرب على إيران وتغيير نظام الحكم فيها لن يكون مهمة سهلة وقصيرة مثل عملية إعتقال الرئيس الفنزويلي مادورو، مؤكدا انها تنطوى على مخاطر عالية محتملة لوقوع خسائر بشرية أمريكية كبيرة ،كما ستؤثر العملية على مخزونات الأسلحة الأمريكية ، وذلك فقا

«شُنت الحرب على النظام الإيراني وهو فى أضعف حالاته منذ وصوله للسلطة عام 1979.»

ل»نيويورك تايمز» نقلا عن أشخاص مطلعين على مداولات الإدارة الداخلية .

ومع ذلك قد يفشل هذا السيناريو ويصعد لتولى زمام الأمور قادة متشددين ايضا من الصف الثانى بعد مقتل المرشد الاعلى حسبما توقع تقييم للمخابرات الامريكية يوم السبت، يصرون على المقاومة حتى النهاية وتحويل الصراع الى عملية انتقام ،وقد يجرّون بذلك واشنطن وتل ابيب إلى حرب إستنزاف طويلة ومؤلمة ،خاصة إذا ما تمكنوا من ضرب وإغراق إحدى حاملات الطائرات الامريكية العملاقة ورفع الخسائر الأمريكية لمستويات غير محتملة تتسبب فى أزمة كبرى بواشنطن ، الأمر الذى سيدخل المنطقة فى تعقيد كبير .

الأيديولوجيا وكبرياء النظام

ويشير تشدد المفاوضين الإيرانيين خلال مباحثاتهم الاخيرة مع الأمريكيين فى مسقط وجنيف قبيل الحرب إلى أن احتمال المقاومة هو الراجح ، فقد سعى المفاوضون لتجنب الحرب كأولوية قصوى ولكنهم لم يكونوا مستعدين لفعل ذلك بأى ثمن ، والسبب وراء ذلك انه وفى بعض الأحيان تولى الأنظمة المنغلقة أيدولوجيا أهمية أكبر لمكانتها فى التأريخ تتفوق على أهمية بقائها المباشر . وقد حملت خطابات المرشد الأعلى خامنئى النارية الاخيرة ضد واشنطن مضامين دالة على ذلك . ووفقا لمجموعة الأزمات الدولية ،بالنسبة لمتشددى النظام الإيراني يُعد الخضوع للشروط الأمريكية أمر أخطر من تلقى ضربات أمريكية فى الواقع ،لأنهم لا يرون أن واشنطن ستخفف ضغوطها عليهم بمجرد إستسلامهم ، بل إن ذلك فى تقديرهم سيشجع الأمريكيون لاستهدافهم بشكل اكثر .

وزلزلت الضربات الأمريكية والإسرائيلية، وكذلك الرد الإيراني، قطاعات متعددة مثل الشحن البحري والسفر الجوي والنفط، وسط تحذيرات من ارتفاع تكاليف الطاقة واضطراب الأعمال التجارية في مضيق هرمز، الممر المائي الاستراتيجي.

وقال الجيش الأمريكي يوم الأحد إن ثلاثة من جنوده قُتلوا وخمسة آخرين أصيبوا بجروح خطيرة، في أول خسائر أمريكية خلال العمليات الجارية ضد إيران.

وقدم ترامب مبررات للهجوم منها الإشارة إلى تهديد البرنامج النووي الإيراني الذي حتى وقت قريب كان يقول إن الضربات الجوية الأمريكية في يونيو حزيران الماضي «محته من الوجود».

النظام الإيراني بإستهدافه لدول الخليج فى خطوة لم تحسب جيدا ،يريد التأكيد على أن الاصطفاف مع أمريكا وإسرائيل ضده سيكون

«الضربات الإسرائيلية والامريكية له قبل أشهر أضعفته جدًا وصفّت عدد مقدر من قيادات صفه الأول.»

باهظ التكلفة بالنسبة لها ، كما انه باستهدافه شحنات النفط ومخزونات الطاقة وتهديده لمضيق هرمز الذى يمر عبره خمس الإنتاج العالمى للطاقة ،يعمل على إرسال رسالة بأنه يخوض معركة وجود يمكن أن تخلق أزمة عالمية .

وبالفعل فإن المحللين يرون أن المخاطر بالنسبة لبلدان الخليج ومناطق أخرى من العالم هائلة جدا فى المدين القريب والبعيد ، فالقصف الصاروخى وقصف المسيرات فى عمق البلدان الخليجية التى تراهن على امنها استقرارها كمنطقة آمنة وجاذبة للاستثمار والتجارة وحركة الأموال ،وضعها فى قلب الاضطرابات العنيفة بالشرق الأوسط وأعاد الاحتمالات السيئة بتكرار إعتداءات الحوثيين المدعومين من إيران للمنشآت المدنية والبنيات النفطية عام 2019 او هجمات نظام صدام حسين عام 1991، وربما كانت هذه المرة بصورة أسوأ من سابقتها .وفى تأكيد لهذا الاحتمال وتحسبا لاسوا سيناريو ،اصدر الرئيس الأمريكي أمس تحذيرا شديد اللهجة لطهران من مغبة شنها هجوما كبيرا وقويا فى المنطقة . وبمراجعة سريعة للتداعيات الكارثية على أسواق الطاقة وتداولات الاسهم وحركة الطيران خلال يومين منذ بدء الهجمات يتبين حجم المخاطر الكبير اذا ما تطاول امد الحرب .لكن محللين آخرين يرون فى الوقت نفسه أن النظام الإيراني بخطواته تلك عزز من فرص الاصطفاف الإقليمي والدولى ضده ، فهو لم يؤذى الأمريكيين والإسرائيليين الذيم اعتدوا عليه ،بل إتجه لإيذاء جيرانه الخليجيين الذين لم يبادروه بالعداء الأمر الذى قد يدفعهم ذلك دفعا لخوض حرب رد عدوان مثلما فعلوا إلى جانب التحالف الدولى بقيادة واشنطن لدحر الغزو العراقى للكويت عام 1991.

وواقع الأمر يقول ان النظام الإيراني يواجه هذه الحملة الجبارة وهو فى عزلة سياسية داخلية بعد قمعه الدموى للاحتجاجات الداخلية السلمية ، وعزلة من جواره الخليجي بعد أن تسبب قصفه الانتقامى لها فى مشاعر معادية له ،وعزلة إقليمية أوسع بعد (قصقصة)

الهدف المعلن: إسقاط النظام، لكن لا توجد خطة واضحة لما بعد ذلك.

ازرعه فى المنطقة ، وعزلة دولية حيث لم تحظ الهجمات ضده بالإدانة والمقاومة الدولية التى كان ينبغى لها تحدث .

هل هناك «كرزاى» إيراني فى الافق؟

ومع ذلك فإن الإيرانيين مثل جيرانهم العرب فخورون جدا بذاتهم ،ولا اتوقع منهم التجاوب مع النداءات الأمريكية والإسرائيلية للتحرك من أجل إطاحة النظام رغم كراهيتهم له . ولم يبرز فيهم حتى الان «كرزاى» او «جلبي» إيراني مستعد لقيادة المهمة ،فيما عدا التحركات الاخيرة لنجل الشاه رضا بهلوى المقيم فى كندا ولكن الرجل لا يحظى بتأييد يذكر داخل إيران ولا تعرف عنه الأجيال الجديدة شيئا .

وهنا تبرز المخاوف الداخلية والإقليمية من إضطرار ترامب إلى إنهاء عمليته العسكرية فى المنتصف والانسحاب تاركا البلاد والمنطقة غارقة فى الفوضى كما فعل سلفه مع العراق ،حيث سيتركز جهد واشنطن وتل أبيب فى خضم تلك الفوضى على البحث عن مخزونات اليورانيوم وخطط إنتاج السلاح النووى المزعومة خشية وقوعها فى حوزة جماعات معادية لهما .

الفوضى الإيرانية إن انطلقت من قمقمها ستكون اعنف واكثر تهديدا لأمن المنطقة المضطربة اصلا من تلك التى جرت فى العراق بعد الغزو الأمريكي له عام 2003 والمستمرة حتى اليوم . فسكان إيران يبلغون 93 مليون نسمة ،وتعج البلاد بتعدد ديني وطائفى كبير ، كما تسبب حكم الملالى الاستبدادى الطويل فى إحتقانات إجتماعية وسياسية كبيرة جدا . وسيخلق تداخل تلك الأوضاع مع النزاع الذى اندلع قبل ايام بين باكستان ونظام طالبان الافغانى ، والنزاع المكتوم بين الهند وباكستان فى مفاقمة تفجر الأوضاع واطالة امد حالة عدم الاستقرار .

هيمنة إسرائيلية مطلقة

وبالنسبة لكثير من دول الشرق الأوسط العربية والإسلامية فإن مخاوف تغيير النظام الإيراني او بقائه ربما تساوت عند بعضهم ،فتغيير النظام يفتح الباب للهيمنة المطلقة لإسرائيل فى المنطقة وهو سيناريو لا تتمناه اكثر دول المنطقة مودة لتل أبيب خاصة فى ظل الحديث عن الحق التوراتى لإسرائيل فى التوسع بالمنطقة .

من جانب آخر فإن ترك النظام دون إسقاطه

يضطر دول المنطقة وخاصة فى الخليج للتعايش مع «نمر جريح» يتربص بها الدوائر وتراوده نزعات الإنتقام خاصة فى ظل التقارير الأمريكية التى راجت عن حث الرياض الرئيس الأمريكي بعدم التراجع وتوجيه ضربة قاضية للنظام الإيراني .

ما يجرى للنظام الإيراني حاليا هو حكم التاريخ عليه . فقد جاء فى اصيل القرن العشرين وفى منعطف حرج منه ، وظل وفقا لرؤاه الايدولوجية يسير فى الجانب المغاير لإتجاه التأريخ فى حركته الصاعدة نحو مراقى الكرامة والعزة للأفراد والمجتمعات وصيانة حقوقهم .

وبالنسبة لترامب فإن هذه الحرب ستفضحه وتكشف اكاذيبه وستجرده من مزاعمه عن كونه صانع سلام او الرجل الذى سيعيد لأمريكا مجدها الآفل ، وستضعه فى موقع متأخر جدا فى قائمة القادة الذين حطموا النظام فى العالم وقوّضوا أسس النظام الأمريكي نفسه وجعلوا بلدهم العظيمة مطية لاجندة زعيم إسرائيلي مهووس بالقوة واراقة الدماء .

وفى ظل حالة عدم اليقين العالمى وتآكل النظام القائم على القواعد ،والاضعاف الكبير لالياته ، ادخلت الحرب المندلعة ايران والمنطقة فى نفق مظلم ،واذا ما استمرت حرب ترامب ونتنياهو لفترة طويلة ،فإن ذلك يجعل المنطقة مفتوحة على كل الاحتمالات .

2 مارس 2026

الأوروبيون يمنحون واشنطن وتل ابيب شيكاً على بياض لشن حرب غير شرعية

ملخص

يرى الكاتب أن ردّ الدول الأوروبية على الضربات الأمريكية والإسرائيلية ضد إيران كشف تناقضًا عميقًا في مفهوم «النظام الدولي القائم على القواعد»، إذ امتنعت أوروبا عن إدانة الهجوم أو الإشارة إلى القانون الدولي، واكتفت بترديد مبررات واشنطن وتل أبيب. وبذلك، بدت وكأنها تمنح شرعية ضمنية لاستخدام القوة، وتتعامل مع الأزمة كعقاب مستحق لإيران بدل اعتبارها عملاً عسكريًا ضد دولة ذات سيادة.

يعتبر أن هذا الموقف يمثل «شيكًا على بياض» للولايات المتحدة وإسرائيل، حيث يجري تحميل إيران مسؤولية تعرضها للهجوم، بينما يُصوَّر المعتدون كحماة للنظام. ويؤكد الكاتب أن هذا المنطق يقوّض أساس القانون الدولي، الذي يفترض أن يقيّد استخدام القوة، لا أن يُطبَّق بشكل انتقائي حسب هوية الدولة المستهدفة.

يعزو الكاتب هذا الموقف الأوروبي إلى اعتبارات سياسية، أبرزها رغبة أوروبا في الحفاظ على دعم واشنطن في مواجهة روسيا وأزمة أوكرانيا، إضافة إلى عداء متراكم تجاه النظام الإيراني بسبب سياساته الداخلية والخارجية. لكنه يشدد على أن كراهية نظام معين لا تبرر تجاهل خرق القانون الدولي، مستشهداً بتجارب سابقة مثل غزو العراق وقصف صربيا، التي أدت إلى تآكل المعايير الدولية.

يخلص المقال إلى أن أوروبا، باستثناء مواقف محدودة مثل إسبانيا والنرويج، تخلّت عن دورها كمدافع عن القانون الدولي، ووفرت غطاءً دبلوماسيًا للتصعيد العسكري. ويرى الكاتب أن هذا النهج يقوّض مصداقية أوروبا ويضعف فرص الحلول الدبلوماسية، ويُسهم في إضعاف النظام الدولي نفسه، مما يهدد الاستقرار العالمي على المدى الطويل.

إنهم لا يصوّرون الأزمة على أنها عمل حربي ضد دولة عضو في الأمم المتحدة، بل على أنها نتيجة طبيعية لفشل طهران في الاستسلام دون قيد أو شرط.

إيلدار ماميدوف*

في أعقاب الضربات الأمريكية والإسرائيلية الجديدة على إيران ، قدم التحالف عبر الأطلسي رداً أكد ما كان يعرفه الكثيرون في الغرب وخارجه طوال الوقت: أن «النظام الدولي القائم على القواعد» بالنسبة للندن وباريس وبرلين وبروكسل قد اختزل إلى فرضية بسيطة ووحشية: القوة هي الحق، بشرط أن تكون القوة غربية.

يُعدّ البيان المشترك الصادر عن الدول الأوروبية الثلاث (فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة) مثالاً صارخاً على التهرب من المسؤولية. فقد جاء فيه: «لم نشارك في هذه الضربات، لكننا على اتصال وثيق بشركائنا الدوليين، بمن فيهم الولايات المتحدة وإسرائيل « . كما يسرد البيان جميع المبررات والتفسيرات التي يستخدمها المتشددون تجاه إيران، مثل: «البرنامج النووي، وبرنامج الصواريخ الباليستية، وزعزعة الاستقرار الإقليمي، وقمع الشعب الإيراني».

لم يرد أي ذكر للقانون الدولي الذي يحظر العدوان صراحةً. ومن المفارقات العجيبة أن يحث القادة الأوروبيون «القيادة الإيرانية على السعي إلى حل تفاوضي»، في حين كان وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي يفعل ذلك حرفياً في اليوم السابق في جنيف.

بتقاعسها عن إدانة الضربات، منحت دول أوروبا الشرقية الثلاث إدارة ترامب وحكومة نتنياهو تفويضًا مطلقًا. فهم يصوّرون الأزمة لا كعمل حربي ضد دولة عضو في الأمم المتحدة، بل كنتيجة طبيعية لرفض إيران قبول استسلامها دون قيد أو شرط. هذا منطق معكوس؛ إذ يُلقى اللوم على الهدف في الهجوم، ويُنظر إلى المعتدين على أنهم يعيدون النظام.

لفهم هذا التخلي السياسي والاستراتيجي، يجب على المرء أن يدرس الدوافع التي تحرك القادة الأوروبيين - ليس لتبريرهم، ولكن لكشف الحسابات الساخرة الكامنة وراء جبنهم.

أولًا، هناك أوكرانيا. في محاولة يائسة لإبقاء واشنطن منخرطة في أزمة الأمن الأوروبية، رأت بروكسل ومعظم العواصم الأوروبية أن الدخول في صراع مع واشنطن بشأن الشرق الأوسط ، أو في أي مكان في الجنوب العالمي، ترف لا يمكنهم تحمله. ويأتي هذا في أعقاب رد فعل الاتحاد الأوروبي المتردد على الهجوم الأمريكي على فنزويلا قبل أقل من شهرين.

لم يقتصر الأمر على ذلك، بل بدا أن بعض القادة الأوروبيين قد تشجعوا بالفعل من سهولة اختطاف الولايات المتحدة للرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو وزوجته، آملين أن يتكرر الأمر نفسه مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. في الواقع، من المنطقي تمامًا، كما أشارت إيما آش فورد من مركز ستيمسون ، أن العملية الفنزويلية لعبت دورًا رئيسيًا في تشجيع ترامب على الاعتقاد بأن تغيير النظام في إيران سيكون بنفس السلاسة.

ثانياً، هناك عداء حقيقي تجاه النظام الإيراني، وهذا ليس من دون سبب . فالقمع الوحشي للاحتجاجات في يناير 2026، ودعم روسيا في حربها في أوكرانيا، والاستخدام المستمر لحاملي الجنسية المزدوجة كرهائن دبلوماسيين، كلها أمور أكسبت الجمهورية الإسلامية، عن جدارة، عدداً قليلاً من الأصدقاء في العواصم الأوروبية.

لكن إليكم الحقيقة المزعجة التي يرفض القادة الأوروبيون مواجهتها: إن كراهية نظام ما لا تبرر التغاضي عن حرب غير شرعية ضده. فالقانون الدولي ليس نظام مكافآت على السلوك الحسن، بل هو مجموعة من القيود المصممة خصيصًا لمثل هذه اللحظات، حين تقنع الدول القوية نفسها بأن الهدف بغيض لدرجة أن القواعد المعتادة لم تعد سارية.

لقد ارتكب الغرب هذا الخطأ من قبل. فقد بُرِّر غزو العراق بتشويه صورة صدام حسين. وسبق قصف بلغراد تصوير الرئيس الصربي سلوبودان ميلوسيفيتش كشخصية وحشية فريدة من نوعها. في كلتا الحالتين، تحوّل الرضا قصير الأجل الناتج عن «فعل شيء ما» حيال نظام مكروه إلى كارثة استراتيجية طويلة الأمد، تمثلت في تآكل المعايير القانونية الدولية التي تحمي جميع الدول، بما فيها الدول الغربية.

عبّر أحد أعضاء البرلمان الأوروبي اليساريين من بلجيكا عن الأمر بوضوح يفوق أي وزارة خارجية: «يُغضّ الاتحاد الأوروبي الطرف عن الحرب العدوانية غير القانونية وغير المبررة التي تشنها الولايات المتحدة وإسرائيل على إيران. إن تقاعس أوروبا عن الدفاع عن المبادئ الأساسية للقانون الدولي يُضفي شرعية على سلوك الدول المارقة ويعرض الأرواح للخطر في

جميع أنحاء العالم. أمرٌ مخزٍ وخطير.»

في الواقع، برفضها تسمية الهجوم الأمريكي الإسرائيلي باسمه الحقيقي - حرب عدوانية غير شرعية وغير مبررة - فإن الاتحاد الأوروبي ليس محايدًا. بل إنه يُقوّض بنشاط البنية القانونية التي يدّعي حمايتها، والتي يعتمد عليها أمنه في نهاية المطاف. ويُوحي لطهران ودول الجنوب بأن المفاوضات الدبلوماسية ليست سوى حافزٍ لخفض حذرهم، وخداعٌ لا يُحترم إلا إلى أن تُقرّر القوة المهيمنة استعدادها للعمل العسكري.

في تكرارٍ صارخٍ لحرب الأيام الاثني عشر التي دارت رحاها في يونيو الماضي، جاءت هذه الضربات في الوقت الذي كانت فيه المفاوضات النووية بين الولايات المتحدة وإيران، التي توسطت فيها عُمان، تُشير التقارير إلى إحراز تقدم . الرسالة واضحة لا لبس فيها: لا جدوى من التعامل مع الولايات المتحدة لأنها لا تتفاوض بحسن نية، وسيظل حلفاؤها الأوروبيون على أهبة الاستعداد لتوفير غطاء دبلوماسي لواشنطن.

إلا أن حالة واحدة من حالات المعارضة في أوروبا تقدم لمحة عن مسار لم يُسلك. فقد رفض رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز، وحده بين قادة الدول الأوروبية الكبرى، «العمل العسكري الأحادي الجانب للولايات المتحدة وإسرائيل» لمساهمته في «نظام دولي أكثر اضطراباً وعداءً».

وبالمثل، أشار وزير الخارجية النرويجي إسبن بارث إيدي بحق إلى أن ما يسمى بالضربات الوقائية تنتهك القانون الدولي ما لم يكن الهجوم «وشيكًا». يدرك هؤلاء القادة أن المعايير القانونية الدولية ليست اختيارية، وأن تطبيقها الانتقائي يقوض موقف أوروبا في أكثر الأماكن أهمية بالنسبة للقارة: أوكرانيا.

ومع ذلك، تُعدّ إسبانيا والنرويج الاستثناء. فالتيار السائد، ممثلاً بالدول الأوروبية الثلاث ورئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، منشغلٌ بإدارة تبعات العدوان، ليس فقط لفشله التام في منعه عبر تسوية دبلوماسية بين الولايات المتحدة وإيران، بل أيضاً لتفاقمه التوترات بتفعيل آلية إعادة فرض عقوبات مجلس الأمن الدولي على إيران. وردّ فون دير لاين هو عقد «كلية أمن خاصة» يوم الاثنين لمناقشة «الهجمات الإيرانية غير المبررة على الشركاء»، ما يعني فعلياً اعتبار التصعيد مشكلة ناجمة عن ردّ الدولة المستهدفة.

وكما قالت ناتالي توتشي، الخبيرة المخضرمة في السياسة الخارجية الأوروبية، ردًا على تصريح فون دير لاين غير المسؤول: «ما رأيك في الهجوم العسكري غير القانوني الذي شنته الولايات المتحدة وإسرائيل؟ أعتقد أنه لا يمكن حتى وصفه بالنفاق. ففي النفاق على الأقل يوجد تظاهر بأهمية الأعراف. العزاء الوحيد هو أننا أصبحنا غير ذي صلة تمامًا بالشرق الأوسط.»

يصعب الاختلاف مع هذا النعي القاسي للسياسة الخارجية الأوروبية. لم يبقَ حتى النفاق، بل التهميش فحسب. فبينما يترنح الشرق الأوسط على حافة حرب جديدة واسعة النطاق، لن يرحم التاريخ أولئك الذين فشلوا في المساهمة في أي حل دبلوماسي لمنعها، ثم أيدوها، فكان ذلك بمثابة المسمار الأخير في نعش «النظام الدولي القائم على القواعد».

إيلدار ماميدوف خبير في السياسة الخارجية مقيم في بروكسل وزميل غير مقيم في معهد كوينسي

ربع الأمريكيين فقط

يؤيدون الهجمات على إيران

ملخص

يُظهر الاستطلاع أن ربع الأمريكيين فقط يؤيدون الضربات الأمريكية على إيران التي أسفرت عن مقتل الزعيم الأعلى الإيراني، بينما عارضها 43 %، وأحجم 29 % عن إبداء رأي. ويعتقد أكثر من نصف المشاركين أن الرئيس ترامب يميل بشدة لاستخدام القوة العسكرية لخدمة مصالح الولايات المتحدة، بما في ذلك ضرباته السابقة في فنزويلا وسوريا ونيجيريا.

تُظهر النتائج انقسامًا واضحًا بين الحزبين، فغالبية الديمقراطيين يرون ترامب ميالًا لاستخدام القوة، بينما يرى 23% فقط من الجمهوريين ذلك، و60% من المستقلين يوافقون على هذا الرأي. ويُشير الاستطلاع إلى أن دعم الجمهوريين للحملة على إيران قد يقل إذا أدت إلى خسائر بين الجنود الأمريكيين.

الاستطلاع أجري أثناء الضربات الأمريكية والإسرائيلية على إيران، قبل إعلان أول خسائر أمريكية، والتي شملت مقتل ثلاثة جنود وإصابة خمسة آخرين بجروح خطيرة، ما دفع المنطقة إلى صراع جديد غير متوقع النتائج. كما أن الاستطلاع أُجري قبل الانتخابات التمهيدية الأمريكية، حيث يبقى الاقتصاد القضية الأكثر أهمية للناخبين مقارنة بالشؤون الخارجية.

هناك قلق كبير بين الأمريكيين من ارتفاع أسعار الوقود، إذ ذكر 45% أنهم قد يقللون دعمهم للحملة إذا ارتفعت أسعار الغاز أو النفط، وهو أمر محتمل مع ارتفاع خام برنت إلى حوالي 80 دولارًا للبرميل وتوقعات بالوصول إلى 100 دولار نتيجة الصراع.

من جيسون لانج- واشنطن (رويترز)

- أظهر استطلاع رأي أجرته رويترز/إبسوس وانتهى اليوم الأحد أن ربع الأمريكيين فقط يؤيدون الضربات الأمريكية التي أسفرت عن مقتل الزعيم الأعلى الإيراني أمس السبت، بينما يعتقد نحو نصفهم -بمن فيهم واحد من كل أربعة جمهوريين- أن الرئيس دونالد ترامب يميل بشدة لاستخدام القوة العسكرية.

وعبر نحو 27 بالمئة من المشاركين في الاستطلاع عن تأييدهم للضربات، في حين عارضها 43 بالمئة، وأحجم 29 بالمئة عن إبداء رأي واضح. وقال نحو تسعة من كل 10 مشاركين إنهم سمعوا ولو قليلا عن الضربات التي بدأت صباح أمس السبت.

ويعتقد نحو 56 بالمئة من الأمريكيين أن ترامب، الذي أمر أيضا بشن ضربات في فنزويلا وسوريا ونيجيريا في الأشهر القليلة الماضية، يميل بشدة لاستخدام القوة العسكرية لخدمة مصالح الولايات المتحدة. وتبنى هذا الرأي غالبية الديمقراطيين، أو 87 بالمئة وكذلك 23 بالمئة من الجمهوريين و60 بالمئة من غير المنتمين لأي من الحزبين السياسيين.

وأُجري الاستطلاع خلال الضربات التي شنتها الولايات المتحدة وإسرائيل على إيران، وانتهى قبل أن يعلن الجيش الأمريكي عن أول خسائر أمريكية في العملية. وقُتل ثلاثة جنود أمريكيين وأصيب خمسة آخرون بجروح خطيرة منذ بدء الضربات، التي دفعت بالشرق الأوسط إلى صراع جديد لا يمكن التنبؤ بنتائجه.

قلق من المخاطر على القوات

قال 55 بالمئة من الجمهوريين المشاركين في استطلاع رويترز/إبسوس إنهم يؤيدون الضربات وعارضها 13 بالمئة، إلا أن 42 بالمئة من أعضاء الحزب الذي ينتمي إليه ترامب قالوا إن احتمال دعمهم للحملة على إيران سيقل إذا أدت إلى «مقتل أو إصابة جنود أمريكيين في الشرق الأوسط».

وانخفضت نسبة تأييد ترامب كرئيس قليلا إلى 39 بالمئة، أي أقل بنقطة مئوية واحدة مقارنة بنتائج استطلاع رويترز/إبسوس الذي أجري من 18 إلى 23 فبراير شباط.

وبدأت الضربات على إيران قبل ثلاثة أيام من الانتخابات التمهيدية الأولى لانتخابات التجديد النصفي الأمريكية، التي ستحدد ما إذا كان الجمهوريون بقيادة ترامب سيحافظون على أغلبيتهم في الكونجرس خلال العامين المقبلين. وأظهرت استطلاعات رويترز/إبسوس باستمرار أن الشاغل الرئيسي للناخبين قبل الانتخابات هو الاقتصاد، أكثر بكثير من الشؤون الخارجية.

القلق بشأن أسعار الوقود

قال نحو 45 بالمئة من المشاركين في الاستطلاع، 34 بالمئة منهم من الجمهوريين و44 بالمئة من المستقلين، إن دعمهم للحملة ضد إيران سيقل على الأرجح إذا ارتفعت أسعار الغاز أو النفط في الولايات المتحدة.

وقال متعاملون في النفط إن أسعار خام برنت ارتفعت 10 بالمئة إلى حوالي 80 دولارا للبرميل خارج تداولات البورصة اليوم الأحد. وتوقع المحللون أن ترتفع الأسعار إلى 100 دولار بسبب الصراع الحالي.

وجمع الاستطلاع، الذي بدأ أمس السبت بعد بدء الضربات، ردودا عبر الإنترنت من 1282 بالغا أمريكيا من مختلف أنحاء البلاد. وبلغ هامش الخطأ فيه ثلاث نقاط مئوية.

الكيانات الدينية السودانية ومسؤولية اللحظة الوطنية

محمد الأمين عبد النبي

ملخص

يطرح المقال سؤالاً محورياً حول دور الكيانات الدينية في مستقبل السودان، باعتبارها فاعلاً مؤثراً في تشكيل الوعي الجمعي والبوصلة الأخلاقية للمجتمع. ويرى أن المرحلة الراهنة تتطلب انتقال هذه الكيانات من ردود الفعل التقليدية إلى شراكة واعية في بناء السلام والاستقرار، عبر تجديد خطابها وتحرير نفسها من الاستقطاب السياسي، لتكون قوة داعمة للوحدة الوطنية والتعايش.

يستعرض الكاتب الجذور التاريخية للدين في السودان، بدءاً من المسيحية في الممالك النوبية، مروراً بانتشار الإسلام عبر التفاعل الاجتماعي والتصوف، وصولاً إلى العصر الحديث حيث لعب الاستعمار والأنظمة السياسية دوراً في تسييس الدين وتعميق الانقسامات. وقد أدى توظيف الدين في الصراع السياسي، خاصة خلال فترة الإنقاذ، إلى تشويه دوره الأخلاقي وتحويله إلى أداة تعبئة واستقطاب، مما ساهم في تأجيج النزاعات والانقسامات.

يناقش مواقف الكيانات الدينية من الحرب السودانية، حيث انقسمت بين مؤيد لأطراف الصراع، ومحايد يدعو للسلام، ورافض للحرب من حيث المبدأ. كما برزت أدوار إيجابية لبعض الطرق الصوفية والكنائس التي قدمت الإغاثة للمتضررين، بينما أدى تماهي بعض الخطابات الدينية مع العصبيات القبلية والسياسية إلى تعميق التشظي المجتمعي وتحويل الدين من عامل وحدة إلى أداة صراع.

يؤكد الكاتب أن الكيانات الدينية تتحمل مسؤولية تاريخية في مرحلة ما بعد الحرب، من خلال الحفاظ على استقلالها، وترسيخ قيم السلام والعدالة، والمساهمة في إعادة بناء المجتمع. ويقترح أن تتحول هذه الكيانات من مجرد مؤسسات وعظية إلى شركاء في التنمية والتوعية، عبر خطاب ديني تنويري يعزز المواطنة والتعايش، ويجعل الدين قوة أخلاقية تدعم استقرار الدولة وتماسك المجتمع.

في أسئلة اليوم التالي لمستقبل السودان، لا يمكن القفز فوق موقع الكيانات الدينية بوصفها فاعلاً مركزياً في المجال العام، ولرمزيتها وقدرتها على تشكيل المزاج الجمعي وتوجيه البوصلة الأخلاقية للمجتمع. فالتحولات العميقة التي عصفت بالدولة والبنية الاجتماعية خلال سنوات الحرب أعادت ترتيب الأولويات، وفرضت مراجعات لمفاهيم الشرعية والسلطة والدور المجتمعي. وفي قلب هذه المراجعات يبرز سؤال واضح: كيف ستعيد الكيانات الدينية تعريف وظيفتها في سياق وطني يتشكل من جديد؟

إن الإجابة على هذا السؤال تقتضي، بالضرورة، إحياء قيمة الحوار الموضوعي شرطاً لفهم الظاهرة الدينية في سياقها الاجتماعي. إذ لا يهدف هذا المقال إلى مناقشة الدين كعقيدة أو منظومة إيمانية مطلقة، وإنما هدفه دراسة مواقف رجال الدين باعتبارهم فاعلين يتجسد الدين في سلوكهم ومؤسساتهم وصراعاتهم؛ أي تشكلات التدين كما تمارسها الكيانات الدينية على ضوء التحولات والتغيرات في المجتمع والدولة. فلم يعد ممكناً الاكتفاء بالأنماط التقليدية في التفكير أو الركون إلى خطاب وعظي معزول عن تعقيدات الدولة الحديثة ومحددات المجتمع المدني. فالسودان اليوم يقف أمام منعطف تاريخي يتطلب من الكيانات الدينية أن تنتقل من موقع التفاعل الانفعالي مع الأحداث إلى موقع الشراكة الواعية في صناعة السلام والاستقرار وبناء التماسك الوطني. وهذا يقتضي تحديث أدواتها المعرفية، وتجديد خطابها، وتحرير رسالتها من أسر الاستقطاب السياسي أو العصبيات الضيقة.

إن دور الكيانات الدينية في هذه اللحظة لا يتمثل في الاصطفاف داخل معادلات الصراع، وإنما في ترسيخ القيم المؤسسة للدولة العادلة لا سيما السلم الأهلي والتعايش السلمي، واحترام التعدد، وصيانة الكرامة الإنسانية، وتعزيز ثقافة القانون، والإسهام في رفع الوعي العام، وتحصين المجتمع ضد خطابات الكراهية والانقسام، وتوجيه الطاقات الجماعية نحو البناء والتنمية.

بهذا المعنى، فإن على عاتق الكيانات الدينية مسؤولية تاريخية؛ إما أن تكون جزءاً من مشروع وطني متجدد يواكب تحولات الدولة والمجتمع ويسهم في تطويرهما ضمن أطر مدنية حديثة، وإما أن تبقى أسيرة نمطية تقليدية تعجز عن ملامسة تحديات العصر. واليوم التالي في السودان لن يُكتب بقرارات السياسة وحدها، بل بتموضع هذه الكيانات بين واجبها الأخلاقي واستحقاقات الدولة الوطنية.

السياق التاريخي والاجتماعي:

دخلت المسيحية السودان في منتصف القرن السادس الميلادي، حيث تبنت ممالك نوباتيا والمقرة وعلوة الأرثوذكسية ديانة رسمية، وشهدت تلك الحقبة ثراءً لغويًا جمع بين القبطية واليونانية والمروية، مما أرسى أولى قواعد الأديان السماوية في المنطقة.

مع منتصف القرن السابع الميلادي، بدأت طلائع الفتح الإسلامي بقيادة عبد الله بن أبي السرح، والتي أفضت إلى اتفاقية «البقط» الشهيرة. ولم يكن التحول إلى الإسلام عسكريًا بالكامل، بل جاء نتيجة تمازج اجتماعي طويل ومصاهرة بين العرب وملوك النوبة، حتى انهارت آخر الممالك المسيحية عام 1504م بقيام

مملكة سنار (السلطنة الزرقاء) كأول دولة عربية إسلامية.

عاش الوجدان الديني السوداني مخاضًا عسيرًا في العصر الحديث؛ بدءًا من التوسعات في عهد محمد علي باشا، ثم المد الثوري في الدعوة المهدية، وصولًا إلى الحكم الثنائي عام 1899م، حيث بدأت السياسة الاستعمارية في إعادة هندسة الخارطة الدينية للبلاد. فقد لعبت دورًا محوريًا في تعميق الهوة الدينية عبر قانون المناطق المغلقة، الذي عزل جنوب السودان عن شماله، وحظر اللغة العربية، ومنح الإرساليات المسيحية حق التبشير الحصري في الجنوب. وكانت هذه السياسة تهدف إلى صناعة هوية منفصلة للجنوب بعيدة عن المؤثرات الإسلامية، وهو ما وضع البذور الأولى للصراع الهوياتي والديني لاحقاً.

في العقود الأخيرة، تحول التباين الديني إلى وقود للحروب الأهلية، حيث جرى تصوير الصراع كمعركة دينية بين «شمال مسلم» و«جنوب مسيحي». ورغم أن هذا الاستقطاب الحاد أدى في النهاية إلى انفصال جنوب السودان عام 2011، فإن السودان المعاصر لا يزال يحتفظ بتنوع ديني. لقد كان الصراع في الجنوب قبل 1989 صراعاً حول تقاسم السلطة والثروة والاعتراف بالهوية الثقافية، لكن نظام الإنقاذ أحدث نقلة نوعية بإعلان الجهاد في الجنوب، واستخدم آلة إعلامية ضخمة لصياغة مشهد سريالي للحرب؛ حيث أُقيمت أعراس الشهداء بدلًا من المآتم، وروّجت السردية الرسمية لكرامات غيبية في أرض المعركة. ولم يهدف هذا الاستغلال العاطفي للدين إلى حشد المقاتلين فحسب، بل إلى شق المجتمع طولياً، بحيث أصبح نقد الحرب أو المطالبة بالسلام يُفسَّر في أروقة النظام جريمة وإثم كبير يستدعي الغسل في البحر الاحمر.

في كتابه «الإسلام السوداني: دراسة في أنثروبولوجيا الدين الشعبي في السودان»، قدم الدكتور حيدر إبراهيم علي قراءة للإسلام في السودان بوصفه تجربة تاريخية واجتماعية متشكلة عبر مسار دخوله المبكر على يد التجار والمتصوفة، ثم اندماجه التدريجي مع البنى الثقافية المحلية وتحوّله إلى أنماط متعددة من الممارسة والتدين. ينحاز حيدر إلى مقاربة تميّز بين الإسلام كعقيدة توحيدية واحدة، وبين التمثلات البشرية والسياقية التي تختلف باختلاف شروط الانتشار والقوى الحاملة للدين، وبحسب طبيعة التفاعل مع الموروثات المحلية؛ لذلك تتباين أشكال التدين بين الأقاليم بل داخل الإقليم الواحد. وقد درس حيدر الدين كظاهرة اجتماعية تتجلى في السلوك والعلاقات والمؤسسات، بحيث يصبح موضوع البحث هو المسلمون في واقعهم المعاش لا الإسلام كنص مقدس، وهو ما يفسر اهتمامه بتحليل الصوفية السودانية والممارسات والمعتقدات الشعبية والحركات الدينية الخاصة بالسياق السوداني.

يُبرز حيدر إبراهيم على أن دخول الإسلام إلى السودان تم في مرحلة أولى عبر المهاجرين العرب، خصوصاً التجار، في سياق تراكمي سبق قيام السلطنات الإسلامية، ما أتاح للدين الجديد أن ينتشر من خلال الاحتكاك اليومي والتداخل الاجتماعي لا عبر سلطة قاهرة. وقد أفضى هذا المسار إلى تشكل صيغة مميزة عُرفت لاحقاً بـ«الإسلام الشعبي»، حيث اندمجت عناصر من الموروثات المحلية – الفرعونية والمسيحية وبعض البنى الوثنية – داخل إطار التدين الجديد دون صدام جذري مع البيئة الثقافية القائمة. وكان التدين في هذه المرحلة عملياً ونفعياً، يتجه إلى تيسير العيش والتكيف مع محيط مادي وبشري معقد، وهو ما مهّد لرسوخ الصوفية بوصفها حاضنة هذا النمط؛ فالصوفي – عند حيدر – لم تُقَس منزلته بعمق الجدل الفقهي أو الفلسفي، وإنما بقدرته على حل المشكلات اليومية وإدارة شؤون الجماعة، الأمر الذي منح الأولوية للخبرة العملية على التنظير، ورسّخ نزعة غيبية حدّت من حضور العقلانية والاجتهاد النقدي في التعامل مع الواقع.

تغييرات المشهد الديني في السودان:

تميّز التدين في السودان تاريخياً بطابع وسطي متسامح، تشكّل عبر مسار فريد لدخول الإسلام إلى البلاد؛ إذ لم يكن انتشاراً قسرياً بحد السيف كما حدث في تجارب تاريخية أخرى، بل تم عبر التفاعل التجاري والهجرات والدعوة السلمية والتصوف في مراحله الأولى التي رسّخت قيم الزهد والتعايش والانفتاح. كما أن المجتمع سبق الدولة في التحول من المسيحية إلى الإسلام، فصار الدين ممارسة اجتماعية متجذرة قبل أن يكون أداة سلطة. وقد أفرز هذا الإرث منظومة أخلاقية انعكس أثرها في السلوك العام وفي قدرة المجتمع على استيعاب التعدد المِلّي والثقافي. غير أن العقود

الأربعة الأخيرة شهدت تحولات حادة في المشهد الديني، اتسمت باستقطاب واضح بين الغلو والتكفير من جهة، والتمرد والإلحاد من جهة أخرى، بما يعكس اختلالاً عميقاً في البنية الفكرية والاجتماعية التي كانت تضبط المجال الديني.

برزت ظاهرة الغلو عبر تيارات سلفية وحركية تغذت على مناهج تعليمية منغلقة وروافد فكرية ومالية خارجية، فدخلت في صدام مع الوسطية السودانية وانكفأت على خطاب إقصائي متشدد. كما تسربت أطروحات الحاكمية والتكفير المتأثرة بكتابات سيد قطب والمودودي إلى بعض المجموعات الشبابية، خصوصاً في سياق التعبئة الأيديولوجية خلال سنوات الانقاذ، فنتج عن ذلك خطاب يكفّر المجتمع ويستبيح العنف، وظهرت تمظهراته في أحداث متفرقة، فضلًا عن حالات الانضمام إلى تنظيم القاعدة وداعش. وفي المقابل، تمددت ظاهرة الإلحاد من هامش محدود إلى حالة أكثر حضوراً، مدفوعة بخيبة أمل أخلاقية وفكرية لدى بعض الشباب الذين ربطوا بين ممارسات السلطة باسم الدين وصورة الإسلام ذاته، إضافة إلى انكشاف تناقضات داخل النخب الحاكمة نفسها، ما عمّق فجوة الثقة بين الخطاب والممارسة.

تعود جذور هذا التحول إلى تضافر عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وتعليمية وبيئية. فقد أسهم الاضطراب السياسي في عهد مايو، ثم التحول الأعمق في عهد الإنقاذ بمشروع إعادة صياغة المجتمع، في تسييس الدين وتوظيفه أداة للهيمنة والإقصاء، مع إضعاف متعمد للتيارات الوسطية والطرق الصوفية وفتح المجال لتيارات وافدة. اقتصادياً، أدت سياسات التمكين إلى تفكيك الرأسمالية الوطنية وصعود طبقة طفيلية، ما أضعف البنية الاجتماعية التقليدية الداعمة للاستقرار القيمي. كما أحدثت موجات الجفاف والهجرة الداخلية والخارجية تحولات ديمغرافية وثقافية عميقة، بينما أسهمت سياسات التعليم من تغيير السلم والمناهج، وإلغاء مجانية التعليم، وتجفيف الداخليات في إحداث فجوة معرفية وأخلاقية وتكريس الاستقطاب الطبقي. وهكذا تداخلت هذه العوامل لتنتج أزمة هوية ومعنى انعكست في تشظي المجال الديني بين تطرف رافض للمجتمع وتمرد رافض للدين، بعد أن كان التدين السوداني تاريخيًا عامل تماسك واتزان.

أحدث الإسلام السياسي تغييرات كبيرة في المشهد الديني في السودان، لأنه ينطلق من تصور يقوم على فكرة الخلافة ويُضعف شرعية الدولة القُطرية والمواطنة المتساوية، وينطلق من مفاهيم الحاكمية والجاهلية التي شكلت بيئة فكرية للتطرف والارهاب. وفي ذات الاتجاه، شكّل بيئة لاستغلال الدين في السياسة ولم يقتصر أثرها على مشروعه الحضاري، بل امتد إلى الكيانات الدينية والبيوتات التقليدية، حيث أُعيد توجيه بعض وظائفها من الإرشاد الروحي إلى الاصطفاف السياسي، مما أوجد داخلها حالة من التوتر بين الإرث الديني التقليدي ومتطلبات المشروع الحركي. وبهذا المعنى، زرع هذا المنهج قدراً من عدم اليقين داخل الجماعات الدينية نفسها، إذ باتت تتأرجح بين الولاء لمرجعيتها الروحية التاريخية والانخراط في سرديات أيديولوجية، الأمر الذي أضعف تماسكها وأربك علاقتها بالدولة والمجتمع وأدى إلى انقساماتها، باعتبار أن المعركة في جوهرها صراع حول حدود العلاقة بين الدين والدولة في عالم يتسم بتصاعد عدم اليقين.

العلاقة بين السلطة والكيانات الدينية:

إن العلاقة بين السلطة والكيانات الدينية علاقة تاريخية متبادلة وجدلية في الوقت نفسه، تقوم غالباً على التوظيف السياسي للدين أكثر من كونها علاقة استقلال؛ إذ سعت السلطة عبر العصور إلى ضبط الكيانات الدينية لتدعيم شرعيتها واستقرارها، بينما اعتمدت الكيانات الدينية بدورها على حماية السلطة ونفوذها. وكان صاحب «الطبقات» كلما يتحدث عن أحد الشيوخ يذكر كرمه وبعده عن الدنيا وعن السلطان، وقد استنكر الشيخ فرح ود تكتوك موقف القيادات الدينية في التردد على أبواب الحكام في قصيدة طويلة مطلعها:

يا واقفًا عند أبواب السلاطين إرفق بنفسك من هم وتحزين

معلوم أن الدين في المجتمعات الإسلامية لا يظهر بوصفه مجرد منظومة اعتقادية، وإنما يتجسد عملياً عبر مؤسسات وقيادات دينية ترتبط بدرجات مختلفة بالسلطة السياسية. وقد ظلت الطبقة الفقهية تاريخياً قريبة من الحكم، تمارس أدواراً في الفتوى والقضاء وتنظيم الحياة الدينية، وهو ما جعل المجموعات الدينية جزءاً من آليات تنظيم المجتمع وإعادة إنتاج النظام السياسي. وفي هذا الإطار يصبح

الدين مجالاً للتأويل، حيث تستخدمه السلطة لتدعيم شرعيتها، بينما تستمد الجماعات الدينية مكانتها من اعتراف الدولة.

في السودان يمكن فهم العلاقة باعتبارها علاقة تاريخية مركبة، حيث لم يتطور المجال الديني بصورة مستقلة عن المجال السياسي. فقد اعتمدت السلطات المتعاقبة على الرمزية الدينية لبناء الشرعية السياسية وتعبئة المجتمع، بينما سعت القوى الدينية إلى التأثير في الدولة أو المشاركة فيها. ونتيجة لذلك تشكّل نمط من التدين يرتبط بالبنى الاجتماعية التقليدية وبالصراعات السياسية الحديثة في آن واحد، بحيث أصبح الدين أداة للتعبئة السياسية بقدر ما هو منظومة قيمية وأخلاقية، وهو ما يعكس ظاهرة تسييس الدين التي عرفتها معظم المجتمعات الإسلامية الحديثة.

تُظهر القراءة التاريخية لتطور البنية الدينية في السودان أن أنماط التدين السابقة للإسلام – سواء في المعتقدات المحلية ذات الطابع الروحي القائم على الوساطة الفردية، أو في المسيحية التي كرّست مكانة رمزية لرجال الدين والملوك ذوي الشرعية المقدسة – قد أسست مبكراً لنموذج يربط الإيمان بشخصية محورية تُجسّد السلطة الروحية وتحتكر تفسير المقدس. ومع دخول الإسلام وتبلور الطرق الصوفية، أُعيد إنتاج هذا النموذج في صورة الشيخ أو الولي الذي تتجسد فيه البركة والقيادة، فتكرّس عبر الأجيال تصور أبوي للعلاقة الدينية يقوم على الطاعة والولاء الشخصي والتوارث الرمزي. وهكذا ترسّبت في الوعي الجمعي السوداني بنية تدين تميل إلى تمركز القداسة في الفرد، وتُعيد إنتاج الأبوية الدينية بوصفها نسقاً اجتماعياً ينظم علاقات الطاعة والشرعية في المجال الروحي وفي أنماط القيادة الأسرية والسياسية والاجتماعية، بما يجعل الدين أحد أهم الحوامل الثقافية لاستمرار هذا النسق عبر التاريخ.

وانسجاماً مع ذلك، فإن أي نقد معرفي يصدر من داخل الكيانات الدينية ذات البنية الأبوية المغلقة يظل أمراً نادر الحدوث؛ إذ إن طبيعتها التنظيمية والرمزية تقوم على حماية مركز القداسة وصيانة السردية المؤسسة من التفكيك. فهذه الكيانات، بحكم تشكلها حول شخصية مرجعية تُحتكر عبرها الحقيقة الدينية، تميل إلى اعتبار المراجعة النقدية تهديداً وجودياً، لأن الاعتراف بالخلل البنيوي أو التاريخي يُفضي – في تصورها – إلى زعزعة شرعيتها، ومن ثم تقويض الأساس الرمزي الذي تستند إليه إمتيازاتها. وهكذا يتحول النقد من أداة إصلاح إلى خطر يُستبعد سلفاً، وتُستبدل به آليات التبرير وإعادة إنتاج الخطاب، بما يعمّق الانغلاق ويؤجل إمكان التحول المعرفي من الداخل.

وإذا كان الإطار المغلق هو العدسة الوحيدة التي ترى من خلالها تلك الكيانات ذاتها والعالم، فإن انحباس الرؤية داخل منطقه الخاص يجعلها عاجزة عن إدراك شروط تخلف الواقع الذي تتحرك فيه، كما هو الحال

في السودان، حيث تتشابك البنية الأبوية الدينية مع الهشاشة الاجتماعية والسياسية. وتتعمق المفارقة حين يتبدى أن الانسداد الذي يحكم مسار الجماعات الدينية في علاقتها الجدلية مع السلطة هو انسداد نسقي يتغذى من ممارسات السلطة ذاتها ومن قابلية هذه الكيانات للاستثمار السلطوي، فتدخل في دائرة تبادلية تعيد إنتاج الهيمنة وتقوي البنية الأبوية. وهكذا تترسخ الحلقة المغلقة بين سلطة تدعي الوصاية وكيانات تستمد بقاءها من قربها إليها ومجتمع يعيد إنتاج شروط تبعيته، فيغدو أي تسامح مع رؤاها مشروطاً بوعي نقدي يميز بين الإيمان كقيمة روحية، والمؤسسة كنسق تاريخي قابل للفحص والمساءلة.

يبرز الإمام الصادق المهدي كاستثناء فارق لهذه القاعدة؛ إذ لم يكتفِ بالبقاء داخل أطر التراث، بل اتخذ من المراجعة النقدية منهجاً للخروج من نسق التوريث. لقد تجرأ على تفكيك السردية المهدوية وإعادة قراءتها في ضوء معطيات العصر، محولاً كيان الأنصار من بنية تقليدية إلى مؤسسة حداثوية. وقد ارتكز هذا التجديد على منهجية مقاصدية تُغلّب روح الشريعة وأهدافها الكلية على التفسيرات التاريخية الجامدة، مما مكّنه من مد جسر تواصل بين الأصل والعصر، وهو ما يعد تجربة استثنائية في محاولات الإصلاح الديني من داخل الحاضنة الشعبية والرمزية ذاتها.

على النقيض من هذا المشروع التجديدي، شهد بيت المهدي محاولات ارتدادية سعت للعودة إلى النسق القديم، متجاوزة بذلك ما خطه الإمام الصادق المهدي من رؤى جديدة. وقد وقع أصحاب هذا التوجه في فخ إغراءات السلطة المباشرة، محولين الإرث الرمزي للكيان إلى مطية لشرعنة الشمولية. وبدلاً من الحفاظ على استقلالية الكيان ونزاهته المعرفية، انتهى بهم المطاف إلى ربائب للأنظمة السلطوية، واضطلعوا بدور سدنة للنزعات التسلطية، وهو ما يعكس التكلفة الباهظة للتخلي عن المراجعات النقدية والانزلاق نحو المصلحة الضيقة.

الكيانات الدينية والحرب:

تتوزع التيارات الدينية إزاء الحرب على ثلاثة أنماط تعكس ارتباكاً أعمق في تعريف الموقف الشرعي والسياسي؛ فثمة تيارات دينية وبيوتات صوفية ومؤسسات دعوية تميل إلى الاصطفاف مع الجيش انطلاقاً من تصور الدولة المركزية وضرورة حفظ ما تبقى من بنيتها، وهو موقف يختلط فيه الديني بحسابات البقاء المؤسسي. وفي المقابل، توجد جماعات دعوية وشخصيات دينية تصطف مع الدعم السريع كقوة تبنّت خطاباً نقدياً حاداً تجاه المؤسسة العسكرية والإسلامويين، بما أفضى إلى تبرير سرديته. أما الفئة الثالثة فتضم قطاعاً معتبراً من العلماء والدعاة والكيانات الدينية التي اختارت موقفاً رافضاً للحرب من حيث المبدأ، وداعية إلى وقف القتال وتجنيب المجتمع مزيداً من الانقسام.

منذ البداية، انزلقت الحركة الإسلامية وواجهاتها في الحرب، واصطفت خلف الجيش، حيث اعتبرت الحرب معركة وجودية لحماية التيار الإسلامي العريض. وكان انخراطهم بكتائبهم القديمة في ميادين القتال، وكذلك في الفعل السياسي وبناء سردية «حرب الكرامة» ضد مشروع يستهدف القيم الدينية للبلاد، مما وفر للحرب غطاءً معنوياً وحشداً تعبوياً عبر استدعاء مفاهيم الجهاد والاستنفار لشرعنة القتال. ولم يكن هذا الاصطفاف انحيازاً للدولة بقدر ما كان تعبيراً عن براغماتية أيديولوجية تسعى لاستعادة التمكين السياسي الذي فُقد بعد ثورة ديسمبر، مراهنة على أن الانتصار العسكري هو البوابة الوحيدة لإعادة صياغة المشهد السوداني وفق رؤيتها الشمولية، مما جعل خطابها الديني يتماهى كلياً مع الفعل العسكري.

بينما وقفت كيانات دينية كـ«هيئة شؤون الأنصار» وبعض الطرق الصوفية في الحياد الإيجابي منذ البداية، حيث صاغت خطاباً يرى في الطرفين أدوات لهدم الدولة والنسيج الاجتماعي. وقد تجاوزت هذه الكيانات المعتدلة فخ التجييش الأيديولوجي، فرفضت مباركة السلاح من أي جهة كانت، واستعاضت عن الفتاوى التحريضية بالممارسة القيمية عبر تحويل جهودها إلى منصات إغاثة طبية وغذائية (تكايا) تخدم ضحايا الطرفين دون تمييز؛ وبذلك نجحت في تجريد الحرب من غطائها الأخلاقي، مقدمة نموذجاً دينياً ووطنياً يرى في حرمة الدم وتماسك المجتمع ووحدة الوطن غاية أسمى من الولاءات العسكرية، لتصبح حائط صد ضد تحويل النزاع السياسي إلى حرب أهلية أو دينية شاملة.

موقف التيار السلفي من الحرب يعكس

تباين المدارس داخل هذا التيار؛ فبينما انحازت مجموعات ودعاة نحو التجييش والتحذير من الخروج على الدولة ومنح الصراع صبغة عقدية، رفضت مجموعة أخرى الحرب معتبرة إياها فتنة يجب اعتزالها لحقن دماء المسلمين وأنها تخدم أجندة استعادة نفوذ النظام البائد. إن التيار السلفي بمختلف أطيافه واجه مأزقاً أخلاقياً وتاريخياً في خطابه الذي يتأرجح بين النص الشرعي والاصطفاف السياسي؛ وبذلك ظل الموقف السلفي في مجمله يفتقر إلى الرؤية الجامعة التي تتجاوز الهوية الضيقة.

تجسد موقف الطوائف المسيحية في خطاب السلام والمصالحة الذي يرى في الحرب خطيئة بحق الإنسان والوطن، متجاوزًا الانقسام نحو رحابة العمل الإنساني؛ فبرغم تعرض الكنائس للاستهداف والنهب والتهجير القسري، فإنها ظلت تفتح أبوابها للمنكوبين، مقدمة نموذجًا فريدًا للتضامن الوجداني. لقد نجحت الكنيسة في صياغة موقف قيمي يرفض الانجرار خلف خطاب الكراهية أو التجييش الهوياتي، مؤكدة أن خلاص السودان يكمن في الحوار والعدالة. وهذا هو الموقف الثابت والمعلن، غير أن هناك بالتأكيد انحيازات لبعض القادة الدينيين بحسب تواجدهم في مناطق السيطرة.

موقف الطرق الصوفية بشكل عام يرفض الحرب وينحاز إلى المسالمة والمواساة والتمسك بدور يتجاوز ضيق السياسة إلى رحابة الإنسانية؛ لكنها تعرضت لضغوط كبيرة من طرفي الحرب، وتم استقطاب بعض المشايخ لشرعنة القتال، فانحاز بعضهم إلى دعم أطراف النزاع. ومع ذلك، اختارت غالبية الطرق الصوفية تحويل الزوايا والتكايا إلى مراكز توفر الطعام والإيواء للمشردين من أتون الحرب. وقد قدم هذا الموقف الصوفي، الذي يرفض العنف ويرى في السلطة ظلًا زائلًا، صمام أمان منع الانهيار الكلي للنسيج الاجتماعي، وأثبت أن التدين الشعبي في السودان قوة ناعمة قادرة على ترميم الانكسارات النفسية والمجتمعية، والمصالحة القاعدية، وبناء سلام يبدأ من القلوب ويمتد ليشمل الجغرافيا الوطنية برمتها.

لعبت الأواصر القبلية والمناطقية دوراً محورياً في هذا الاصطفاف، حيث تماهى الخطاب الديني مع العصبية الجهوية لشرعنة القتال بوصفه نوعاً من دفع الظلم واسترداد الحقوق المسلوبة، مما خلق غطاءً روحياً للعمليات العسكرية. وبذلك تحول الدين من طاقة بناء وطني إلى أداة تبريرية لمشروع عسكري، وهو ما عمّق حالة التشظي في البلاد. وقد أدى تماهي الخطاب الديني مع العصبية القبلية لدى طرفي النزاع إلى تحويل الدين من عامل دمج وصهر اجتماعي إلى محفز للتشظي يهدد مستقبل التعايش بين أبناء الوطن الواحد. واستُخدمت كثير من الفتاوى والرموز الدينية لشرعنة القتال بناء على انحيازات جهوية. إن استدعاء الدين لتبرير الانتهاكات أو لتجريم الطرف الآخر زرع بذور الحقد بين المكونات الاجتماعية، حيث بات يُنظر إلى الآخر كمهدد للوجود والقيم، مما يجعل مهمة الصلح المجتمعي في مرحلة ما بعد الحرب تتجاوز التسويات الأمنية إلى ضرورة إطلاق ثورة تنويرية دينية تفكك خطاب الكراهية وتعيد بناء المجتمع.

الكيانات الدينية واستحقاقات الواجب الوطني:

تكشف التجربة السودانية أن الدين ظل عنصراً مركزياً في تكوين الهوية الوطنية والاجتماعية، ولم يكن شأن فردي معزول عن المجال العام؛ لذلك فإن الدعوة إلى إقصائه الكامل من الحياة العامة وفق تصور علماني تبدو غير منسجمة مع الواقع التاريخي والثقافي للمجتمع. فقد نشأت الدولة السودانية الحديثة في بيئة تشكلت فيها القيم الدينية، وأسهمت في بناء التضامن الاجتماعي وتوجيه الوعي العام. غير أن هذه المكانة لا تعني بالضرورة تحويل الدين إلى أيديولوجيا رسمية للدولة، كما حدث في بعض مراحل الحكم، خاصة في عهد الإنقاذ، حيث أدى تسييس الدين إلى إضعافه أخلاقياً وتحويله إلى أداة للصراع السياسي، الأمر الذي أضر بالدين والدولة معاً.

تقوم العلاقة المثلى بين الدولة والكيانات الدينية على مبدأ التكامل دون تبعية، بحيث تكون الدولة مسؤولة عن إدارة الشأن العام وفق القانون والمواطنة، بينما تضطلع الكيانات الدينية بوظائفها التربوية والأخلاقية والاجتماعية دون أن تتحول إلى أدوات سياسية أو أجهزة تابعة للسلطة. وفي هذه الصيغة لا تحتكر الدولة تفسير الدين، ولا تسمح في الوقت نفسه بقيام سلطة دينية فوقها، بل تعترف بالتعدد الديني والاجتهادي وتحميه. وتتيح هذه العلاقة للدين أن يظل مصدراً للقيم والضمير العام، وللدولة أن تبقى إطاراً جامعاً للمواطنين جميعًا، وهو توازن يمكن أن يؤسس لنموذج سوداني خاص يتجاوز ثنائية العلمانية والدولة الدينية، ويجعل من الدين

عاملاً للإصلاح الأخلاقي والتماسك الاجتماعي لا وسيلة للهيمنة السياسية.

يبدو أن الخروج من أزمات الاستقطاب الديني والسياسي والحرب المفتوحة يتطلب تحولاً معرفياً أعمق يتمثل في نشوء خطاب إسلامي جديد يستوعب دروس التجارب المريرة الأخيرة، ويعيد تعريف علاقة الدين بالدولة والمجتمع بعيداً عن الاصطفاف السياسي أو التوظيف العسكري. غير أن هذا التحول يحتاج إلى مسار تراكمي قائم على البحث والنقد والمراجعة، تقوده شخصيات دينية وفكرية اكتسبت وعيها من احتكاك مباشر بالواقع ومن قراءة نقدية للتراث وللتجربة السياسية، وتمتلك الجرأة على مساءلة المسلمات دون التفريط في المرجعية القيمية. ومع تبلور هذا الجهد على مدى زمني طويل، يبقى الواجب العاجل هو ترشيد الخطاب الديني ليخفف من حدة الانقسام، ويحد من الانحيازات الحادة، ويعمل على حماية المجتمع من مزيد من التشرذم، فيأفق يتجاوز لحظة الحرب نحو إعادة بناء وعي ديني أكثر استقلالية واتساقاً مع متطلبات الدولة الوطنية واستقرارها.

تمثل الكيانات الدينية في الوجدان السوداني بمثابة الرحم الاجتماعي الذي لم يقتصر دوره يوماً على التعبد المجرد، بل تعداه ليكون صمام أمان يحفظ تماسك الدولة في أحلك ظروفها؛ فمن الناحية الإنسانية، تحولت هذه المؤسسات إلى ملاذات آمنة تمارس فقه الضرورة عبر إطعام الجائع ومداواة الجريح دون تمييز، معيدة الاعتبار لقيمة النفس البشرية فوق كل اعتبار سياسي. أما اجتماعياً، فقد لعبت دور ترميم التصدعات القبلية، محولة دور العبادة إلى مراكز للمواطنة الوجدانية التي تذوب فيها الفوارق الطبقية، بينما تجلّى عمقها الثقافي في قدرتها على صهر الموروث الشعبي بالقيم الروحية، مما خلق هوية سودانية متصالحة مع ذاتها.

دور الكيانات الدينية في سودان ما بعد الحرب:

يتمثل الدور المنشود للكيانات الدينية في صياغة عقد اجتماعي ديني يتجاوز الاستقطاب، ليصبح في زمن الحرب بوصلة أخلاقية تُبطل مفعول خطابات الكراهية وتحمي قدسية الحياة عبر شبكات التكافل والإغاثة العابرة للولاءات الضيقة، وفي زمن السلام حارساً للعدالة الانتقالية والتعافي الوطني. إن الوظيفة الحضارية لهذه الكيانات تكمن في قدرتها على التحول من أدوات حشد للاستبداد إلى منصات تنوير ووعي تُعلي من قيمة الحرية الفردية والمسؤولية الأخلاقية. ويقوم هذا العقد الاجتماعي الديني على المبادئ التالية:

أولاً: المرجعية الأخلاقية والاستقلال المؤسسي: بأن تلتزم الكيانات الدينية بالوقوف على مسافة واحدة من صراع السلطة، لتظل مرجعية روحية وأخلاقية جامعة، مع تجريم توظيف المنابر الدينية في التحريض. وتفعيل الحوار بين الأديان والطوائف بإدارة جلسات مصارحة ومصالحة تستلهم القيم السودانية والأعراف الدينية لجبر الضرر تسهم في بناء مشروع وطني.

ثانياً: من الوعظ إلى التنمية المستدامة: بالتحول المنهجي من مجرد الإرشاد النظري إلى تقديم خدمات تنموية (محو الأمية، رعاية الطفولة والمسنين، القرض الحسن، إغاثة المنكوبين). إن «الدين المعاملة» يقتضي محاربة الفقر والجهل باعتبارهما المرتع الخصب للتطرف، مما يجعل المؤسسة الدينية شريكاً في بناء الأمن الإنساني. وتطوير رأس المال الاجتماعي بحيث لا ينحصر العمل الخيري في الإطعام والإيواء، بل يتسع ليشمل منظومة تضامنية متكاملة تعيد بناء الثقة والروابط الأفقية بين مكونات المجتمع، مما يحول العمل الأهلي إلى بنية شاملة للتعافي وإعادة توزيع الموارد المادية والرمزية.

ثالثاً: الخطاب الديني ومواجهة التفكك: إطلاق ميثاق حرمة الدماء كحملة دعوية مشتركة تستهدف مراكز الإيواء، لترسيخ فقه التعايش وتفكيك السرديات التي غذّت الحرب، وتأكيد قدسية الحياة فوق كل انتماء ضيق. وتحديث الفضاء المعرفي وتطوير تعليم ديني داخل المساجد يقدم فقه الواقع ومقاصد الشريعة لبناء عقل نقدي يميز بين الثابت والمتغير، ويؤسس لثقافة السؤال المنهجي، مع توظيف الأدوات الرقمية لمواجهة الفتاوى العشوائية وخطابات الكراهية ببدائل تنويرية.

رابعاً: الدين كقوة ناعمة للاستقرار: عبر الاستجابة للتحولات المعاصرة في ظل تآكل أنماط التضامن التقليدي وهشاشة الفضاء الرقمي، يبرز الدين مورداً استراتيجياً لإعادة إنتاج المعنى. وتكمن وظيفة الكيانات الدينية في تحويل التدين العاطفي إلى وعي أخلاقي يحول الخوف البدائي إلى إدراك مسؤول للذات والآخر. إن الغاية القصوى هي تحويل الكيانات الدينية إلى رافعة للتماسك الاجتماعي، بحيث تصبح القيم الدينية أساساً للمواطنة.

حراس المعبد
كيف صنع الكيزان حراساً من خارج التنظيم؟

أحمد عثمان محمد المبارك

ملخص

يتناول المقال كيف اعتمد النظام البائد على صناعة «حراس للمعبد» من خارج تنظيمه، عبر السيطرة على وعي المواطنين وتغذية مخاوفهم. فقد نجح في تجنيد عقول البسطاء دون انتماء تنظيمي مباشر، وجعلهم يدافعون عن المنظومة بدافع الخوف من التغيير والقلق من المجهول، وليس بالضرورة عن قناعة سياسية.

يفيد الكاتب بأن النظام عمل على تشويه صورة البدائل المدنية وتصويرها كتهديد للدين والوطن، مما دفع بعض المواطنين لتفضيل الواقع القائم رغم عيوبه. كما أدى دمج صورة الدولة بالنظام إلى اعتبار أي نقد له استهدافاً للوطن أو الجيش، واستخدم الخطاب الديني والإعلامي لتأليب المشاعر وربط معارضة النظام بالخيانة أو الضعف.

يذكر أن شبكة المصالح المرتبطة بالنظام ساهمت في خلق طبقة تدافع عنه حفاظاً على مكاسبها واستقرارها، حتى دون عضوية تنظيمية. وظهرت ما يمكن تسميته بـ«الكوزنة الذهنية»، حيث تبنى بعض الأفراد قيم النظام وخطابه، فأصبحوا يدافعون عنه بدافع الوعي المشوه أو العداء لخصومه، لا بدافع الانتماء المباشر.

يشير المقال أيضاً إلى تحول بعض المشاركين في ثورة ديسمبر عن مبادئهم تحت تأثير الحرب والدعاية الإعلامية، التي أعادت تشكيل الوعي الجمعي وصورت دعاة السلام كخطر. وبهذا نجح النظام في تحويل بعض الثائرين إلى مدافعين عنه، مؤكداً أن قدرته على التأثير في العقول كانت أحد أقوى أدوات بقائه.

خلف كل نظام شمولي، يقف جيش خفي لا يحمل بطاقات عضوية، بل يحمل مخاوفه وهواجسه.. وفي هذا المقال سنحاول تسليط الضوء على آليات السيطرة الذهنية التي انتهجها النظام البائد، وكيف نجح في تجنيد عقول البسطاء ليكونوا (حراساً لمعبدهم)، وسياجاً يحمي الجلاد من رياح التغيير.

نجح نظام الكيزان طوال ثلاثين عاماً في خلط الأوراق، فصنع جيلاً من الهجناء الذين يدافعون عن المنظومة وهم ليسوا منها، تماماً كخيل تظن أن أمنها في علف النظام لا في أصالة المبدأ.

إن دفاع المواطن العادي البسيط، الذي لا يحمل اي توجه سياسي، عن الكيزان ليس حباً فيهم، بل هو خوف مرضي من القادم المجهول. فقد تم تصوير البدائل المدنية ككيانات علمانية هادمة للدين أو عميلة للخارج، وهذا ما جعل البعض يفضل (شيطاناً يعرفه على ملاكاً لا يثق فيه).

لقد أدي تغلغل التنظيم الاخواني في مفاصل الدولة، الى دمج قسري في وعي المواطن بين مؤسسات الدولة وبين النظام الحاكم. فاصبح البعض يرى أن أي نقد حاد للكيزان هو استهداف لهيبة الدولة أو تفتيت للجيش أو الأجهزة الأمنية. فمثل هؤلاء الأشخاص يدافعون عن الاستقرار المتوهم الذي كان يوفره النظام البائد، ويرون في أصوات السلام أو التغيير دعوات للضعف والارتهان. كما أن استخدام الكيزان للمقدس كترس يحتمي خلفه، جعل الشخص البسيط غير المسيس يشعر بوخز ضمير فطري إذا انتقد أي توجه ديني إسلامي حتى لو كان يعلم فساد هذه التوجه. كما أن العداء لأصوات السلام غالباً ما ينبع من تعبئة إعلامية صورت الحرب كمعركة كرامة أو حرب بقاء وجودي، بالقدر الذي يجعل المناداة بالسلام تبدو في نظرهم كخيانة أو استسلام. وفي بعض الأحيان لا ينبع دفاع البعض عن الكيزان من قناعة بهم، بل قد ينبع من عدائهم لخصومهم. فإذا وجد الشخص نفسه يكره القوى المدنية لأي سبب من الأسباب، عرقية، أو أيديولوجية، فإنه يتبنى تلقائياً خطاب الكيزان كسلاح ضد من يكرههم. فهي إذن حالة من (عدو عدوي صديقي)، ويصبح الكيزان هنا هم الأداة المتاحة لضرب الخصم الآخر.

هذا بالأضافة الى الطبقة العريضة التي تشكلت حول النظام من أصحاب المصالح الصغار، منهم موظفون، وتجار لم يكونوا أعضاء في التنظيم، لكن (سيستم) حياتهم ارتبط بوجود ذلك النظام، فمثل هؤلاء يرون في أي صوت يطالب بالتغيير أو السلام القائم على العدالة تهديداً لوضعهم الراهن الذي يفهمون قواعده ويجيدون اللعب فيه. وهنا يظهر ما يمكن ان نسميه (الكوزنة الذهنية) لدى غير المنتمين وهي ظاهرة أخطر من التنظيم نفسه؛ لأنها تعني أن النظام نجح في استعمار العقول وزراعة منظومته القيمية في تربة المجتمع. هؤلاء ليسوا بالضرورة شركاء في الفساد المالي، لكنهم ضحايا فساد الوعي الذي يجعل الإنسان يقف ضد مصالحه الحقيقية المرتبطة بانسانيته وحقه في الحرية والسلام والعدالة ظناً منه أنه يحمي الوطن.

ولعل الظاهرة الأكثر إثارة للتأمل هي الردّة التي أصابت قطاعاً من الذين ملأوا الساحات في ديسمبر بهتافات الحرية والسلام والعدالة، ثم ما لبثوا أن انقلبوا على مبادئها مع أول أزيز للرصاص. هؤلاء سقطوا في فخ (الابتزاز الوطني) الذي نصبه إعلام النظام البائد ببراعة، حيث استُغلت أهوال الحرب لإعادة صياغة الوعي الجمعي، وتصوير القادة المدنيين والمطالبين بوقف الخرب والتحول الديمقراطي كسبب للخراب أو كغطاء سياسي للمليشيا. لقد نجحتْ الماكينة الإعلامية في تحويل الغضب من مُشعلي الحرب إلى المنادين بالسلام، مما جعل هؤلاء المنقلبين يتبنون خطاب الكيزان رغبةً في الانتقام من واقع مرير لم يستطيعوا احتماله، أو بحثاً عن منقذ عسكري يعيد لهم طمأنينة ما قبل ما قبل الحرب. وهكذا، تحول الثائر الذي كان يطالب بالدولة المدنية إلى شخص يرى في رفاق الأمس أعداءً للوطن، وفي جلادي الأمس حماةً للدين والعرض والوطن، ليثبت النظام البائد مرة أخرى أن قدرته على تفخيخ العقول وإدارة التناقضات كانت أقوى سلاحاً من ترسانته العسكرية.

إمكانية نجاح مساعي الرباعية في تحقيق هدنة إنسانية

الهادي الشواف

ملخص

تسعى اللجنة الرباعية (السعودية، الإمارات، مصر، والولايات المتحدة) بدعم أممي إلى تحقيق هدنة إنسانية في السودان تمهيداً لوقف شامل لإطلاق النار واستعادة المسار المدني، في ظل أزمة إنسانية كارثية تهدد ملايين المدنيين بالمجاعة والنزوح. وتستند هذه الجهود إلى دعم دولي واسع، بما في ذلك الأمم المتحدة ومجلس الأمن، إضافة إلى توافق إقليمي على ضرورة إنهاء الحرب.

يشير الكاتب إلى أن تعزز فرص نجاح المبادرة الحاجة الإنسانية الملحة والضغط الدولي المتزايد، مع مقترحات بهدنة أولية لثلاثة أشهر تسمح بدخول المساعدات، تمهيداً لوقف دائم للحرب وانتقال سياسي. كما يشكل التنسيق بين القوى الدولية والإقليمية عاملاً مهماً في إعطاء المبادرة ثقلاً سياسياً ودبلوماسياً.

يوضح أن هذه المساعي تواجه تحديات كبيرة، أبرزها انعدام الثقة بين الأطراف المتحاربة، وتعدد مراكز القرار، واستمرار الانتهاكات، إضافة إلى وجود قوى داخلية تعارض أي تسوية. كما أن ضعف الالتزام السابق بالهدن يجعل أي اتفاق عرضة للانهيار دون رقابة وضغط دولي فعال.

يؤكد الكاتب أنه رغم اتفاق دول الرباعية على هدف إنهاء الحرب، إلا أنها تختلف في مصالحها وأدواتها، ما قد يؤثر على وحدة موقفها وفعالية جهودها. لذلك، فإن نجاح المبادرة يعتمد على قدرتها على تجاوز هذه الخلافات وفرض هدنة حقيقية تمهد لسلام دائم، بدلاً من حلول مؤقتة أو جزئية.

تشهد الأزمة السودانية جهوداً مكثفة من اللجنة الرباعية (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية مصر العربية، والولايات المتحدة الأمريكية) بدعم من الأمم المتحدة، للتوصل إلى هدنة إنسانية تمهيداً لوقف شامل لإطلاق النار وإعادة المسار المدني، هذه المساعي تأتي في ظل وضع إنساني بالغ التعقيد، حيث يواجه ملايين المدنيين خطر المجاعة والنزوح المستمر، وتتواصل عمليات القتل والانتهاكات رغم دخول شهر مضان الكريم، الذي كان عشم السودانين أن تكون فيه هدنة إنسانية، بحسب مضمون مذكرة القوى المدنية والسياسية التي رفعتها لطرفي النزاع، ولكن ذهبت أحلامهم أدراج الرياح.

دوافع ومقومات النجاح:

من أهم العوامل التي تمثل غطاءً دوليًا وتشكل رافعة مهمة لمساعي الرباعية، أعلان الأمم المتحدة دعمها الكامل للمبادرة، حيث شدد الأمين العام أنطونيو غوتيريش على أن «الأزمة الإنسانية في السودان دخلت مرحلة كارثية» ودعا إلى «التحرك العاجل لإسكات البنادق وفتح مسار جاد نحو السلام»، وتبعتها جلسة مجلس الامن الدولي ودعوته لوقف فوري للقتال في السودان، وكذلك دعت بريطانيا والنرويج وايرلندا وهولندا والمانيا لتكوين تحالف دولي لمنع الفظائع في السودان، وياتي تعين الفليندي بيكا هافيستو مبعوثًا خاصًا للسودان لاستكمالا لذات العوامل.

وكذلك نجد أن التوافق الإقليمي والدولي يشكلا رافعة أخرى للمبادرة الرباعية، حيث أكد وزراء خارجية الدول الأربع في بيان مشترك أن النزاع في السودان تسبب في «أسوأ أزمة إنسانية عالمية ويهدد السلم والأمن الإقليميين»، وشددوا على أنه «لا حل عسكرياً للأزمة»، وتأتي الحاجة الإنسانية الملحة على قمة اولويات الرباعية حيث دعت إلى هدنة أولية لمدة ثلاثة أشهر لتمكين دخول المساعدات الإنسانية بسرعة إلى جميع أنحاء السودان، على أن تقود مباشرة إلى وقف دائم لإطلاق النار ثم عملية انتقالية شاملة خلال تسعة أشهر.

التحديات القائمة:

على رأس هذه التحديات غياب الثقة بين الأطراف المتنازعة، فالتجارب السابقة أظهرت هشاشة في الالتزام بالاتفاقات، ما يجعل أي هدنة عرضة للانهيار اذا لم تتوفر الارادة الكافية من طرفي النزاع، ولم تتبعها رقابة دولية متشددة وضغط عالي لكل الأطراف، وكذلك من أهم التحديات تعدد مراكز القوى وصنع القرار، فوجود فصائل مسلحة مختلفة يعقد عملية التنفيذ ويضعف الرقابة، وايضًا تمثل الانتهاكات المستمرة واستمرار استهداف المدنيين نقطة ضعف أساسية في تضيق فرص بناء أرضية مشتركة بين الاطراف المتنازعة، وقبل هذا وذاك تشكل الممانعة المستمرة من فلول النظام البائد المتحكمة في قرار الجيش عقبة وتحدي أساسي أمام أي تقدم لمساعي الرباعية في الوصول إلى هدنة إنسانية.

مقارنة أولية لأدوار دول الرباعي:

الولايات المتحدة تركز على دعم الانتقال المدني وتسعى إلى تحقيق استقرار نسبي في السودان لحماية مصالحها الاستراتيجية، وتعزيز نفوذها في القرن الإفريقي، وتقليل نفوذ روسيا والصين، وتعمل ايضا على توفير غطاء دولي للسلام عبر الضغط الدبلوماسي وفرض العقوبات وتوفير الدعم الإنساني، والضغط المتواصل لدفع الأطراف للتفاوض، وفي المقابل تتهم بأنها تفرض أجندة خارجية وتتجاهل الخصوصية السودانية.

السعودية وسيط تقليدي يسعى لمنع تمدد النزاع وأنتشار الفوضى، وتعمل من أجل تحقيق استقرار في البحر الأحمر، وحماية الملاحة البحرية ومصالحها الاقتصادية، وتركز على تعزيز دورها كقوة إقليمية مؤثرة، وتعمل على احداث توازن في علاقاتها مع الجيش والدعم السريع، وتهتم بالوساطة السياسية وتسهيل الحوار وتقديم المساعدات الإنسانية والدعم المالي، وعلى صعيد اخر تتهم بالانحياز لأحد طرفي النزاع حفاظاً على مصالحها.

الإمارات تعمل على تعزيز نفوذها الإقليمي بالاستثمار في الموانئ والذهب، بالاضافة إلى تحقيق مكاسب اقتصادية واستراتيجية، وتسعى لدعم جهود الوساطة، ويتوقع منها الاستثمار في إعادة الإعمار بعد ايقاف الحرب، وقد ينظر لتدخلها كتعزيز نفوذ اقتصادي لمصلحتها على حساب الاستقرار السياسي، وتتهم بعلاقات مباشرة مع الدعم السريع وهي تنفي ذلك بشكل رسمي.

مصر الدولة الجارة والتي استقبلت وأوت

أكبر عدد من الوافدين بسبب الحرب، تعمل لمنع تهديد أمنها القومي وحماية حدودها وتقليل تدفق اللاجئين، وتتمتع بعلاقات قوية ومعلنة مع الجيش، وتعمل من أجل تعزيز نفوذها في وادي النيل من خلال الضغط السياسي، وتركز على دعم الاستقرار ومنع تفكك السودان على الاقل في خطابها الرسمي، وفي ذات الوقت تتهم بالتركيز على مصالحها الأمنية أكثر من الحل السياسي الشامل.

من خلال هذه المقارنة الأولية نلاحظ أن دول الرباعية ليست منسجمة تماماً؛ فهي تتفق على ضرورة إنهاء الحرب والانتقال السياسي، لكنها تختلف في تفاصيل الأهداف وأدوات التدخل، وطبيعة مصالح كل واحدة منها يعزز هذا التباين، وهذا التباين قد يكون مصدر قوة إذا أُدير بتوازن معقول، لكنه قد يتحول إلى عائق إذا غلبت المصالح الخاصة على المصلحة السودانية.

الاتهامات الموجهة:

في المقابل، هناك اتهامات من بعض الأطراف السودانية بأن دولاً من الجوار أو أطرافاً إقليمية تقدم دعماً عسكرياً أو مالياً لأحد طرفي الصراع، على سبيل المثال، قائد قوات الدعم السريع حميدتي اتهم مصر بالتدخل إلى جانب الجيش السوداني، كما أشار إلى إيران وأذربيجان وروسيا، ووجه أيضاً أصابع الاتهام إلى واشنطن والاتحاد الأوروبي.

وفي ذات السياق فأن دولة الإمارات وجهت إليها اتهامات من أطراف سودانية عديدة بأنها تمد قوات الدعم السريع بالمال والسلاح وتقدم له دعمًا لوجستيًا، رغم نفيها لهذه الاتهامات رسميًا، اما الاتهامات للسعودية والولايات المتحدة أقل حدةً وغير مباشرة، لكن بعض الأصوات السودانية ترى أن ضغوطهما السياسية تميل لصالح الجيش.

الخاتمة والخلاصة:

خلاصة القول ومن خلال دوافع ومقومات النجاح والتحديات الماثلة، وبالاضافة إلى المقارنة ما بين أدوار دول الرباعية وعدم انسجامها والاتهامات المتبادلة لبعضها بدعم هذا الطرف أو الاخر، وأمكانية نجاحها في تحقيق هدنة إنسانية، نجد أنها تختلف في أدوات تدخلها، فبعضها تعتمد على الضغط السياسي والدبلوماسي (أمريكا)، بينما أخرى تستخدم النفوذ الاقتصادي أو العلاقات المباشرة مع الأطراف المسلحة (الإمارات، مصر)، وأحياناً يظهر تنافس غير معلن بين هذه الدول قائم على توازن النفوذ، ويتمركز حول من يقود الوساطة ويكسب النفوذ الأكبر في السودان.

وهذه يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في عملية تقدم المساعي ونجاحها، ومن أهم إيجابيات هذه المساعي توفر إطاراً موحداً يقلل من تعدد المبادرات المتناقضة، ويعطي الأزمة السودانية أولوية دولية، ومن أهم سلبياتها غياب الانسجام الكامل بسبب اختلاف الأجندات، وهذا قد يؤدي إلى حلول جزئية أو متناقضة، ويجعل العملية السياسية عرضة للتعثر.

عيسى إبراهيم: الفكرة الجمهورية من خلال الرد على معارضيها

د. عبد الله الفكي البشير

ملخص

يتناول كتاب «الفكرة الجمهورية من خلال الرد على معارضيها» للأستاذ عيسى إبراهيم، الذي صدر بعد وفاته في الإسكندرية عام 2026، مشروعاً فكرياً هدفه الدفاع عن الفكرة الجمهورية لمحمود محمد طه بأسلوب علمي قائم على الحوار والإنصاف، بعيداً عن الخصومة الشخصية. وقد حرص المؤلف على تقديم ردود تستند إلى الحجة والفكرة، ليس فقط لدحض الانتقادات، بل لإعادة بناء الفكرة الجمهورية وتوضيح أسسها، مما يجعل الكتاب شهادة فكرية تعكس التزاماً عميقاً بمسؤولية الكلمة وخدمة التنوير.

يركز الكتاب، الذي يضم ثلاثة عشر فصلاً، على الرد على كتابات أحد عشر معارضاً سودانياً، خاصة من الفقهاء، ويكشف ضعف معرفتهم بالفكرة الجمهورية واعتمادهم على النقل المبتور أو الفهم القاصر. وتناول المؤلف موضوعات فكرية معقدة مثل تطوير التشريع، النسخ في القرآن، الرسالة الثانية من الإسلام، حرية العقيدة، ومكانة المرأة، مبيناً أن كثيراً من الانتقادات قامت على سوء الفهم أو التشويه، وأن النقد ظل أسيراً لمقاربات فقهية تقليدية عاجزة عن استيعاب الطرح الفكري.

خصص المؤلف مساحة واسعة لنقد أطروحة الدكتوراه لشوقي عبد المجيد، التي أصبحت مرجعاً جامعياً رغم ما اعتبره المؤلف افتقارها للأسس العلمية وامتلاءها بالأخطاء. وأوضح أيضاً أخطاء بعض الباحثين الشباب الذين نقلوا نصوصاً مبتورة أو اعتمدوا مصادر غير دقيقة، مؤكداً أن النسب في الفكرة الجمهورية يتعلق بالأخلاق لا الدم، وأن كثيراً من القضايا أسيء فهمها نتيجة غياب الاطلاع المباشر على مصادر الفكرة.

يبرز الكتاب كذلك السيرة الفكرية لعيسى إبراهيم، الذي درس في جامعة القاهرة وعمل في الإعلام والصحافة، وظل مدافعاً عن الفكرة الجمهورية منذ السبعينيات. ويدعو الكتاب في مجمله إلى تحرير الفكر من وصاية رجال الدين، وإلى اعتماد النقد العلمي الموضوعي، والانفتاح على المصادر الأصلية، باعتبار ذلك السبيل لتنمية الوعي وإحياء الحوار الفكري الحر في السودان.

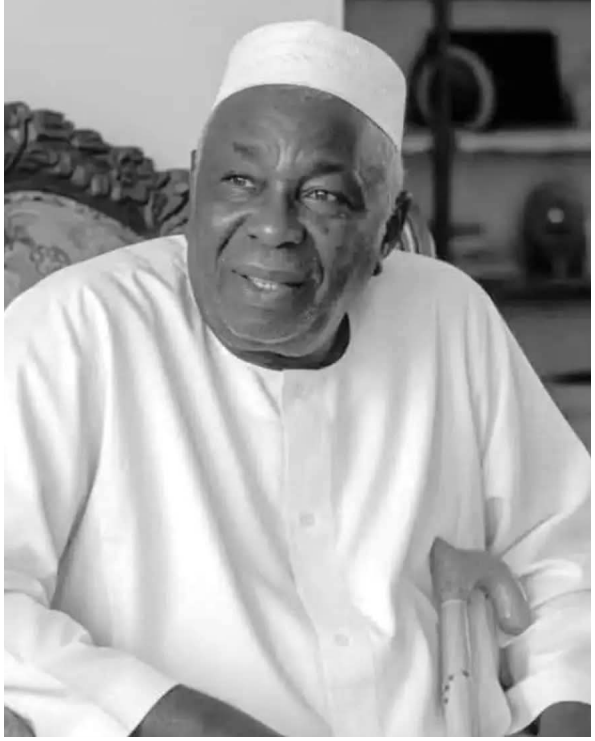

مدخل قبل نص التقديم

ثمة كتبٌ تُخلق في صمت، وأخرى تُخلق فتُبصرُ النورَ بعد أن يغيبَ المؤلف. لقد رحل مؤلف هذا الكتاب: الفكرة الجمهورية من خلال الردود على معارضيها، الأستاذ عيسى إبراهيم (22 مارس 1947- 22 فبراير 2026) عن دنيانا بمدينة الإسكندرية بجمهورية مصر العربية، قبل أن يشهد صدور كتابه. غير أنّه أودع بين دفّتيه أثرَ عقلٍ آمن بأنّ الحوارَ المستوفي للشروط العلمية، والمتحرر من التعصب، والقائم على العدل الفكري والإنصاف الأخلاقي، والاحترام المتبادل، هو أقصرُ السبل إلى تنمية الوعي وخدمة التنوير وأنسنة الحياة. لقد كتب ردوده، على معارضي الفكر الجمهوري/ الفهم الجديد للإسلام للمفكر السوداني محمود محمد طه، لا بروح الخصومة أو طلب الغلبة والانتصار، بل بروح الإيضاح والبيان وتبيان الحق. وفي كل ردٍّ من ردوده، يظهر حرص المؤلف على أن تكون الحجة بالحجة، والفكرة بالفكرة، دون انزلاقٍ إلى خصومةٍ شخصية أو انفعالٍ عابر. ويظهرُ كذلك بأن المؤلف لم يكتب ليدحض فحسب، بل ليكشف وليؤصّل ويعيد بناء القضية من جذورها.

أذكر أنني حينما فرغت من قراءة مخطوط كتاب: الفكرة الجمهورية من خلال الردود على معارضيها، وأنا بصدد إعداد تقديم له، أدركت بأنني لا أتعامل مع نص جدليٍّ عابر، بل مع شهادة فكرية كُتبت في قلب المعركة، وبوعي عميق بمسؤولية الكلمة. وكم كنت أتطلعُ إلى لحظة الاحتفاء مع المؤلف بصدور هذا الكتاب، وأن نقتسم معاً فرحة اكتمال ثمرةٍ طال انتظارها. غير أنّ الأقدار سبقت تلك اللحظة؛ إذ رحل قبل أن يرى عمله مطبوعاً بين أيدي القرّاء. فغمرني حزنٌ عميق، ومع ذلك، يبقى عزاؤنا أنّ أثره لم يغب؛ فقد ترك في هذا الكتاب، وفي أعماله الأخرى، صوته وفكره وروحه وسيرته الفكرية، امتداداً لوجوده بعد الرحيل، وشاهداً على عطائه وجهده. فإلى نص التقديم كما أرسلته للمؤلف.

نص التقديم

«الفكر يتيم في هذا البلد [السودان]»
محمود محمد طه، 1969

يصب هذا الكتاب الموسوم بـ الفكرة الجمهورية من خلال الردود على معارضيها، لمؤلفه عيسى إبراهيم، في تأكيد معنى عبارة الأستاذ محمود محمد طه الواردة أعلاه: «الفكر يتيم في هذا البلد». فالقضايا الفكرية الكبرى ظلت تعالج بمداخل فقهية، وتقابل بكسل عقلي ظاهر، ويتصدى لها الفقهاء ومن سار في ركبهم. ويكشف هذا الكتاب بجلاء عن وضعية الكسل العقلي التي لازمت رجال الدين، في مواقفهم من الفكرة الجمهورية منذ أن طرحها صاحبها الأستاذ محمود محمد طه، في 30 نوفمبر 1951، وحتى يوم الناس هذا. كما يُعبر الكتاب بفصاحة عن مدى ضعف المعرفة بالفكرة الجمهورية عند المنشغلين بنقدها، ولدى المشتغلين بالفكر الإسلامي. تمحور الكتاب، وهو عبارة عن مقالات نُشرت خلال الفترة ما بين 7 فبراير 2013- 17 فبراير 2018، في ردوده حول آراء أحد عشر كاتباً، كما غشي آخرين. كان جميع هؤلاء الكتاب من السودان، وكان النصيب الأكبر من الردود على الفقهاء منهم. نُشرت آراء جميع هؤلاء المعارضين ما

بين عامي 2013 و 2018 ما عدا أطروحة دكتوراة بعنوان: فرقة الجمهوريين بالسودان وموقف الإسلام منها، التي نال بها الطالب شوقي بشير عبدالمجيد (البروفيسور اليوم) درجة الدكتوراة في العقيدة، في عام 1404هـ [1983/ 1984]، من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، وهو مبتعث من جامعة أم درمان الإسلامية بالسودان، إلى جانب كتب وأوراق استلها شوقي من أطروحته، ونشرها لاحقاً.

تكوَّن الكتاب من ثلاثة عشر فصلاً، وخصص كل فصل لآراء أحد المعارضين للفكرة الجمهورية. تناول في ردوده وتصحيحه للآراء، محاور عديدة، منها على سبيل المثال لا الحصر: التطور عند الأستاذ محمود محمد طه والدارونية، فرويد والفكرة الجمهورية، تطوير التشريع، أصول القرآن وفروعه، الإسلام إسلامان، النسخ في القرآن، لماذا؟، المثاني في القرآن، اللغة العربية ومعاني القرآن، بين الشريعة والسنة، بين الشريعة والدين، بين العلمية والعقائدية، وحدة الوجود: الحلول والاتحاد، محكمة الردة، الردة وحرية العقيدة، المرأة بين أصول القرآن وفروعه، تعدد الزوجات، خطوة نحو الزواج في الإسلام، بين الذات المطلقة والذات الحادثة، الإسلام بين الرسالة الأولى والرسالة الثانية، النبي هو رسول الرسالتين، الضحية، صلاة التراويح بدعة، الزكاة ذات المقادير شريعة وليست سنة، النبوة ختمت بنص صريح، الرسالة لم تختم: كيف ولماذا؟، كلمة الله في الفكرة الجمهورية، الله والإله، الله والإنسان الكامل، المسيح المحمدي والأستاذ محمود، الأصالة، الصيام والحج عند الأستاذ محمود، سقوط التكاليف، التسيير والتخيير، الجهاد، تأميم قناة السويس، القومية العربية، الجمهوريون والقضية الفلسطينية، ختان الإناث، ضرب الجزيرة أبا، الترابي ودعاوي التجديد، والنسب عند الأستاذ محمود محمد طه، وغيرها.

إن جل هذه الموضوعات ليست بالجديدة، فقد ظل الفقهاء يتناولونها بمداخل فقهية من دون ورع علمي، وهي قضايا فكرية تتجاوز سقوفهم المعرفية ودربتهم العلمية، منذ عقد ستينات القرن الماضي وحتى تاريخ اليوم. ولم يأت نقاد اليوم بجديد فيها، وإنما نقلوا أقوال السابقين من الفقهاء، فأعادوا سوء تخريجاتهم، ليعبروا عن كسلهم العقلي، وليبعثوا بحقيقة عدم الصدق عند الفقهاء. كان الأستاذ محمود محمد طه في عام 1968 قد قال: «نحن لا نلوم الفقهاء على عدم الفهم، ولكننا نلومهم على عدم الصدق». ويحمد لعيسى إبراهيم انه استطاع في كتابه هذا، من خلال تتبعه لآراء هؤلاء الفقهاء، واستناده على مصادر الفكرة الجمهورية، أن يُبين ويؤكد عدم صدق الفقهاء في تعاطيهم مع نصوص الفكرة الجمهورية، فخصص محاور لذلك، منها: «بتر النصوص عادة المعارضين»، و«شوقي بين بتر النص والنقل الخطأ». لخص عيسى أثر المعارضين السابقين للفكرة الجمهورية في معارضي اليوم من أمثال: د. شوقي عبد المجيد ود. محمد وقيع

أ. د. شوقي بشير عبدالمجيد

الله، ود. عارف الركابي، وغيرهم، ضمن رده على كتابة د. وقيع الله، حيث كتب عيسى قائلاً: «لم يخرج فيها من سياق من سبقوه في معارضة الفكرة الجمهورية بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير؛ وذلك من خلال نقلٍ مخلٍ، أو فهم قاصر، أو تشويه مقصودٍ، أو تخريجٍ مؤوفٍ بروح القطيع، أو اتباعٍ لسابقين غير دقيقٍ وبلا تمحيص، أو قصورٍ شخصي في الوصول للمعلومة الصحيحة..!». كما فصَّل عيسى في أطول فصول كتابه، وهو الفصل الأول، والذي خصصه لكتابات شوقي عبدالمجيد، والتي تمثل أبشع نماذج سوء التخريج والبتر للنصوص والنقل الخطأ.

لقد أحسن عيسى صنعاً بأن خص كتابات شوقي بأربعة عشر مقالاً. إن أطروحة شوقي للدكتوراه وكتاباته، بما انطوت عليه من فوضى علمية وجهل بالفكرة الجمهورية، وبما وجدته من ذيوع في الدوائر الإسلامية، لهي أنصع دليل على يُتْم الفكر في السودان والعالم الإسلامي، وأبلغ بيان على انعدام الورع العلمي وغياب الأخلاق. لقد اتيحت لي الفرصة لدراسة أطروحة شوقي للدكتوراة، فهي تقع في (1431) صفحة، وتكاد تكون من أوائل الدراسات الجامعية التي أعدت في نقد الفكرة الجمهورية. وقد لاحظت أن هذه الأطروحة لم تكن فاقدة للأسس العلمية فحسب؛ وإنما كانت تضج بالجهل والسذاجة والعبث. كانت المعلومات فيها غير دقيقة وبعضها غير صحيح البتة ليس على مستوى الفكرة الجمهورية والأستاذ محمود محمد طه فقط، بل على مستوى تاريخ السودان ومساره السياسي. فقد أحاط الجهل بها، للحد الذي يصعب على قارئ مطلع ملم، دعك من متخصص، أن يكمل قراءتها. لقد بيَّن عيسى في كتابه هذا، خطل كتابات شوقي ومفارقتها للأسس العلمية، وكان هذا مهماً للغاية لعدة أسباب، منها: 1. إن أطروحة شوقي أصبحت من أهم المراجع عن الفكرة الجمهورية في الجامعات الإسلامية والمعاهد القرآنية في السودان والعالم الإسلامي. 2. استل شوقي من أطروحته بعض الكتب والأوراق المنشورة في الدوريات في البلدان الإسلامية. 3. استندت على الأطروحة بعض المقررات الدراسية الجامعية عن دراسة الفرق المعاصرة- فرقة الجمهوريين (مثال جامعة أم القرى). 4. بعد نيله درجة الدكتوراه أصبح شوقي يشرف على طلاب الدراسات العليا بجامعة أم درمان الإسلامية، ممن تناول الفكرة الجمهورية (مثال: أشرف شوقي على الطالب الباقر عمر السيد (الدكتور اليوم)، فنال على يديه درجة الماجستير، وكان الموضوع: نقض نظرية الإنسان الكامل عند الجمهوريين، كلية أصول الدين، جامعة أم درمان الإسلامية. وظل الباقر من الكُتاب المعارضين للفكرة الجمهورية. تسربت أطروحة شوقي في كتابات البعض (مثال: نقل المكاشفي طه الكباشي، وهو رئيس محكمة الاستئناف الجنائية، التي أصدرت قرارها بتأييد حكم إعدام الأستاذ محمود محمد طه وأربعة من تلاميذه في 15 يناير 1985. كان حكم الإعدام قد أصدرته المحكمة الجنائية رقم (4) بأم درمان، برئاسة القاضي حسن إبراهيم المهلاوي في 8 يناير 1985. نقل المكاشفي من أطروحة شوقي باعتبارها بحثاً قيماً كما ذكر، المقدمة والخاتمة، وضمنهما في كتابه: الردة ومحاكمة محمود محمد طه في السودان، 1987. يقع كتاب المكاشفي في (309) صفحة، منها (204) صفحة منقولة بالنص والحرف من كتب أخرى). وقد أشار المكاشفي لذلك، وبرر نقله وأرجعه إلى أهمية المادة المنقولة، لا سيما أطروحة شوقي. يقيني أن شوقي ستلاحقه اللعنة لما شيعه من تضليل عن الفكرة الجمهورية، بسبب تناوله غير الأمين والمنافي للعلمية، وبما قدمه من معلومات غير صحيحة عنها.

تناول عيسى كتابات بعض الشباب ومنهم: دكتور صبري محمد خليل، أستاذ فلسفة القيم الاسلامية في جامعة الخرطوم، وأوضح ما وقع فيه صبري من البتر للنصوص والنقل الخطأ، ومن نماذج ذلك، قول صبري: «يقول محمود محمد طه (ويومئذ لا يكون العبد مسيَّراً، إنما هو مخيَّر قد أطاع الله حتى أطاعه الله [معاوضة] لفعله، فيكون حياً حياة الله، وقادراً قدرة الله، ومريداً إرادة الله ويكون الله) (الرسالة الثانية: ص90)». أوضح عيسى الأخطاء في هذا النص الذي أورده صبري، ثم بين أن النص عند الأستاذ محمود محمد طه لا ينتهي إلى حيث وقف صبري، وإنما يواصل النص فيقول: «وليس لله تعالى صورة فيكونها، ولا نهاية فيبلغها، وانما يصبح حظه من ذلك أن يكون مستمر التكوين...». وهذا عين ما كان يفعله رجال الدين. ما كنت أود لصبري أن يتقفى أثر رجال الدين والفقهاء، كونه شاباً قادراً على الإسهام في خدمة التنوير بمعزل عن قطيع الفقهاء، كما أن موقعه الأكاديمي يتيح له الفرصة للانفتاح

الدكتور الباقر عمر السيد

والاطلاع بدلاً عن أن يركن لآراء الفقهاء. كما وقف عيسى أيضاً عند كتابة شاب آخر هو غسان علي عثمان، فوصفها، قائلاً: «باختصار كتابة غسان جاءت بلا علم ولا هدى ولا كتاب منير، واعتمدت على شهادة وحيدة ومجروحة». لقد آسيت لغسان، تعجله في الكتابة عن الأستاذ محمود محمد طه والفكرة الجمهورية، ونشره لآراء فطيرة وهشة، قبل الاطلاع الكافي، كونه من الشباب الذين ينشدون الإسهام في تنمية الوعي من خلال تقديم البرامج التلفزيونية والحوار الحر. فمثل غسان وصبري وغيرهما من الباحثين الشباب، كان من واجبهم الاطلاع على مصادر الفكرة الجمهورية، والانفتاح على أرشيف السودان القومي بدار الوثائق القومية، كما أنهم، بحكم مجالات عملهم، معنيون بتبني المواقف الأخلاقية تجاه واجب الثقافة واحترام الفكر والنقد العلمي، بدلا عن تقفي أثر الفقهاء، والعجلة في إطلاق الأحكام.

وقف عيسى في كتابه عند موضوع النسب، الذي أثاره الدكتور محمد أحمد محمود. يُعد النسب موضوعاً جديداً من بين الموضوعات التي آثارها المعارضون. فقد تناول محمد موضوع النسب والكفاءة عند الأستاذ محمود محمد طه من خلال كتابيه: تطوير شريعة الأحوال الشخصية، والرسالة الثانية من الإسلام. وأشار إلى أن الكفاءة في المذهب الحنفي لها ست خصال هي الإسلام، والدِّين (بمعنى الأخلاق)، والحرية، والنسب، والمال، والحرفة. وذكر محمد بأن كل هذه الأمور ستسقط في شريعة الرسالة الثانية من الإسلام «ولا يظلّ منها قائما غير الدين والنسب». وأضاف محمد، قائلاً: «هكذا أبقى طه في شريعته المقترحة خصلة النسب،... والنسب شرط ذو طبيعة عنصرية... إلخ». وذهب محمد بالنسب لحد التدليل على التوتر في مشروع الأستاذ محمود محمد طه، الأمر الذي نسفه عيسى في رده. أوضح عيسى في رده وتصحيحه لما أورده محمد، ما كان غائباً عند الكثيرين، وهو أن النسب عند الأستاذ محمود محمد طه هو للدين/ الأخلاق وليس للدم، وأورد قول الأستاذ محمود محمد طه بأن «النسب لأخلاق النبي مُش [ليس] للنبي». ولفت عيسى نظر المهتمين، وربما لأول مرة، إلى أن مسألة النسب قد قتلت بحثاً عند الجمهوريين، وأكد على ذلك بأن دفع برابط من موقع الفكرة الجمهورية على شبكة الانترنت، يقود إلى تسجيل صوتي تضمن بعضاً من ذلك البحث، وما أورده من أقوال للأستاذ محمود محمد طه عن النسب.

إن إعمال الحس النقدي تجاه أي طرح مطلوب، بل ويجب أن يكون النقد دوماً موضع احتفاء، وسبيل للشراكة بين المثقفين في البناء الفكري والمعرفي ومن أجل التغيير. ويقيني أن عيسى في كتابه هذا لا يدعو إلى الحجر على نقد الفكرة الجمهورية، وإنما يدعو إلى التزام العلمية في النقد، باعثاً في ذلك قول الأستاذ محمود محمد طه إننا لا نرفض النقد، ولكننا ندعو بأن يكون الناس علميين في نقدهم. لقد ظل المعارضون في نقدهم ومواقفهم من الفكرة الجمهورية منذ خمسينيات القرن الماضي وحتى تاريخ اليوم يؤكدون على عجلتهم وتصوراتهم الموروثة الخاطئة عن الفكرة الجمهورية. وهذا ما أشار إليه الأستاذ محمود محمد طه، منذ وقت باكر، قائلاً: «إننا بالتجربة الطويلة في ممارسة حمل الدعوة، لم نجد خصومنا في الرأي يعارضون محتوى ما نقول.. على النقيض من ذلك هم يعارضون آراءً توهموا أننا قد قلناها، ولو أنهم قد إستأنوا قليلاً لكان لهم موقف آخر، فإن علم الله واسع، وإن كلماته لا تنفد». لقد تجلت في ردود عيسى على المعارضين للفكرة الجمهورية، قدرات فكرية وعلمية، قوامها تتلمذه على الأستاذ محمود محمد طه، ومعارف الفكرة الجمهورية، إلى جانب ما تلقاه من تحصيل علمي وخبرات عملية.

طرف من السيرة الفكرية لعيسى إبراهيم

تخرج عيسى ابراهيم في كلية دار العلوم، بجامعة القاهرة، عام 1971. وعمل فور تخرجه بوزارة الثقافة والإعلام في السودان، وتنقل في العمل ما بين الإذاعة القومية بأم درمان، ومكتب إعلام بورتسودان، فإعلام دنقلا، ثم إعلام مروي، حتى أصبح مديراً لمكتب وكيل وزارة الثقافة والإعلام بالخرطوم، ثم أحيل للمعاش في يناير 1989. بعد ذلك اتجه للعمل بالصحف مدققاً لغوياً. فعمل في العديد من الصحف، منها: صحيفة الخرطوم، الرأي الآخر، والاقتصادية، والأضواء، والسوداني، والتغيير الإلكترونية، وغيرها، كما عمل مستشاراً للتحرير بصحيفة القضية. نشر عيسى، وهو الكاتب والصحفي والناقد، العديد من المقالات في التحليل

الدكتور المكاشفي طه الكباشي

السياسي، وفي شؤون الفكر والثقافة، في الصحف السودانية، مثل صحيفتي الوطن وسودانايل الإلكترونية، وغيرهما، إلى جانب عموده الراتب «ركن نقاش» الذي ينشره في التغيير الإلكترونية. ظل عيسى يقود السجال منافحاً عن الفكرة الجمهورية، وناقداً للآراء الفجة التي يطرحها المعارضون عنها. وكان في نقده، كما لاحظت من متابعتي معه، شديد الحرص على أن يكون دقيقاً وعلمياً، ولا غرو فقد وصفه الأستاذ محمود محمد طه بأنه: «ناقد حصيف».

تنسم عيسى إبراهيم الفكرة الجمهورية في مسقط رأسه بمدينة بورتسودان، ميناء السودان الرئيس على البحر الأحمر، بشرق السودان. وهي مدينة تربطها علاقة خاصة بمسيرة الفكرة الجمهورية.

المدن السودانية والفكرة الجمهورية: مدينة بورتسودان نموذجاً

(هذا عنوان كتاب قادم لكاتب هذا التقديم، ويتناول الكتاب سبع مدن، هي: رفاعة، وود مدني، وبورتسودان، وأم درمان، والأبيض، وعطبرة، ومدينة كوستي).

تعود علاقة مدينة بورتسودان بالفكرة الجمهورية إلى عام 1951، عندما زارها الأستاذ محمود محمد طه، فور خروجه من خلوته بمدينة رفاعة، ضمن جولة لعدد من مدن السودان، وهو يدعو ويبشر بالفكرة الجمهورية، فحُظيت منذ ذلك التاريخ بالعديد من زياراته ومحاضراته. كما شهدت وقائع كبرى أرخت لمحطات مهمة في مسار الحركة الجمهورية، وفي تاريخ المدينة. فعندما عبَّرت هذه المدينة عن مظالم أهل الأقاليم والمطالبة بحقوقهم، حيث عُقد فيها مؤتمر البجا/ البجة في أكتوبر 1958، كان الأستاذ محمود محمد طه من أوائل الذين كتبوا عنه، إن لم يكن أولهم. فقد نشر في يوم 18 أكتوبر 1958 مقالاً بصحيفة أنباء السودان، تناول فيه مؤتمر البجة، قائلاً: «أنا من الداعين للاتحادات الفدرالية لجميع مناطق السودان»، ونادى بإعطاء أهل الأقاليم من الحقوق، فوق ما جاء في توصيات ومطالب مؤتمر البجة، لأنه، كما قال، «ولست أرى في مطالب مؤتمر البجا/ البجة ما يعين على حل المشاكل القائمة في منطقتهم»، وإن حل مشاكلهم، كما هو الحال في الجنوب والغرب، تتم بإقامة الحكم الذاتي لجميع ولايات السودان، ومنح أبناء تلك المناطق الفرصة كاملة لإدارة شؤون مناطقهم. واستمر يكتب عن حقوق أهل الأقاليم، لا سيما مؤتمر البجا/ البجة، ويدعو للتعاطي مع مشاكل أقاليم السودان المختلفة، خاصة مشكلة جنوب السودان «بالذكاء وقوة التخيل» نسبة للاختلاف والتنوع. وقد لفتت تلك الكتابات انتباه الكثير من أبناء مؤتمر البجة إلى الفكرة الجمهورية، فأصبح بعضهم من الجمهوريين. ومن بين هؤلاء على سبيل المثال، لا الحصر، الأستاذ محمد أدروب أوهاج (1942- 2013).

شهدت مدينة بورتسودان، أيضاً، حراكاً جمهورياً واسعاً، وقدم فيها الأستاذ محمود محمد طه محاضرات كثيرة عن الفكرة الجمهورية. ففي العام الذي التفت فيه عيسى إلى الفكرة الجمهورية، عام 1967، وهو طالب بالمرحلة الثانوية، كان الأستاذ محمود محمد طه قد قدم إحدى عشرة محاضرة بالمدينة في ذلك العام. حضر عيسى كل تلك المحاضرات وأقتنع بما جاء فيها، كما شارك بالأسئلة في اثنين منها، نُظمت المحاضرة الأولى بعنوان: «بتقليد محمد تتوحد الأمة ويتجدد دينها»، بنادي دبايوا، والمحاضرة الثانية بعنوان: «تعلموا كيف تصلون» بنادي تنقسي. بعد ذلك سافر عيسى للدراسة بمصر، فاختار الدراسة في كلية دار العلوم متأثراً بالفكرة الجمهورية، وعندما عاد التزم بها، وأرخ لذلك بيوم 28 مايو 1975.

ارتبطت مدينة بورتسودان، كذلك، في مسيرة الحركة الجمهورية بخروج الأخوات الجمهوريات، إلى الشارع وهن يحملن كتب الفكرة الجمهورية ليوزعنها على المارة في الطرقات، لأول مرة في تاريخ الفكرة الجمهورية، ولأول مرة في تاريخ السودان، وربما في تاريخ الدين الإسلامي، بل وفي تاريخ الأديان جميعها. لقد اتخذت القيادة الجمهورية قرار خروج الأخوات الجمهوريات لتوزيع الكتب في الطرقات، في مناخ وقائع قضية بورتسودان. كانت قضية بورتسودان، من أشهر وأطول القضايا التي واجهها الجمهوريون في السودان، وقد وثقوا وقائعها في سلسلة من الكتب، جاءت بعنوان: من سلسلة وقائع قضية بورتسودان: بين من كانوا يسمون بالقضاة الشرعيين والفكر الجمهوري، إلى جانب عناوين كتب أخرى اتصلت بالقضية. وصف الكتاب الأول القضية،

قائلاً: «قضية بورتسودان هي القضية التي رفعها الشيخ ابراهيم جاد الله قاضي مديرية البحر الأحمر (دائرة الأحوال الشخصية) ضد الإخوان الجمهوريين المسئوولين عن معرض الفكر الجمهوري الذي أقيم بنادي الخريجين ببورتسودان في أبريل 1974 ثم أضيف الأستاذ محمود محمد طه إلى البلاغ موضوع الاتهام. والتهمة الموجهة إلينا هي إساءة القضاء الشرعي، وإساءة محكمة الردّة...إلخ». عقدت المحكمة عشرة جلسات، وكانت الجلسة العاشرة بتاريخ 12 يونيو 1975. لقد مثلت هذه القضية حدثاً فريداً في ساحة العدالة في السودان وفي تنمية الوعي القانوني، إذ كان الإخوان الجمهوريون يقومون بنشر وقائع جلسات المحكمة، أولاً بأول، وتوزيعها على الناس في الشوارع من أجل التوعية والتربية الشعبية والتعميم للثقافة القانونية بين المواطنين، وفي سبيل خلق «الرأي العام المستنير الذي يحترم القانون الدستوري، ويوقر السلطة الشرعية». وقد انتهت القضية بأن تقدم الشاكي بتنازله عن الشكوى، ثم قررت المحكمة «حفظ البلاغ، وإخلاء سبيل المتهمين».

إنني على يقين تام بأن هذه الوقائع، وغيرها من القصص والحوادث التي وقعت مع الجمهوريين والجمهوريات، كما هو الحال في كل مدن السودان، محفورة في ذاكرة مدينة بورتسودان، وسيأتي اليوم الذي تُبعث فيه لتُدْرَس وتُدَرَّس في مدرجات الجامعات وفي مراكز البحوث والدراسات. فالمستقبل يخاطب الأذكياء، بل يكاد يعلن لهم بأن الاهتمام غداً سيكون بالمُغيب في خطاب الدولة، وبالمحجوب عن مناهجها التعليمية، وبالمُبعد عن اهتمام الدوائر الأكاديمية في السودان.

كانت المحاضرات التي حضرها عيسى عن الفكرة الجمهورية بمدينة بورتسودان، إلى جانب وقائع قضية بورتسودان، من أهم العوامل التي جعلته يلتزم بالفكرة الجمهورية. كما أوضح بأن إهداء كتاب: الإسلام برسالته الأولى لا يصلح لإنسانية القرن العشرين، الذي صدر عام 1969، كان من أكثر نصوص إهداءات كتب الفكرة الجمهورية، التي أثرت فيه أوانئذ. يقول الإهداء: «إلى الجمهوريين، أنتم الغرباء اليوم.. أنتم غرباء الحق.. ولكن غربتكم لن تطول.. فاستمتعوا بها، من قبل أن تنظروا فلا تجدوا في الأرض إلا داعياً بدعوتكم ..استمتعوا بها، فإنه في وقت الغربة القرب من الله سريع.. استمتعوا بها، فالتصقوا بالله، واجعلوه أنيسها ..واجعلوه عوضاً عن كل فائت».

ظل عيسى، ولايزال، منذ عام 1975 وحتى يوم وفاته جمهورياً. حضر العديد من الجلسات التربوية بمنزل الأستاذ محمود محمد طه بأم درمان، وشارك في الكثير من نشاطات الحركة الجمهورية في الخرطوم وفي مختلف بقاع السودان. وعلى الرغم من أن عيسى ساهم في تحرير وتصويب العديد من الكتب التي صدرت عن الفكرة الجمهورية، كما نشر الكثير من المقالات، إلا أن هذا الكتاب يُعد كتابه الأول عن الفكرة الجمهورية. وقد علمت منه بأن لديه ثلاثة كتب أخرى عن الفكرة الجمهورية، أنجز مسوداتها، والآن بصدد الدفع بها إلى المطبعة. ونأمل أن تجد طريقها للنشر قريباً لتلحق بهذا الكتاب.

دعوة للتحرر من الأوصياء على العقول

إن هذا الكتاب يدعو، فيما يدعو إليه، بشأن التعاطي مع الفكرة الجمهورية، إلى ضرورة التحرر من الأوصياء على العقول من رجال الدين، من أدعياء العلم والمعرفة بالفكر الإسلامي، فكتاباتهم تبين بأنهم ليسوا على شيء، كما أنهم لا يعرفون شيئاً عن الفكرة الجمهورية. فعلينا أن نستدعي فرديتنا ونستنهضها في السعي للقاء بالأستاذ محمود محمد طه كفاحاً، عبر كتاباته وأحاديثه الموثقة، دون أن يكون بيننا وبينه حجاب رجال الدين، أو حاجز نقص المعرفة. كما يُذكّر هذا الكتاب أولئك الذين نشروا نقدهم للفكرة الجمهورية، بأن يعيدوا النظر في آرائهم، ومراجعة مواقفهم من خلال اتاحة الفرصة لأنفسهم بالاطلاع على مصادر الفكرة الجمهورية، وبالمزيد من الانفتاح على أرشيف السودان القومي.

ختاماً، أجد نفسي ممتناً لعيسى إبراهيم، فقد أتاح لي اليوم عبر كتابة هذا التقديم، الفرصة إلى تطهير نفسي وعقلي وجسدي وروحي. فلقد ظللت منذ إعداد كتاب: صاحب الفهم الجديد للإسلام محمود محمد طه والمثقفون: قراءة في المواقف وتزوير التاريخ، الذي صدر عام 2013، مدركاً بأن الأستاذ محمود محمد طه قد ولدني من جديد، فأصبحت منذ ذلك الوقت، أشعر بأنني أمثل الطرف الاعتذاري من الشعب السوداني، ولهذا فإنني لا أفوت فرصة، مثل التي أتاحها لي عيسى، للإسهام في التصحيح والتبشير عبر العمل والكتابة أو الخدمة في ساحته وسيرته ومشروعه.

إمكانية تعويض المتضررين من النزاعات المسلحة غير الدولية أمام القضاء الدولي

ملخص

تتناول الدراسة إمكانية حصول ضحايا الحرب في السودان على تعويضات أمام القضاء الدولي، خاصة عبر المحكمة الجنائية الدولية، بدلاً من القضاء المحلي. وتبحث في ما إذا كان بإمكان الأفراد رفع دعاوى، والجهات المختصة بالنظر فيها، والإجراءات القانونية اللازمة، وأنواع التعويضات الممكنة، مستندة إلى قواعد القانون الدولي الإنساني ونظام روما الأساسي والسوابق القضائية الدولية.

توضح أن المحكمة الجنائية الدولية تختص بالنظر في الجرائم الأشد خطورة، مثل الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وجريمة العدوان. ولا يملك الأفراد صفة الادعاء المباشر، لكن يمكنهم تقديم المعلومات والمشاركة في الإجراءات، بينما يتم تحريك الدعوى عبر إحالة من دولة عضو، أو مجلس الأمن، أو بمبادرة من المدعي العام. كما يمكن للمحكمة ممارسة اختصاصها حتى على دول غير موقعة على نظامها إذا أحيلت القضية من مجلس الأمن أو قبلت الدولة اختصاصها طوعاً.

تؤكد الدراسة أن القادة العسكريين والسياسيين يمكن تحميلهم المسؤولية الجنائية حتى إذا لم ينفذوا الجرائم بأنفسهم، وفق مبدأ المسؤولية القيادية وعدم الاعتداد بالحصانة الرسمية. وتشمل الجرائم التي يمكن الملاحقة عليها استهداف المدنيين، والقتل، والتعذيب، والترحيل القسري، وتدمير الممتلكات، وتجنيد الأطفال، وهي جرائم يعاقب عليها القانون الدولي ويمكن أن تؤدي إلى إدانات وتعويضات للضحايا.

توضح أن التعويضات التي تقرها المحكمة الدولية تشمل التعويض المالي، ورد الحقوق، وإعادة التأهيل النفسي والاجتماعي، والتعويضات الرمزية، ويتم تمويلها من أموال المحكوم عليهم أو من الصندوق الاستئماني للضحايا. ومع ذلك، تواجه العدالة الدولية تحديات مثل بطء الإجراءات، وصعوبة القبض على المتهمين، وعدم تعاون بعض الدول، مما قد يعيق حصول الضحايا على العدالة والتعويض رغم وجود الأساس القانوني لذلك.

إسماعيل السيد أحمد *

نتناول في هذه الدراسة إمكانية تعويض المتضررين من الحرب بسبب انتهاكات طرفي النزاع المسلح في السودان أمام القضاء الدولي وليس القضاء المحلي، وتحاول الدراسة الإجابة على العديد من الأسئلة التي تطرق ذهن القارئ /ئة السوداني لمجرد سماعه لإمكانية رفع دعاوى ضد منْ سفك دمائه وانتهك حقوقه ودمّر ممتلكاته، آملاً في أن يرى مثولهم امام القضاء الدولي غير فارين من العدالة الناجزة ولا منفلتين من العقاب العسير، لاسيما وأنه لا تكاد تخلو اسرة من انتهاكات طرفي النزاع المسلح في السودان. تتمثّل محاور الأسئلة فيما يلي: - هل في مقدور الافراد المتضررين من الحرب رفع دعاوي ضد طرفي النزاع المسلح في السودان امام المحاكم الدولية؟ وهل تقبل الدعاوى من افراد (اشخاص طبيعيين) أم من الدول؟ وما هي الجهات المختصة دولياً بالنظر في دعاوى التعويضات في حالة رفعها ضد طرفي النزاع في السودان؟ وما هي الاجراءات التي يمكن اتباعها لرفع دعاوى التعويض ضد طرفي النزاع؟ وما هي إمكانية حصول ضحايا النزاع على التعويضات المطالب بها؟ وما هي أنواع التعويضات التي يمكن أن يحصل عليها المتضررين؟ ومن أين يتم دفعها في حالة عدم وجود أموال كافية للجناة؟ تحاول الدراسة الإجابة على الأسئلة المطروحة من خلال احكام القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، والنظام الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية (ميثاق روما 1998)، وما جرى عليه العمل في المحاكم الدولية.

الجهات الدولية المختصة بالنظر في دعاوى الانتهاكات

محكمة الجنايات الدولية (ICC)

تحدد المادة (5) من نظام روما الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية (Rome Statute of the ICC) الجرائم التي تختص المحكمة الجنائية الدولية بالنظر فيها، حيث إنها تعتبر من أشد الجرائم خطورة، ولذا كانت محط انظار المجتمع الدولي واهتمام القضاء الدولي، وتتمثل فيما يلي: جريمة الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية، جرائم الحرب، جريمة العدوان.

يتضح من خلال نص المادة سالفة البيان، بأن محكمة الجنايات الدولية ينعقد إليها الاختصاص بالنظر في الدعاوى المتعلقة بالجرائم المشار إليها. وبالتالي فأنه غني عن البيان، القول بإمكانية رفع دعاوى امام محكمة الجنايات الدولية للنظر والبت في دعاوي ضد مرتكبي أي من الجرائم الأربع أو جميعها متي ما تم تحريكها. والسؤال الذي يُثار هل يحق للأفراد (اشخاص طبيعيين) رفع الدعاوى امام المحكمة ضد مرتكبي تلك الجرائم؟ تأتي الإجابة على هذا السؤال من لدن نص المادة (13) من النظام الأساسي، إذ إنها تحدد الحالات التي ينعقد فيها الاختصاص للمحكمة، وهي على نحو التالي: الإحالة من دولة طرف في النظام الأساسي للمحكمة على أن تتم الإحالة وفقاً لأحكام المادة 14من النظام، والإحالة من مجلس الأمن الدولي بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وايضاً بمبادرة من المدعي العام من تلقاء نفسه وفقاً لِما تنص عليه المادة 15من النظام، والتي منحت للمدعي العام أن يباشر التحقيقات من تلقاء نفسه على أساس المعلومات المتعلقة بجرائم تدخل في اختصاص المحكمة، حيث يقوم بتحليل جدية المعلومات المتحصل عليها، ويجوز له طلب معلومات إضافية من أي دولة من الدول، أو من أجهزة الأمم المتحدة ، أو من المنظمات الحكومية الدولية أو غير الحكومية، أو من أية مصادر أخرى موثوق بها ويراها ملائمة، كما يجوز له تلقي الشهادة التحريرية أو الشفوية في مقر المحكمة.

في جميع الحالات (الثلاث) المشار إليها أعلاه، يقتصر دور الأفراد والضحايا على تقديم المعلومات والمشاركة في الإجراءات دون امتلاك صفة «المُدّعي».

هل تنجح الحكومة السودانية – في حالة رفع دعاوى ضدها - امام المحكمة في الادعاء بأن محكمة الجنايات الدولية غير مختصة بالبت في القضايا المرفوعة ضدها باعتبار أن حكومة السودان غير موقعة على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؟

حجية عدم التوقيع على نظام روما لا يمنح الدول غير الموقعة حصانة من المساءلة عن الجرائم الأربع، إذا كانت الإحالة إلى المحكمة الجنائية تمت بموجب قرار من مجلس الأمن، وذلك نظراً لخطورة تلك الجرائم، إذ إنها تخضع لقواعد آمرة (Jus Cogens) وفقاً لأحكام المادة 13/ب من نظام الأساسي. وخير مثال لذلك الدعاوى التي رُفعت ضد معمر القذافي وأبنه

«عدم التوقيع على نظام روما لا يمنح الدول غير الموقعة حصانة عن الجرائم الأربع، إذا أحيلت القضايا إلى المحكمة الجنائية بقرار من مجلس الأمن.»

سيف الإسلام وعبد الله السنوسي، والتي دفع فيها المتهمون بعدم اختصاص محكمة الجنايات الدولية، لكون أن الجماهيرية العربية الليبية لم توقع على ميثاق روما الخاص بمحكمة الجنايات الدولية. الا أن المحكمة قررت في حكمها انعقاد الاختصاص الكامل لها، طالما أن تلك الدعاوى احُيلت إليها بموجب القرار رقم 1970 /2011 الصادر من مجلس الأمن. وكذلك في القضية المرفوعة ضد عمر حسن أحمد البشير أمام المحكمة الجنائية الدولية (ICC)، دفعت حكومة السودان بذات الحجة، بيد أن المحكمة «قررت على الرغم من أن السودان ليست طرفاً في النظام الأساسي، بيد أن إحالة مجلس الأمن القضية للمحكمة الجنائية بموجب القرار الصادر بالرقم 1593 لسنة 2005، وذلك استناداً إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة جعلها مختصة بالنظر في الدعوى»، وبالتالي يمكننا صراحةً القول بأن الإحالة من مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة تنشئ اختصاصاً للمحكمة الجنائية الدولية، مما يجعل الدفع بعدم الاختصاص غير قائم على أساس قانوني سليم. وايضاً في قضية على كوشيب أمام المحكمة الجنائية الدولية (ICC) أصدرت المحكمة حكماً بإدانة المتهم على الرغم من عدم توقيع حكومة السودان على النظام الأساسي للمحكمة، وذلك لذات الأسباب الواردة في المادة13/ب من نظام الأساسي.

أيضاً ينعقد الاختصاص لمحكمة الجنايات الدولية إذا قبلت الدولة غير طرف في نظام روما الأساسي باختصاص المحكمة في النظر في جرائم الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية، جرائم الحرب، وجريمة العدوان وذلك وفقاً للقيود المعمول بها لديها، وذلك من خلال إعلان رسمي يُودَع من الدولة القابلة لدى مسجل المحكمة. وخير مثال لذلك قبول دولة ساحل العاج (كوت ديفوار) انعقاد الاختصاص للمحكمة الجنائية بالنظر في الدعاوى المتعلقة بالجرائم الأربع إذا وقعت في داخل اقليمها وذلك قبل انضمامها إلى النظام الأساسي. وترتب على قبولها ممارسة محكمة الجنايات الدولية لاختصاصها في البت في أحداث العنف التي أعقبت الانتخابات الرئاسية لعام 2010 في ساحل العاج قبل أن تصبح ساحل العاج طرفاً في النظام الأساسي للمحكمة، إذ إن السند القانوني الوحيد لذلك -آنذاك- هو قبولها الطوعي الصريح للنظام الأساسي، وليس لعضويتها فيه.

وفي ذات السياق، يأتي قبول دولة أوكرانيا الطوعي والصريح لنظام روما الأساسي. وعلى الرغم من أن أوكرانيا ليست طرفاً في النظام المذكور، الا أن قبولها لاختصاص المحكمة الجنائية الدولية بموجب المادة (3/12) من النظام، في حدثين مختلفين وذلك في العامين (2014 و2015) على التوالي، وقبل انضمامها

«دور الأفراد والضحايا يقتصر على تقديم المعلومات والمشاركة في الإجراءات دون صفة ‹المُدّعي›.»

للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، جعل المحكمة الجنائية الدولية مختصة بالنظر في الجرائم الدولية المرتكبة على إقليم أوكرانيا.

السؤال الذي يتبادر إلى أذهان العديد من القُرّاء هل يجوز لدولة موقعة على نظام روما إحالة دعاوى ضد دولة غير طرف إلى المحكمة الجنائية الدولية؟ مبدئياً يمكننا الإجابة عليه، بأن الإحالة تكون لوضع (Situation) وليست لدولة بعينها أو لشخص محدد، كما أن الإحالة وحدها لا تُنشئ الاختصاص إذا لم تتوفر شروطه المنصوص عليها في المادة (12) من النظام. وتأسيساً لما سبق، يمكننا القول بأنه وفقاً لإحكام نص المادة (12) من النظام بأن الاختصاص ينعقد للمحكمة في الحالات التالية: - في أن تكون الدولة طرفاً في النظام الأساسي، أو عند قبول الدولة للنظام على الرغم من إنها لم تصادق عليه، وكذلك في حالة أن تكون الدولة طرفاً في النظام ويكون الشخص المتهم بالجريمة أحد رعاياها.

وعليه، يجوز للدول التي صدّقت على النظام الأساسي حق إحالة القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية في حالة واحدة وهي أن يكون المتهم أحد رعاياها، وبالتالي يمكننا القول بأنه متى ما توافرت رابطة الجنسية بين المتهم وتلك الدولة، وكانت الجرائم من الجرائم التي تنضوي تحت مظلة اختصاص المحكمة، فأن للدولة المصادقة على النظام الأساسي يمكنها إحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات الدولية. فعلى سبيل المثال: إذا كان أحد أطراف النزاع ينتمي لدولة تشاد أو يحمل جنسية أي دولة أخرى موقعة على النظام الأساسي وهو متهم بأحد الجرائم الأربع التي تختص المحكمة بالنظر فيها، يجوز لدولة تشاد أو الدولة الموقعة إحالة الدعوى إلى المحكمة الجنائية الدولية، باعتبار إنها طرفاً في نظامها الاساسي، وأن المتهم في النزاع المسلح أحد رعاياها.

بيد أن الأمر مختلف جداً في قضية ميانمار – بنغلاديش، والتي قام فيها الجيش والامن في ميانمار بترحيل أقلية الروهينغا قسراً من أراضيها إلى دولة بنغلاديش، حيث أُعتبر ما قام به الجيش والامن -التابع لدولة ميانمار - من أفعال ترتقي إلى جريمة الترحيل القسري كجريمة ضد الإنسانية، -وفقاً لتعريف النظام الأساسي للجريمة-. يتجلى وجه الخلاف - في هذه الواقعة- في كون أن دولة ميانمار لم تكن طرفاً في النظام الأساسي للمحكمة، ولم تقبل طواعية بنظامها الاساسي، وهو ما يبرر عدم خضوعها من حيث الأصل لاختصاص المحكمة وفقاً لنص المادة (1/12). الا أن المحكمة اعتبرت بأن الترحيل القسري لأقلية الروهينغا، كان عابراً للحدود من ميانمار إلى بنغلاديش، ورسخت المحكمة مبدأ الاختصاص الإقليمي العابر للحدود (Cross-border jurisdiction). وبما أن دولة بنغلاديش طرفاً في النظام الأساسي للمحكمة، فإن المحكمة تمتلك اختصاصاً إقليمياً بالنظر في الجريمة، لأن جزءً جوهرياً من الجريمة وقع في داخل إقليم دولة بنغلاديش، والتي تعد طرفاً في النظام الأساسي للمحكمة.

وعلى ضوء القضية سالفة الذكر، يمكننا طرح سؤال جوهري: هل يجوز لأي دولة من الدولة الموقعة على النظام الأساسي للمحكمة والتي تم ترحيل أو ابعاد المتضررين إلى اقليمها قسراً رفع دعاوى ضد طرفي النزاع في السودان؟ الإجابة على هذا السؤال تتطلب معرفة طبيعة جريمة الترحيل أو الابعاد القسري كما جاء في النظام الأساسي، وكذلك توفر العنصر المادي والمعنوي اللذان يشكلان الجريمة، بالإضافة إلى استصحاب السوابق القضائية الواردة في هذا الشأن.

نجد أن المادة (2/7/د) من النظام الأساسي عرفت جريمة الابعاد القسري بانها «نقل الأشخاص المعنيين قسراً من المنطقة التي يوجدوا فيها بصفة مشروعة، بالطرد أو بأي فعل قسري آخر، دون مبررات يسمح بها القانون الدولي». يستشف من التعريف السابق، بأن الركن المادي (Actus Reus) للجريمة يتمثل في نقل /ابعاد شخص أو أكثر يقيم إقامة بصورة شرعية أو فعلية إلى داخل الدولة التي يقيم بها أو خارج حدودها- بغض النظر عن جنسيته-، وذلك باستخدام وسائل قسرية منها على سبيل المثال (استخدام القوة/ العنف او التهديد بهما أو التخويف وغيرها) دون أي مسوغات يسمح بها القانون الدولي. ولاكتمال الجريمة لابدا من توفر الركن المعنوي (Mens Rea) والذي يتمثل في علم المتهم بالجريمة، وعلمه بعدم قبول الضحايا لعمليتي النقل والترحيل، وما يترتب من قصده ابعاد أو ترحيل الضحايا، أو قبوله بالنتائج الحتمية التي تترتب على ابعادهم أو نقلهم.

في قضية ميلومير ستاكيتش (Milomir Stakić) رئيس بلدية بريدور (Prijedor) بجمهورية يوغسلافيا (السابقة)، عرفت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (ICTY) مفهوم «القسر» بحيث إنه لا يقتصر على العنف البدني فقط، بل يشمل خلق ظروف قهرية تجعل

«الركن المعنوي للجريمة يتمثل في علم المتهم بالجريمة وإدراكه رفض الضحايا لترحيلهم، وقصده أو قبوله بالنتائج المترتبة على أفعالهم.»

بقاء المُرحلّين أو المنقولين مستحيلا». وخلصت المحكمة إلى أن «الترحيل القسري يتحقق حتى دون استخدام القوة المباشرة إذا أُجبر الضحايا على الرحيل بفعل ظروف قهرية»، في تقديرنا بأن سياسة التجويع والترهيب تندرجان تحت مظلة التعريف السابق لجريمة النقل القسري.

عددّت المادة (8) من النظام الأساسي الأفعال التي ترتقي لجريمة الإبادة الجماعية إذا كانت تُرتكب بقصد إهلاك جماعة قومية، أو إثنية، أو عرقية، أو دينية، سواء كان الاهلاك كلياً أو جزئياً، وهي (قتل أفراد الجماعة، أو إلحاق ضرر جسدي أو عقلي جسيم بأفراد الجماعة، أو إخضاع الجماعة عمداً لأحوال معيشية يقصد بها إهلاكها الفعلي كلياً أو جزئياً، أو فرض تدابير تستهدف منع الإنجاب داخل الجماعة، نقل أطفال الجماعة عنوة إلى جماعة أخرى).

من خلال النص السابق، يمكننا القول بأنه إذا قام أحد طرفي الحرب في السودان أو كلهما بأي من الأفعال المشار إليها وثبت قصده على النحو المذكور في المادة السابقة يُعد مرتكباً لجريمة الإبادة الجماعية. ويشترط في مثل هذه الجرائم توفر العنصر المعنوي للجريمة، إذ يشترط القصد الخاص (Dolus Specialis) وهو النية في تدمير الجماعة. ولكن نظراً لصعوبة اثبات العنصر المعنوي (اثبات القصد الخاص) في جرائم الإبادة الجماعية، في الغالب العام تلجأ المحكمة إلى إدانة المتهمين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية بدلاً من جريمة إبادة جماعية.

من بين القضايا التي رُفعت لمحكمة الجنايات الدولية المتعلقة بجرائم الإبادة الجماعية، والتي تُعد من أهم القضايا قضية المدعي العام ضد عمر حسن البشير، حيث تأتي أهميتها في كونها القضية الوحيدة التي رفعت أمام محكمة الجنايات الدولية، والتي وُجّهت فيها تهمة الإبادة الجماعية صراحةً لرئيس دولة أثناء توليه المنصب، وايضاً تأتي أهمية القضية في كونها أُثير فيها مسالة تعارض الحصانات والسيادة مع محاكمة رؤساء الدول، مع العلم بأن المادة (27) من نظام روما الأساسي تُسقط الحصانات من رؤساء الدول.

المحاكم التي انشأها مجلس الأمن بشأن جرائم الإبادة الجماعية

الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يخّول لمجلس الأمن سلطة إنشاء محاكم جنائية خاصة، تميزت تلك المحاكم بأنها محاكم مؤقتة وذات طبيعة خاصة أُنشئت للبت في جرائم الإبادة الجماعية. ولكن تقديرنا وبعد انشاء محكمة الجنايات الدولية لم تعد هنالك حاجة لإنشاء مثل تلك المحاكم الخاصة.

أنشأ مجلس الأمن محكمتين جنائيتين دوليتين لمحاكمة جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب وهما محكمة يوغوسلافيا السابقة International Criminal Tribunal for) (the former Yugoslavia حيث كونت المحكمة بقرار مجلس الأمن رقم 827 لسنة 1993 لمحاكمة المتهمين (سلوبودان ميلوشيفيتش، رادوفان كاراديتش، راتكو ملاديتش).

أما القضية الثاني كانت في مواجهة رئيس وزراء دولة روندا (Prosecutor v. Jean Kambanda) أثناء فترة الإبادة الجماعية في بلاده، تكمن أهمية القضية في اصدار المحكمة لقرار يقضي بإدانة -أول رئيس وزراء في العالم -في جريمة الإبادة الجماعية.

الجرائم ضد الإنسانية

عرّفت المادة (7) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الجرائم ضد الإنسانية بأنها:» أي فعل من الأفعال المحددة يُرتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجَّه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين، مع العلم بالهجوم.» تشمل الجرائم ضد الإنسانية الآتي: (القتل العمد، الاغتصاب، الإبادة، الاسترقاق، التعذيب، الترحيل القسري، الاضطهاد، السجن أو الحرمان الشديد على أي نحو آخر من الحرية البدنية، الاختفاء القسري للأشخاص، جريمة الفصل العنصري).

عُرضت أمام المحكمة الجنائية الدولية عدد من القضايا المتعلقة بالجرائم ضد الإنسانية، شملت عدد من القادة السياسيين والعسكريين على حد السواء، حيث اسقطت المحكمة تهم عديدة منهم، منها على سبيل المثال قضية الرئيس الكيني أوهورو كينياتا –Prosecutor v. Uhuru Muigai Kenyatta حيث نُسبت إليه تهم القتل، والترحيل القسري، والاضطهاد، وافعال غير إنسانية في الهجوم المنهج ضد المدنيين الكينين في الانتخابات الكينية التي تم اجراؤها خلال الفترة 2007- 2008م. كما الغت المحكمة قرار الادانة ضد الزعيم العسكري والسياسي البارز في جمهورية أفريقيا الوسطى جان

«الصفة الرسمية للشخص، سواء كان رئيس دولة أو موظفاً حكومياً، لا تعفيه من المسؤولية الجنائية بموجب النظام الأساسي.»

بيير بيمبا – (Prosecutor v. Jean-Pierre Bemba Gombo) لعدم كفاية الأدلة، حيث أُتهم المذكور عندما كان قائداً لحركة سياسية وعسكرية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، قامت بارتكاب جرائم ضد الإنسانية خلال الفترة 2002-2003م. وعلى الرغم من إنه لم يرتكب الجرائم بنفسه، لكن وُجهت إليه المسؤولية الجنائية كقائد للحركة السياسية والعسكرية (Command Responsibility). ذكرت المحكمة في حيثيات الغائها للإدانة (لا يكفي إثبات وجود جرائم الجنود، بل يجب إثبات علاقة مباشرة بالقيادة أو المعرفة أو التوجيه). وكذلك في قضية لوران غباغبو – Prosecutor v. Laurent Gbagbo الرئيس السابق لساحل العاج، تم اتهامه فيها بجرائم ضد الإنسانية بعد الاحداث التي أعقبت الانتخابات في جمهورية ساحل العاجل 2010-2011 على أساس المسؤولية الجنائية الفردية له كرئيس للدولة أثناء تلك الأحداث. حكمت المحكمة ببراة المتهم لعدم وجود الأدلة الكافية.

جرائم الحرب

وفقاً لنص المادة (8) من ميثاق روما ينعقد الاختصاص للمحكمة بالنظر في جرائم الحرب، لاسيما عندما ترتكب في إطار خطة أو سياسة عامة أو في إطار عملية ارتكاب واسعة النطاق لمثل هذه الجرائم. عددّت المادة المشار اليها عدد من الجرائم التي تنضوي تحت مظلة جرائم الحرب، بيد أن ما يهمنا في هذا الصدد الجرائم التي تحدث اثناء النزاعات المسلحة غير الدولية منها على سبيل المثال جرائم القتل، والتشويه، والتعذيب، الاعتداء على الكرامة الشخصية، أخذ الرهائن، إصدار أحكام وتنفيذ عقوبات دون ضمانات قضائية أساسية، استهداف المدنيين والمنشآت الطبية، تجنيد الأطفال دون 15 عاماً.

كل الأمثلة السالفة الذكر تُعد من جرائم الحرب، إذ أن اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 وبروتوكولاتها الإضافية، وقواعد العرف الدولي تمثل الاساس القانوني لهذه الجرائم، إذ إن الغرض الأساسي منها حماية المدنيين اثناء فترة النزاعات المسلحة، ولذا فأن محكمة الجنايات الدولية في قضية المدعي العام ضد توماس لوبانغا ديليو (Lubanga، 2012) والتي تمت فيها إدانة المتهم بتجنيده لأطفال دون سن 15 عاماً واستخدامهم للمشاركة الفعلية في الأعمال العدائية. أكدت المحكمة في هذه القضية بأن حماية المدنيين مبدأ جوهري في القانون الدولي الإنساني، وذكرت بمجرد توفر العلم بطبيعة الهدف على اساس أنه هدف مدني فهو أمراً كافياً لقيام المسؤولية الجنائية، دون اشتراط تحقق نتيجة معينة.

وقد سارت على ذات النهج المحكمة الجنائية عندما أدانت المتهم بوسكو نتاغاند (Ntaganda، 2019) نائب رئيس اركان لقوات الاتحاد الوطني في جمهورية الكنغو الديمقراطية على الهجمات التي شنها على قرى مدنية في الكنغو، واعتبرت أن الهجوم المنهج أو المتكرر يعزز القصد الجنائي كما أن الهجمات الموجهة ضد المدنيين، والعنف الجنسي، والنقل القسري، كل ذلك يشكّل جرائم دولية جسيمة تستوجب المساءلة الجنائية الفردية.

السؤال الذي يطرح نفسه هل يجوز رفع دعاوى ضد أيّ من أطراف النزاع أو كلاهما نتيجة لقذفهم لأهداف مدنية؟ من خلال نص المادة (8) وتطبيقات القضاء الدولي يمكننا القول -مبدئياً- بأن مجرد قيام أي من طرفي النزاع أو كلاهما بتوجيه هجوم ضد هدف مدني مع العلم بطبيعته يكفي للادعاء بأنها جريمة الحرب، حتى لو كان النزاع ذا طابع عسكري عام. كما تُعد الهجمات على المنشآت الطبية والإنسانية جريمة حرب بموجب نص المادة (8)(2)(ix)(b)) من النظام الأساسي للمحكمة.

اعتبرت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (ICTY) في قضية المدعي العام ضد ستانيسلاف غاليتش Prosecutor v. Stanislav Galić (وهو قائد فيلق عسكري في جيش صربيا خلال الفترة 1992- 1994م) حينما قام بحملة قصف وقنص ممنهجة ضد المدنيين في مدينة سراييفو اعتبرت المحكمة بأن: «استهداف المدنيين لا يتطلب تحديد هوية الضحية الفردية، بل يكفي أن يكون الهدف مجموعة مدنية بصفتها تلك». كما ارست المحكمة مبدأً في غاية الأهمية وهو << بث الرعب بين السكان المدنيين عبر القصف أو القنص يشكل جريمة حرب مستقلة>> حيث تمت ادانة المتهم بالسجن لمدة 20 عاماً.

وفي قضية داريو كورديتش (Dario Kordić) على الرغم من إنه قائداً سياسياً كرواتياً وليست بقائد عسكري تمت إدانته لكونه مُحرّض ومُخطّط ومُشارك في سياسة التطهير العرقي ضد المدنيين البوسنيين، كما تمت إدانة القائد الميداني ماريو تشيركيز (Mario Čerkez) عندما

قامت القوات الخاضعة له بتنفيذ هجمات منظمة وممنهجة على قرى ذات أغلبية مسلمة في البوسنة (1992–1994) وحكمت المحكمة عليه بالسجن لمدة 15 عاماً.

اقرت المحكمة عدد من المسائل الجوهرية في القضيتين السابقتين أهمها: - ترسيخ مبدأ الحظر المطلق لاستهداف المدنيين، وتكريس الحماية المُعزّزة لدور العبادة والمنشآت الدينية، هذا بالإضافة إلى توسيع نطاق المسؤولية الجنائية ليشمل القادة السياسيين. كما أن المحكمة رسخت مفهوم تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني على النزاعات غير الدولية، وتحويل الانتهاكات الجماعية إلى مسؤولية جنائية فردية، بما يعزز مبدأ عدم الإفلات من العقاب، ويُسهم في تطوير الاجتهاد الدولي في هذا مجال.

تُعد جرائم الحرب من الانتهاكات الجسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني (اتفاقيات جنيف الأربع1949 والبرتوكولين الاضافيين 1977) لكونها تنتهك الحماية المقررة للأشخاص والممتلكات المحمية بموجب الاتفاقيات السابقة. إذ إنها ترتكب اثناء فترة النزاع المسلح سواء كان دولياً أم محلياً، وهي جرائم عرفتها المادة (8) من النظام الأساسي تعريفاً واسعاً شمل عدد كبير من الجرائم. ونظراً لخطورتها أكد القضاء الدولي على أن حماية المدنيين مبدأ جوهري لا يقبل التقييد بالذرائع العسكرية، كما جاء في قضية Ntaganda (2019)، والذي ذكرت فيه المحكمة <<بأن أي إخلال بمبدأ التمييز أو التناسب أو اتخاذ الاحتياطات يرقى إلى جريمة حرب تستوجب المساءلة الجنائية الفردية».

أسس المسؤولية الجنائية الفردية

مادة (3/25) من النظام الأساسي وضعت أطراً للمسؤولية الجنائية الفردية، بحيث تشمل المسؤولية المباشرة عن ارتكاب الجريمة، والمسؤولية عن الأوامر المباشرة أو الاشتراك في التخطيط، والمسؤولية عن التواطؤ أو المساعدة في ارتكاب الجريمة. وقد ادانت محكمة الجنايات الدولية عدد من المتهمين بسبب ارتكابهم وتحملهم للمسؤولية الجنائية عن الجرائم المنصوص عليها في النظام الأساسي للمحكمة منهم على سبيل المثال. Thomas Lubanga Dyilo (2012) الذي ادانته المحكمة نتيجة تجنيده للأطفال دون الخامسة عشر، واستخدامه لهم في النزاعات المسلحة في جمهورية الكنغو الديمقراطية.

وفي قضية Germain Katanga (ICC، 2014) قائد مليشيا مسلحة هاجمت قرية Bogoro – في إقليم إيتوري، جمهورية الكونغو الديمقراطية، أسفر الهجوم عن قتل عدد من المدنيين بالقرية، وتدمير ممتلكاتهم، وشمل عدد من الانتهاكات الأخرى، وعلى الرغم من عدم وجود المتهم في مسرح الجريمة وقتئذ، الا أن المحكمة رأت بأن علمه بها يعد سبباً كافياً للإدانة. وأن غيابه لا يعفيه من المسؤولية الجنائية. حيث أكدت المحكمة بأن «الشخص الذي يزوّد أو يسهّل أو يمكّن من ارتكاب الجرائم، مع العلم بطبيعتها، يتحمل المسؤولية الجنائية الكاملة».

مسئولية القادة والرؤساء الآخرين

هل ينجح طرفا النزاع المسلح في السودان بالدفع بعدم تحملهم المسؤولية الجنائية في حالة رفع دعاوى ضدهم تتعلق بالانتهاكات اثناء الحرب لكونهم لم يباشروا تلك الانتهاكات بأنفسهم؟

تعتد المادة 28 من النظام الأساسي بمسؤولية القادة العسكريون والمدنيون متى ما كانت لديهم السلطة على مرؤوسيهم، أو كان ينبغي عليهم أن يعلموا بارتكاب الجرائم، ولم يتخذوا جميع التدابير الممكنة لمنع ارتكاب الجرائم أو معاقبة مرتكبيها.

تؤكد كل من محكمة الجنايات الدولية والمحاكم الخاصة بجمهورية يوغسلافيا السابقة (ICTY) أن القادة العسكريين والسياسيين يتحملون المسؤولية الجنائية الفردية عن الجرائم الدولية، بما في ذلك الجرائم التي ارتكبها المرؤوسون، وأن منصب القائد لا يوفر حصانة عن ارتكاب الجرائم أو التواطؤ فيها. حيث تكمن المسؤولية في العلم أو التقصير وعدم اتخاذ التدابير اللازمة لمنع الجرائم أو معاقبة مرتكبيها.»

وتنص المادة (27) من النظام بعدم الاعتداد بالصفة الرسمية حيث يطبق النظام الأساسي على جميع الأشخاص بصورة متساويةدون أي تمييز بسبب الصفة الرسمية، وبوجه خاص فإن الصفة الرسمية للشخص، سواء كان رئيساً لدولة أو حكومة أو عضواً في حكومة، أو برلمانياً، أو ممثلاً منتخباً، أو موظفاً حكومياً، لا تعفيه بأي حال من الأحوال من المسئولية الجنائية بموجب هذا النظام الأساسي، كما أنها لا تشكل

في حد ذاتها، سبباً لتخفيف العقوبة.

أدانت محكمة الجنايات Jean Kambanda (ICTR، 1998) رئيس وزراء روندا، كما ادانت (ICTY) Dario Kordić ، 2004) داريو كورديتش بوصفه قائد مدني/سياسي بارز عن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (ICTY).

طرق تحريك الدعاوى أمام المحكمة الجنائية الدولية

المادتان (13/أ) مقروءة مع المادة (14) يحددان الاختصاص المحكمة الجنائية وطرق تحريك الدعاوى الجنائية امام محكمة الجنايات الدولية، فعندما تقوم دولة طرف في النظام الأساسي بإحالة الدعوى إلى المحكمة، يقوم المدعي العام بتقييم الإحالة وفتح التحقيق حولها متى ما توفرت له الشروط اللازمة لذلك. كما هو الحال في إحالة الدعاوى للمحكمة الجنائية من دولتي أوغندا، الكونغو الديمقراطية.

تعد المادتان (13/ج) والمادة (15) من النظام الأساسي السند القانوني لتحريك الدعوى من قِبل المدعي العام للدعاوى من تلقاء نفسه، متى ما تلقي معلومات بشأن ارتكاب الجرائم التي تختص المحكمة بالنظر فيها، حيث يقوم المدعي العام للمحكمة بفحص أولي لتقييم المسائل التالية (الاختصاص، المقبولية، صحة وجدية المعلومات) ومتى ما تيقن من ذلك، يطلب إذناً من الدائرة التمهيدية لفتح التحقيق، وفي حال الموافقة، يبدأ مباشرة التحقيق رسمياً فيها. وينحصر دور الأفراد والضحايا في تزويده بالمعلومات والافادات ذات العلاقة بالدعوى.

أنواع التعويضات التي يمكن أن يحصل عليها المتضررين في القانون

المادة (75) من النظام الاساسي منحت المحكمة الحق في وضع مبادئ تتعلق بجبر الأضرار التي تلحق بالمجني عليهم أو فيما يخصهم، بما في ذلك رد الحقوق والتعويض ورد الاعتبار، كما لها الحق في أن تصدر أمراً مباشراً ضد الشخص المدان تحدد فيه أنواعاً مناسبة من التعويضات وذلك جبراً لأضرار المجني عليهم، أو فيما يخصهم، بما في ذلك: رد الحقوق والتعويض ورد الاعتبار، وللمحكمة أن تأمر حيثما كان مناسباً، بتنفيذ قرار الجبر عن طريق الصندوق الاستئماني (Trust Fund) المنصوص عليه في المادة 79.

المادة (79) من النظام الأساسي نصت على انشاء صندوق استئماني بقرار من جمعية الدول الأطراف لصالح المجني عليهم في الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة. وللمحكمة أن تأمر بتحويل الاموال وغيرها من الممتلكات المحصلة في صورة غرامات، وكذلك الاموال والممتلكات المصادرة، إلى الصندوق الاستئماني.

أنواع التعويضات التي حكمت بها المحكمة الجنائية الدولية لصالح المتضررين

اعتمدت محكمة الجنايات الدولية عدد من أنواع التعويضات منها عل سبيل المثال: التعويض المالي، وذلك بدفع مبالغ مالية لجبر

الضرر الجسدي أو النفسي أو الخسائر المادية للمتضررين. حيث تلزم المحكمة مباشرةً المحكوم عليه بدفع التعويضات وفي حالة تعذر التنفيذ من جانب المحكوم عليه، ويتم دفع التعويضات للضحايا من اموال الصندوق الاستئماني.

في قضية Germain Katanga جيرمان كاتانغا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) –حكمت المحكمة بتعويضات مالية مباشرة للضحايا بمبلغ وقدره 250 دولاراً أمريكياً لكل ضحية، حيث تم دفع التعويضات من اموال الصندوق الاستئماني للضحايا، وذلك نظراً لإعسار المحكوم عليه.

كما حكمت المحكمة برد الحقوق وإعادة حال المتضررين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل الانتهاكات بقدر ما هو ممكن، كما هو الحال في حالة إعادة الممتلكات المصادرة أو المنهوبة، وإعادة الحقوق القانونية لأصحابها.

قدرت المحكمة في قضية أحمد المهدي Ahmad Al Mahdi (تمبكتو – مالي) – 2017 الضرر بقيمة 2،7 مليون يورو، حيث شملت التعويضات إعادة ترميم الأضرحة، وتعويضات رمزية، وبرامج مجتمعية.

ايضاً أصدرت المحكمة احكاماً تتعلق بإعادة التأهيل للمتضررين من خلال برامج الدعم النفسي، والدعم الطبي والعلاجي، التأهيل الاجتماعي، برامج إعادة الإدماج. ففي قضية توماس لوبانغا (Lubanga Thomas) على سبيل المثال: أقرت المحكمة مبدأ التعويضات المتعلقة ببرامج إعادة التأهيل، والدعم النفسي واجتماعي، والتعليم، حيث تم تمويل تلك البرامج من أموال الصندوق الاستئماني.

كما حفل سجل المحكمة باتخاذ بعض الإجراءات والتدابير المعنوية مثل الاعتراف الرسمي بالضرر، والاعتذار، وإحياء ذكرى الضحايا، والنصب التذكارية وغيرها من التدابير في الجرائم التي تتعلق بانتهاكات الجماعية والانتهاكات الجسيمة. ففي قضية أحمد الفقي المهدي (تمبكتو) حكمت المحكمة بترميم الأضرحة والمواقع التاريخية كتعويض رمزي وثقافي للضحايا.

المشاكل والتحديات التي تواجه تنفيذ قرارات المحكمة الجنائية الدولية

من أهم المشاكل والتحديات التي تواجه المحكمة الجنائية الدولية هي أن عدداً مقدراً من الدول ذات النفوذ والثقل الدوليين لم تصادق على النظام الأساسي للمحكمة، منها على سبيل المثال الولايات المتحدة الامريكية، وجمهورية روسيا الاتحادية، وجمهورية الصين الشعبية، وجمهورية الهند، دولة الكيان الإسرائيلي، وغيرها من الدول. حيث يترتب على عدم مصادقتها على النظام الأساسي الحد من فعالية إدائها، وبالتالي تنحصر الولاية القضائية للمحكمة في الدول الأعضاء، الأمر الذي يجعل الدولة غير المصدقة على النظام في حالة عدم تعاون تام مع المحكمة، مما يؤثر على سلباً على سير العدالة الدولية.

بالإضافة إلى عدم وجود هيئة تنفيذية تابعة للمحكمة (قوة شرطية) مما يعيق من جهود ملاحقة الجناة وتنفيذ بقية قراراتها (أوامر القبض، وجمع البينات)، لاسيما وأن المحكمة تعتمد بشكل رئيسي على تعاون الدول معها في تنفيذ قراراتها.

فضلاً عن أن إجراءاتها تتسم باستغراق وقتاً طويلاً، نظراً لأن الجرائم التي تنظرها المحكمة ذات طبيعة معقّدة وهي دون أدني شك جرائم جسيمة (الإبادة، الجرائم ضد الإنسانية، جرائم الحرب، العدوان).

وكذلك تواجه المحكمة صعوبة جمع الأدلة والبينات لأن الجرائم في الغالب العام تقع في مناطق نزاعات مسلحة، بالإضافة إلى أن المحكمة عادةً ما تتلمس -بالقدر المعقول- في اتخاذ قرارتها سبل تحقيق العدالة، الامر الذي يتطلب الدقة في سير إجراءاتها وكافة مراحل التقاضي، وليست القفز عليها.

ومن بين تلك التحديات نجد أن المحكمة محدودة الموارد المالية شحيحة الميزانية، مقارنة مع حجم وطبيعة القضايا المعروضة امامها، وما تنفقه على فرق الادعاء والدفاع وغيرهما من التكاليف المادية كبير للغاية، مما يتطلب التمويل اللازم.

معظم القضايا التي تنظرها المحكمة ذات طابع سياسي، حيث يتعلق بعضها بمحاكم رؤساء دول وزعماء سياسيين وعسكريين، الامر الذي يجعلها تتعرض لضغوط سياسية ودبلوماسية جمة، بالإضافة إلى الصعوبات التي تتعلق بأمر الحصانات لهم، مما يحول دون القاء القبض على الزعماء السياسيين وتقديمهم للعدالة.

* خبير قانوني،عضو رابطة القانونيين السودانيين بدولة قطر

الوجه المظلم للذكاء الإصطناعي

كيف تعيد الخوارزميات تشكيل الجريمة في القرن الحادي والعشرين

د. عصام الدين عباس احمد*

ملخص

يتناول المقال تحول الجريمة في عصر الذكاء الاصطناعي،حيث أدى الذكاء الاصطناعي التوليدي إلى تغيير طبيعة الجريمة الرقمية، حيث أصبح بإمكان المجرمين تقليد الوجوه والأصوات وإنشاء شخصيات مزيفة يصعب تمييزها. حادثة هونغ كونغ، التي خُدع فيها موظف لتحويل 25 مليون دولار عبر اجتماع مزيف، مثال واضح على خطورة هذه التقنيات وقدرتها على خداع البشر والمؤسسات.

يشير الكاتب إلى أن الذكاء الاصطناعي التوليد يتيح إنتاج نصوص وصور وأصوات جديدة، مما ساهم في تطوير التعليم والطب والإبداع. لكنه في المقابل وفر أدوات قوية للمجرمين، مكنتهم من تنفيذ عمليات احتيال متقدمة دون الحاجة إلى مهارات تقنية كبيرة.

يفيد الكاتب بأن أبرز المخاطر تشمل التزييف العميق، واستنساخ الأصوات، وسرقة الهوية البيومترية، إضافة إلى ظهور منصات تقدم «الجريمة كخدمة». وقد سُجلت حالات احتيال كبيرة، مثل سرقة ملايين الدولارات عبر تقليد أصوات مسؤولين أو انتحال شخصياتهم.

يخلص إلى أن مواجهة هذه التهديدات تتطلب وعياً فردياً، وإجراءات مؤسسية صارمة، وقوانين حديثة تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي. فالذكاء الاصطناعي سلاح ذو حدين، ومستقبل الأمن يعتمد على استخدامه بشكل مسؤول ومتوازن

مدخل

في عصر أصبحت فيه الخوارزميات قادرة على خلق عالم افتراضي لا يختلف عن الواقع، لم تعد الجريمة الرقمية حكراً على الأدوات التقليدية، بل استفادت كثيرا من الذكاء الإصطناعي التوليدي لتصبح أكثر ذكاءً وتعقيدا. ففي هونغ كونغ، استطاع محتالون باستخدام تقنية «التزييف العميق Deepfake» انتحال شخصيات جميع الإدارة المالية لشركة عالمية عبر اجتماع فيديو، وخداع موظف لتحويل 25 مليون دولار دون أن يدرك أن جميع المشاركين، باستثناء ذلك الموظف، في الاجتماع الاسفيري كانوا شخصيات غير حقيقية. اذا كانت هذه الواقعة حدثت بين هونغ كونغ ولندن، فليس بمستغرب اللغط الدائر في السودان حول ظهور بعض الشخصيات عبر الوسائط، هل هم الأشخاص الحقيقيون ام هو تزييف عميق عبر أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي، وهل ما نسمعه ونشاهده حقيقة ام ذكاء اصطناعي؟

المتتبع للتطور الهائل في التكنولوجيات الناشئة يلاحظ تحول الذكاء الإصطناعي التوليدي، وفي زمن قياسي، إلى قوة تعيد تشكيل العالم. في الجانب المشرق، نراه يحاكي عظماء فن الرسم ويقوم بتصميم اللوحات بصورة فنية مبهرة، ويكتب نصوصاً أدبية، ويسرع اكتشاف الأدوية المنقذة للحياة، ويساعد فرق الدفاع المدني في إنقاذ المحتجزين تحت الأنقاض. لكن لكل ابتكار وجهان، وهنا يبرز السؤال الهام جدا: ماذا يحدث عندما تصبح هذه التكنولوجيا في متناول أيدي المجرمين؟

بدأت الإجابة تتضح أمام أعيننا بوضوح لا لبث فيه. فبينما العالم منشغل بإمكانيات الجات جي بي تي وغيره من أدوات الذكاء التوليدي، كان العالم السفلي الرقمي يعيد ترتيب أوراقه. لم يعد المجرم بحاجة إلى مهارات برمجية معقدة أو فرق متخصصة، فالمراكز السحابية للجريمة كخدمة (Crime-as-a-Service CaaS) تقدم الآن كل ما يحتاجه المجرم العصري: نماذج لغوية كبيرة (LLM) يتم تدريبها على كميات هائلة من النصوص ليفهم اللغة البشرية ويولدها بطريقة طبيعية، وأدوات تزييف جاهزة، وبنية تحتية متكاملة. النتيجة ارتفاع فاق التصور لمعدلات الجريمة الرقمية المستحدثة بلغ نسبة 1265% في الهجمات الإلكترونية المدعومة بالذكاء الإصطناعي خلال عام 2025 وحده.

ينطلق هذا المقال من موقعي كشخص ينتمي إلى مجتمعين يقعان في قلب هذا التحول الرقمي: مجتمع الشرطة، بصفته حائط الصد الأول المنوط به التصدي لكل فعل ضار وغير شرعي، ومجتمع تكنولوجيا المعلومات، المعني باستشراف التكنولوجيات الناشئة وتعظيم منفعتها ومواجهة مخاطرها. يناقش المقال كيف تحول التزييف العميق من مجرد أداة لصناعة فيديوهات ترفيهية إلى سلاح فتاك في الاحتيال المالي، مستعرضاً قصة الـ25 مليون دولار التي هزت هونغ كونغ، وكيف أصبح المجرم قادراً على أن يكون في كل مكان ولا مكان في آن واحد. وقبل الغوص في آليات الدفاع الممكنة في هذه المعركة غير المتكافئة، نبدأ بتعريف الذكاء الاصطناعي التوليدي، ذلك المحرك الخفي الذي يقف خلف هذا التحول الجذري.

ماهو الذكاء الإصطناعي التوليدي

الذكاء الإصطناعي التوليدي (Generative Artificial Intelligence GAI) هو فرع متقدم من الذكاء الإصطناعي يركز على إنشاء محتوى جديد، بدلاً من مجرد تحليل أو تصنيف البيانات الموجودة. يقوم عبر التعلم من كميات هائلة من البيانات غير المهيكلة (نصوص، صور، أصوات، أكواد برمجية) باكتشاف الأنماط والهياكل الأساسية لهذه البيانات، ثم يستخدم هذه المعرفة لإنتاج مخرجات جديدة تماما تحاكي ما تعلمه. لفهم الذكاء التوليدي جيدا لابد من لمحة موجزة عن النوع الاخر من الذكاء وهو ذلك الجزء المختص بالتنبوء والاستنتاجات او ما يعرف بالذكاء التنبؤئ (Predictive Artificial Intelligence PAI).

الذكاء التنبؤي هو القاعدة الأساسية التي يقوم عليها الذكاء الإصطناعي ويختص بتحليل البيانات التاريخية والحالية بهدف التنبؤ بالأحداث أو السلوكيات المستقبلية، من خلال توظيف تقنيات التعلم الآلي والإحصاء والرياضيات لاكتشاف الأنماط الخفية وإصدار توقعات دقيقة حول السيناريوهات المحتملة. ويتجلى هذا بوضوح في أبرز تطبيقاته الحالية على أرض الواقع مثل التحقق عبر القياسات البيومترية كالبصمة المدنية والتعرف على صورة الوجه في أنظمة الهوية،

ومنصات التسوق كأمازون التي تستخدمه لتحليل سلوك المستهلكين وتقديم توصيات واتخاذ القرارات، والقطاع المصرفي حيث يعمل في أنظمة كشف الاحتيال عبر مراقبة المعاملات المالية ومقارنتها بأنماط الإنفاق المعتادة لإيقاف العمليات المشبوهة وغيرها.

بلغة بسيطة، إذا كان الذكاء الإصطناعي التنبؤي قادرًا على الإجابة عن سؤال على شاكلة «من هو صاحب صورة الوجه هذه؟»، فإن الذكاء الإصطناعي التوليدي قادرا على «انتاج صورة مطابقة تماما لهذه الصورة ومنحها القدرة على الحركة والكلام والتصرف تماما كصاحبها الاصلي».

فوائد الذكاء الإصطناعي التوليدي

في عصرنا الرقمي الحالي، أحدث الذكاء الاصطناعي التوليدي تحولاً جذرياً إيجابياً في مختلف جوانب الحياة، حيث انتقل من كونه أداة تجريبية إلى شريك أساسي يعزز الإنتاجية، يُطلق العنان للإبداع، ويُسرع الابتكار في مجالات متعددة. من خلال قدرته على إنشاء نصوص، صور، فيديوهات، أكواد برمجية، وحتى حلول طبية مخصصة بسرعة ودقة غير مسبوقة، أصبح الذكاء التوليدي يوفر ساعات عمل يومية، يُحسن جودة التعليم والرعاية الصحية، ويُعيد تشكيل طرق العمل والتسويق والإبداع. رغم التحديات الأخلاقية والأمنية التي يثيرها، فإن فوائده الملموسة تجعله محركاً قوياً للتقدم، وتستحق مناقشة متعمقة لفهم كيف يُثري حياتنا اليومية والمهنية في عام 2026.

آليات الإجرام الجديدة - كيف يعمل الذكاء التوليدي لصالح المجرمين؟

التزييف متعدد الوسائط

لم يعد التزييف مقتصراً على تبديل الوجوه في مقاطع فيديو، بل تطور ليدمج بين الفيديو والصوت والنص لانتاج واقع غير حقيقي بالكامل. السمة الابرز تكمن في الانتقال من التزييف المسجل (حيث يعد فيديو مسبقاً) إلى التزييف في الوقت الحقيقي بحيث يتمكن المجرم من إجراء مكالمة فيديو مباشرة عبر زووم او تيمز او أي تطبيق مشابه، ويظهر خلالها بالشخصية التي يريد، ويتحدث بصوتها في اللحظة نفسها، بل ويستجيب لتعابير وحركات الضحية. هذا التطور يحول الاحتيال من مجرد رسالة مسجلة إلى تفاعل حي مباشر، مما يضاعف فرص النجاح.

مراكز الجريمة كخدمة ونماذج اللغات

في عالم الويب المظلم، انتشر سوق سري لأنظمة ذكاء اصطناعي غير خاضعة للرقابة . نماذج لغوية كبيرة تم تسريبها أو تطويرها

خصيصاً للأغراض الإجرامية، تقدم لطالبيها (مقابل عملات رقمية طبعاً) خدمات تفوق الوصف مثل كتابة رسائل تصيد باحترافية، صياغة نصوص احتيال مخصصة لكل ضحية بناءً على بياناته المنشورة، وحتى إنشاء محادثات كاملة مع الضحايا نيابة عن المحتالين. الأخطر من ذلك هو ظهور ما يمكن تسميته «مراكز الاحتيال المتكاملة»، وهي كيانات إجرامية منظمة تعمل مثل الشركات الناشئة تماماً: تقدم الأدوات الاجرامية كخدمة سحابية (Crime-as-a-Service CaaS)، ولديها رؤساء أقسام للتسويق والتقنية وخدمة العملاء، وتقدم خدمات احترافية للمشتركين تشمل كل شيء من الدعم الفني وجمع البيانات وحتى تنفيذ التحويلات البنكية وغيرها من الأفعال غير المشروعة.

سرقة الهوية البيومترية

من أكثر التطورات ذات البعد الاجرامي هو تحول بياناتنا البيومترية إلى سلعة قابلة للسرقة والاستغلال. كل مقطع فيديو تنشره على فيسبوك، وكل صورة تشاركها على إنستغرام، وكل رسالة صوتية ترسلها عبر واتساب، هي بمثابة «مواد خام» ثمينة للمحتالين. يكفي بضع ثواني من تسجيلاتك الصوتية لتدريب نموذج ذكاء اصطناعي على تقليد صوتك بدقة عالية، وبعض من صورك لإنشاء نسخة رقمية من وجهك لها القدرة على تحريك الشفاه والرمش وتعبيرات الوجه.

عندما يتحول الإبداع إلى جريمة: قصص من الواقع

حادثة هونغ كونغ - عندما اجتمع المدير المالي وزملاؤه

في يناير 2024، تعرضت شركة استشارية عالمية في هونغ كونغ لحادثة اقرب للخيال. موظف في قسم المالية تلقى رسالة بريد صادرة عن المدير المالي للمجموعة من مقرها الرئيسي في لندن. تتحدث الرسالة عن «صفقة سرية» تتطلب تحويل أموال بشكل عاجل. تمت دعوة الموظف للانضمام إلى اجتماع عبر الفيديو لمناقشة الصفقة. لم يكن المدير المالي فقط حاضرا، بل أيضاً خمسة من زملائه الآخرين الذين يعرفهم شخصياً من الدائرة المالية في لندن. كانوا جميعاً هناك، يتبادلون النظرات والقفشات، ويناقشون تفاصيل الصفقة.

الحقيقة ان كل المشاركين في الاجتماع، ما عدا الموظف الضحية، كانوا نسخاً رقمية مولدة بالكامل بتقنية التزييف العميق. خلال اجتماع الفيديو هذا أصدر المدير المالي تعليمات واضحة بتحويل الأموال. نتيجة لذلك، قام الموظف بـ 15 تحويلا مصرفيا إلى خمسة حسابات بنكية محلية في هونغ كونغ. المبلغ الإجمالي 25 مليون دولار أمريكي.

لم يكتشف الموظف الخداع إلا بعد انتهاء الأسبوع، عندما تواصل مع المقر الرئيسي في لندن للتأكيد. هناك، اكتشف الحقيقة المرة: لا أحد من المشاركين في المكالمة كان حقيقياً. الشركة المستهدفة هي مجموعة أروب (Arup)، إحدى أكبر شركات الاستشارات الهندسية في العالم، ومقرها لندن. هذه الحادثة كانت إعلاناً رسمياً عن ولادة حقبة جديدة من الجريمة الرقمية، حيث يمكن للمجرمين استنساخ وجوه وأصوات عدة أشخاص في وقت واحد لخلق واقع غير حقيقية.

واقعة البنك الإماراتي

تُعد هذه الحادثة مرجعاً هاما في دراسة مخاطر الذكاء الإصطناعي التوليدي، حيث استُخدمت تقنية «استنساخ الصوت» (Voice Cloning) لانتحال صفة مدير شركة معروف

لدى مدير أحد البنوك في دولة الإمارات. تمكن الجاني من محاكاة نبرة صوت المدير بدقة عالية خلال اتصال هاتفي، لإعطاء أوامر بتحويلات مالية بلغت 35 مليون دولار أمريكي بذريعة إتمام عملية استحواذ على شركة. أثبتت هذه الواقعة قدرة الذكاء الإصطناعي على تجاوز بروتوكولات التحقق البشري والمصرفي التقليدية، مما أدى إلى إعادة النظر عالمياً في موثوقية البصمة الحيوية الصوتية كوسيلة آمنة للتصديق المالي.

محاكاة صوت الرئيس الأمريكي جو بايدن

في مايو 2024، أدين استشاري سياسي في لويزيانا بإنشاء مكالمات روبوتية مزيفة بصوت الرئيس جو بايدن مولدة بالذكاء الإصطناعي، لإقناع الناخبين بعدم التصويت له في الانتخابات التمهيدية في نيو هامشير. فرضت لجنة الاتصالات الفيدرالية غرامة قدرها 6 ملايين دولار.

استراتيجيات الأمان من مخاطر الذكاء الإصطناعي التوليدي

الحماية على المستوى الشخصي: الوعي والأدوات الأساسية

تبدأ الحماية من مخاطر الذكاء الاصطناعي التوليدي، مثل التزييف أو الاحتيال الصوتي، بالتوعية الذاتية والتحقق اليومي. من المهم الاهتمام بتثقيف الأفراد حول علامات المحتوى المزيف، مثل عدم التوافق في الفيديوهات، واستخدام أدوات كشف التلاعب مع التنبيه لتجنب مشاركة البيانات الشخصية الحساسة مع تطبيقات الذكاء الاصطناعي غير الموثوقة، والاعتماد على التشفير وكلمات المرور القوية لتقليل مخاطر تسرب البيانات.

الحماية على المستوى المؤسسي: الحوكمة والمراقبة المستمرة

في المؤسسات، يتطلب الأمر إنشاء إطار حوكمة الذكاء الاصطناعي يشمل تقييم المخاطر من مرحلة التطوير إلى النشر، مع تطبيق قيود الوصول والمراقبة المستمرة والتدقيق الدوري للأدوات التقنية، وتحديث عقود الموردين لتحميل المسؤولية عن الانتهاكات، مع التركيز على جودة البيانات والامتثال للمعايير.

الحماية على المستوى المجتمعي: التشريعات والتعاون الدولي

على المستوى المجتمعي، تحتاج الاستراتيجية إلى قوانين صارمة لتنظيم التعامل مع الذكاء الاصطناعي، مع تعزيز التعاون الدولي لمشاركة المعلومات عن الحوادث. يجب تطوير أدوات كشف المحتوى غير الحقيقي، وحماية البنية التحتية الحيوية، مع التركيز على الحقوق الأساسية لتجنب الأضرار في الدول النامية. التقارير الدولية تشدد على طبقات متعددة من الدفاع، بما في ذلك الإبلاغ عن الحوادث وتعزيز القدرات المؤسسية لمواجهة التهديدات الجديدة.

النهج الشامل: التوازن بين الابتكار والأمان

لنجاح الاستراتيجية، يجب دمج النهج الوقائي مع الاستجابة السريعة، مثل الاستخدام الدفاعي للذكاء الاصطناعي لكشف التهديدات وتطبيق مبدأ انعدام الثقة zero-trust. في السنوات الأخيرة، أصبحت الاستراتيجيات الناجحة تعتمد على التعاون بين الحكومات والشركات، مع التركيز على الابتكار المسؤول لتقليل المخاطر دون إعاقة الفوائد، كما أوصت المنتديات العالمية.

ختاماً

المستقبل ليس كئيباً بالضرورة، لكنه يتطلب منا جميعاً وعياً مختلفاً. الوعي بأن صوت أمي في المكالمة قد لا يكون صوتها، وأن وجه مديري في مؤتمر الفيديو قد يكون قناعاً رقمياً، وأن صديقي الذي يطلب المساعدة على واتساب قد يكون محتالاً يدير مركز احتيال على بعد آلاف الأميال.

الحماية ليست مسؤولية الحكومات وحدها، ولا الشركات وحدها، ولا الأفراد وحدهم. هو معركة مشتركة، تتطلب من كل طرف أن يقوم بدوره. المؤسسات تضع البروتوكولات الصارمة وتدرب موظفيها، الأفراد يحمون بياناتهم ويصقلون وعيهم، الحكومات تسن القوانين وتتعاون دولياً، وشركات التقنية تطور أدوات الكشف وتحمي منصاتها.

الذكاء الإصطناعي التوليدي سلاح ذو حدين. في أيدي المبدعين، يصنع مستقبلاً أفضل. وفي أيدي المجرمين، يعيد تشكيل الجريمة. السؤال الذي يبقى مفتوحا: أي الفريقين سيكون أسرع وأذكى؟ الإجابة تعتمد علينا جميعاً. لأن التحدي ليس تقنياً فقط، بل هو تحدٍ بشري في المقام الأول في عالم يمكن فيه تزييف كل شيء.

*** مستشار نظم وتكنولوجيا تحليل البيانات**

من قلب الخرطوم إلى شقة صغيرة بالقاهرة

«ود الزين» يروي حكاية مركز قاوم الظلم والاظلام بالابداع

حاورته جالا زهاء

في قلب الخرطوم، التي كانت ترزح تحت سيطرة الحكم العسكري حيث غاب الاهتمام بالمبدعين، تأسس مركز علي الزين الثقافي ليكون منارة للإبداع والفكر والفنون. منذ منتصف التسعينات، عمل المركز على سد الفراغ الكبير في الفنون السودانية، مقدّمًا للشباب فرصة للتعلم والتجريب والنمو في بيئة تجمع بين النظرية والتطبيق، بعيدًا عن القيود التقليدية للمؤسسات الرسمية.

اليوم، وبعد أكثر من ربع قرن من النشاط المتواصل، يظل المركز مركز إشعاع حقيقي للفنون والموسيقى والشعر والمسرح، وخرج منه أجيال من الفنانين الذين أصبحوا نجومًا معروفين داخل السودان وخارجه. في هذا الحوار، نتعرف على مسيرة المركز، فلسفته في تربية الفنانين، التحديات التي تواجه الإبداع في السودان مقارنة بمصر، وكيف تخلق الألحان والفنون في بيئة مليئة بالأسئلة والدهشة.

س: حدثنا عن مركز علي الزين.

ج: بدأ مركز علي الزين نشاطه منتصف التسعينات، وشمل جوانب ثقافية وأكاديمية وكل العلوم الجمالية، بهدف نشر المعرفة وتغطية الفراغ الكبير الناتج عن عدم وجود منهجية للفنون في السودان. فالسودان هو الدولة الوحيدة تقريبًا التي ليس لها مناهج للفنون. فقط المحظوظون الذين مروا بالمركز استطاعوا الإلمام بهذه الجوانب النظرية والعملية للفن. لقد ظلم السودان بأنظمة لم تراع قيمة الإبداع، رغم أن الله تعالى من أسمائه البديع. أذكر في أحد المرات جاءني زهاء الطاهر إلى المركز في بدايات إنشائه، وتحدثنا عن ابني الصغير. أخبرته أنني لا أنوي إلحاقه بالمدرسة، بل أحبذ أن يحضر معي إلى المركز ويذهب للجامعة فقط وقت الامتحان. ضحك زهاء رحمه الله وقال: «أريتك كنت أبوي». ابني هذا هو ود الزين، فنان الشباب المشهور اليوم.

المركز خرج عدد كبير من النجوم، ابتداءً من جيل لؤي عبد العزيز عازف الكمان الذي عمل مع محمد الأمين، وحتى جيل ود الزين وفرقة أصوات المدينة.

س: ما الاختلاف في العمل بين مصر والسودان؟

ج: أي بيئة لديها معطياتها وخطوطها الحمراء فيما يخص الفعل الثقافي. في الشرق الأوسط لا توجد حرية كاملة، لكنها تتفاوت من منطقة لأخرى. في السودان، كان النظام يقمع الثقافة ويخاف القلم والوتر أكثر من السلاح، فكان المثقفون مستهدفين. في القاهرة توجد محاذير كثيرة لكنها أفضل نسبيًا من السودان، فمساحة الإبداع أكبر والفنان يحظى بقيمة اجتماعية أعلى. فحمل بطاقة المهن الموسيقية أو بطاقة اتحاد الفنانين يضمن

احترامك وأمانك الاجتماعي، حتى لمجرد حملك آلة موسيقية. هذه النظرة وحدها تحفز المبدع على العطاء.

منذ المهدية بدأت تسمية الفنانين والشعراء والكتاب بالصياع، ثم جاءت الإنقاذ وأنزلتهم من صياع إلى متسولين. الأنظمة الدكتاتورية تقمع الفنون لأنها توثق وتؤرخ، وتربّي، وبالتالي تكشف هشاشتها إذا ما تُركت حرية للفن. أما في دول أخرى، الفنان لسان حال الأمة وله ميزات اجتماعية واقتصادية وثقافية. لو كان لدينا حرية كاملة لأصبحنا ضمن دول العالم الأول.

س: هل صحيح أن الغناء السوداني

صار المجال الأكثر شيوعًا في مصر بعد النزوح؟

ج: الغناء يوثق سريعًا وينزل في الإعلام وينتشر أسرع، لكن كل الفنون السودانية ازدهرت في مصر بعد الحرب، الكتابة، المسرح، التشكيل، الشعر، كل هذه أبواب مفتوحة للتجريب والتلاقح الثقافي. المصريون مندهشون من المفردة السودانية والجملة الموسيقية السودانية. عروض المسرح السوداني حازت على جوائز كثيرة في مهرجانات القاهرة. حتى الأطعمة السودانية، مثل الرغيف، لقيت رواجًا، وكذلك الأزياء والمهن التقليدية، التي كانت أقل حظًا في السودان، ازدهرت في مصر. ثقافاتنا المحلية قوية الجينات. لكن الفنون بطبعها الأسهل انتشارًا، لذلك هي الأكثر ظهورًا.

س: ما أبرز فعاليات المركز؟

ج: أبرز الفعاليات مستمرة حتى اليوم مثل ضربة حرة. أما في السودان، فهناك فعاليات مثل مشافهة النص الشعري وقلب الدائرة. كذلك كانت هناك تدشينات لكتب كبار الكتاب والشعراء مثل بركة ساكن، محمد مدني، الأصمعي، حاتم الكناني. ودشن المركز معارض تشكيلية كثيرة. المركز كان حاضنة للإبداع لكل أجيال

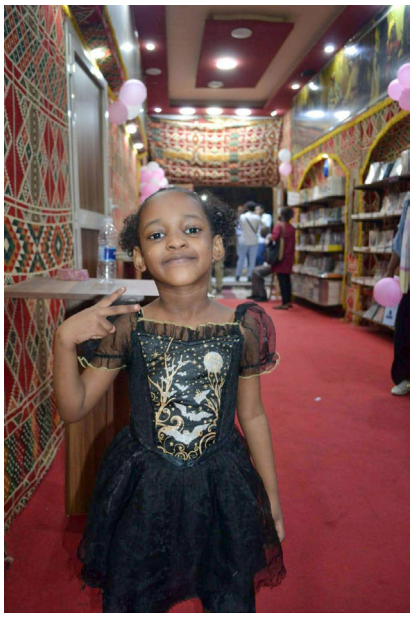

الفنانين والشعراء والدراميين.

س: هل تربية ابن فنان تختلف عن غيرها؟

ج: ليس دائمًا. الفنان ليس بالضرورة متمردًا، بل على العكس، الفنان كائن وديع ومسلم، وليس مستسلمًا. المركز لم يرب فنانًا واحدًا، بل أجيالاً كاملة. أنت لا تصنع فنانًا، بل تهيئ له الطقس ليبدع. الفنان مولود فنان، وأنت توفر له البيئة المناسبة لا الإكراه.

س: كيف يتخلق اللحن عند علي الزين؟

ج: اللحن أحيانًا يفرض نفسه إذا توفرت الدهشة والاختلاف. هذه الأشياء تخلق سؤالًا لدى الفرد، سواء سؤال وجودي أو غيره. هذه الأسئلة تستفز اللحن، فتنتج أفكارًا لحنية موازية للنصوص الشعرية، وأحيانًا لا علاقة لها بالشعر، مثل شعارات برامج إذاعية وتلفزيونية، مسلسلات، مسرحيات، أعمال مصاحبة لفنون أخرى. السرد القصصي يثير خيالك لتنتج صورة موازية له عبر الموسيقى والألحان، وكذلك الشعر أو النص المسرحي، أو حتى لوحة معروضة. هذه العملية الإبداعية مستمرة في المركز، وتهدف إلى توسيع مدارك الفنان وربطه بجميع أشكال التعبير الفني.

لا عبرة بتغيير الأنظمة الإرهابية بقوانيين الغابة!

بثينة تروس

ملخص

ترى الكاتبة أن العالم يعيش مفارقة خطيرة، فبينما بلغ ذروة التقدم التكنولوجي، عاد منطق القوة والعنف ليحكم العلاقات الدولية. وتستدل بالحرب بين أمريكا وإسرائيل وإيران، التي خلّفت دماراً واسعاً وأعادت البشرية إلى «قوانين الغابة». وتؤكد أن تغيير الأنظمة، مثل النظام الإيراني، بالقوة العسكرية ليس حلاً، لأن هذه الأنظمة تستند إلى عقائد راسخة تجعلها أكثر تعقيداً من مجرد أهداف عسكرية.

تؤكد أن فرض التغيير بالقوة، كما تروج له إسرائيل أو الولايات المتحدة، يفتقر إلى الشرعية الأخلاقية، لأنه يستبدل عنفاً بعنف، ويتجاهل حق الشعوب في تقرير مصيرها. كما تشير إلى أن الحروب غالباً ما تخدم مصالح اقتصادية كبرى، خاصة تجارة السلاح، وتؤدي إلى تدمير البنية التحتية وإعاقة فرص الأجيال القادمة في بناء مستقبل أفضل.

تشرح الكاتبة أن النظام الإيراني بالنسبة لأنصاره ليس مجرد نظام سياسي، بل عقيدة دينية متجذرة، مما يجعل إسقاطه عسكرياً أمراً غير كافٍ لإنهاء تأثيره. وترى أن التغيير الحقيقي يجب أن ينبع من وعي الشعب نفسه، لا من تدخلات خارجية ذات أجندات سياسية أو عقائدية، مشيرة إلى أن الصراعات الدولية كثيراً ما تحمل أبعاداً دينية وجيوسياسية متشابكة.

تخلص إلى أن التغيير بالقوة الخارجية غالباً ما يؤدي إلى الفوضى، كما حدث في العراق وليبيا وأفغانستان، ولا يحقق استقراراً حقيقياً. وتؤكد أن إسقاط الأنظمة الاستبدادية لا يتم بالعنف، بل عبر نضج الوعي الشعبي والنضال السلمي، لأن الحرية والديمقراطية لا تُفرض بالقوة، بل تُبنى بإرادة الشعوب نفسها.

لقد ازدادت غربة الإنسانية وحاجتها إلى السلام في ظل التعقيدات السياسية وتطور الأسلحة، بما جعل البشرية تواجه مخاطر وجودية حقيقية. فرغم أننا نعيش عصر ثورة المعرفة والتطور المتسارع في التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي ووسائل الرفاهية غير المسبوقة، إلا أن المدينة بدأت تتهاوى سريعاً نحو منطق الغابة. وأدل على ذلك ما يجري الآن من حرب بين أمريكا وإسرائيل وإيران، والتي امتدت نيرانها إلى دول الخليج والشرق الأوسط، مخلفة دماراً وفوضى وعدم امان وخسائر بشرية جسيمة. إن محاولة تغيير الأنظمة القاهرة لشعوبها والمتحكمة في مصائرها كنموذج نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية عبر القوة العسكرية ليست سبيلاً ناجعاً موصلاً للغايات، ففي تقديري، نظام الملالي بقيادة المرشد علي خامنئي الذي دام لأربعة عقود، لا يمكن تغييره بالصواريخ الباليستية والحرب، لأنه نظام قائم على عقيدة دينية راسخة. وكذلك إسرائيل، التي تتبنى خطاب تطهير إيران من نظام خامنئي، لا تختلف في جوهر الأمر من حيث توظيف العنف لحماية ما تراه عقيدة أو مشروعاً وجودياً.

لذلك، لا إسرائيل ولا ترامب مخوّلان أخلاقياً لإحداث تغيير في أنظمة لا تقيم وزناً لشعوبها بحجة فرض الديمقراطية. فاستخدام القوة لفرض رؤية إصلاحية ليس إلا استبدالاً لعنف بعنف أشد منه، وتجاهلاً لنمو وعي الشعوب وثوراتها التي تناضل من أجل انتزاع حقوقها بأدوات التغيير السلمي. فالتغيير الحقيقي هو الذي يحفظ استمرار الحياة للأجيال الشابة المنوط بها إحداث التحول الفعلي، ولو طال الزمن، ويتجنب تدمير البنية التحتية التي بنتها تلك الدول بعرق أبنائها، في وقت يعاني فيه العالم أزمات اقتصادية وشحاً في الموارد. كما أن الحروب كثيرا ما تتحول إلى أسواق عالمية للسلاح، وتستثمر في خدمة مصالح اقتصادية كبرى تحت غطاء نشر القيم أو حماية الشعوب.

أن نظام الملالي، في وعي غالبية معتقديه، عقيدة إسلامية أكثر منه نظاماً سياسياً لذلك فهو لا يموت بالضربات العسكرية الصاروخية لأنه متجذر في عقول أنصاره من الشيعة. ولهذا يتخوف كثيرون منهم على النظام باعتباره جزءً من معتقدهم الديني. فالتخلي عن مفهوم (الدولة الإسلامية الإيرانية) أي النظام المتطرف، قد يفهم لديهم بوصفه تخلياً عن الإسلام نفسه، بينما قد يرون في التخلي عن النظام السياسي أمراً مقبولًا إذا ثبت فشله في بناء دولة تحقق العدالة والكفاءة الإدارية على ضوء الاحكام الإسلامية بحسب زعمهم.

ومن هنا فإن قرار إسقاط النظام الإرهابي أو الاستمرار فيه يجب أن يكون فعلاً صادراً من الشعب ووعيه بخطورة الاستبداد والتطرف والتوظيف الديني للسياسة، لا نتيجة صلف قوى خارجية ذات اجندة خفية. ولا يختلف في ذلك دونالد ترامب، الذي يكرر (ان الله أنقذه ليجعل أمريكا عظيمة) وان ركيزة بناء أمريكا (امة واحدة تحت قيادة الله)، بالرغم من ان الدستور الأمريكي لا يسمح للكونغرس الأمريكي بتحديد دين! وهو ما يعكس أن الصراع في كثير من أبعاده ذو طابع عقائدي، وجيوسياسي معلن أو مبطن، فإسرائيل في هذه الحرب تسمي الصواريخ الباليستية التي أطلقتها على إيران (بسفر التكوين) و(زئير الأسد) بحسب التوراة. الشاهد، يبقى السبيل الأسلم الحصيف هو الالتزام بالدبلوماسية في حل الأزمات السياسية، وعدم الإغراق في العنف الذي سيولد عنفاً مضادا يزعزع أمن المجتمعات من داخلها. فالتجارب أثبتت أن تغيير الأنظمة بالقوة الخارجية يخلف فراغاً وفوضى أكثر مما يحقق استقراراً، بدليل ما جرى في العراق بعد عام 2003، وفي ليبيا عام 2011، وكذلك في أفغانستان بعد التدخل الدولي، إذ إن إزالة رأس النظام لا تعني تأسيس نظام بديل أقل عنف.

وبالطبع، لا يعني هذا دفاعاً عن النظام الاسلامي الإيراني أو عن أي نظام عقائدي يوظف الدين لضمان بقائه في الحكم. فقد شهدنا نماذج في دول أخرى، مثل تجربة الإسلاميين في السودان، حيث ألتحف المشروع السياسي بغطاء ديني، وانتهى الأمر بإطالة أمد الحكم دون تحقيق دولة المشروع الحضاري المزعوم. فالأنظمة ذات التوجه العقائدي تحرك العقل الجمعي بالعاطفة الدينية لضمان استمرارها في السلطة، وكذلك الأنظمة العلمانية المفروضة سياسيا بالسلاح ولا تعني بطبيعة التكوين الديني والعقدي لشعوبها لا تقدم غير مشاريع رغائبيه. إن تغيير الأنظمة الاستبدادية لا يتحقق بقوانين الغابة، فالعنف الخارجي لا يصنع حرية ولا ديموقراطية، بل يعيد إنتاج القهر بأدوات مختلفة. والتغيير، وإن طال، يظل مرهونا بإرادة الداخل وببناء وعي جمعي يرفض الاستبداد والارهاب ويرفض في الوقت ذاته استبداله بالعنف.

السودان يحترق ... أيها السادة في مجلس الأمن الدولي...

حاتم ايوب ابوالحسن

ملخص

يعكس المقال خيبة أمل عميقة من اجتماعات مجلس الأمن المتكررة بشأن السودان، حيث يظل البلد بنداً دائماً على جدول النقاش دون قرارات حاسمة توقف الحرب. وبينما يتحدث العالم عن "التهدئة"، يعيش السودانيون واقعاً يومياً من القصف والخوف وانهيار الخدمات، ما يكشف الفجوة بين الخطاب الدبلوماسي ومعاناة الناس على الأرض.

يرى الكاتب أن المشكلة لا تتعلق بالأشخاص أو تغيير المبعوثين الدوليين، بل بضعف التفويض وغياب الإرادة الدولية الحقيقية لفرض حلول. فالحرب واضحة في طبيعتها، وتتطلب وقفاً فورياً لإطلاق النار ومساراً سياسياً مدنياً، بدلاً من الاكتفاء بإدارة الأزمة وتأجيل الحسم.

يشير إلى أن التصريحات الدولية الداعية لعدم ترك الحل للعسكريين تظل بلا أثر ما لم تُدعَم بضغوط فعلية، محذراً من أن أي تسوية بين الأطراف المسلحة وحدها لن تحقق سلاماً دائماً. ويؤكد أن الحل الحقيقي يجب أن يشمل القوى المدنية والمجتمعية التي تطمح لبناء دولة مستقرة.

يخلص الكاتب إلى أن السلام في السودان لن يتحقق بالبيانات بل بقرارات ملزمة وضغط جاد لوقف الحرب وبدء انتقال مدني. فالسودان لا يحتاج تعاطفاً لفظياً، بل تحركاً عاجلاً، لأن استمرار الاكتفاء بالاجتماعات دون أفعال يترك البلاد تحترق بينما يعتاد العالم مأساتها.

مرة أخرى تجتمعون، ومرة أخرى يُدرج إسم السودان على جدول أعمالكم، كأنه بند موسمي يعود كلما اشتد الدخان. الفرق الوحيد أن الدخان هذه المرة ليس مجازاً بل مدناً كاملة تختنق، وأناساً حقيقيين لا يعيشون في تقاريركم بل تحت القصف والجوع والخوف.

السودان اليوم ليس حرباً خاطفة ولا أزمة عابرة. هو بلد عالق بين بندقيتين، تتنازعان ما تبقى من الدولة، بينما العالم يناقش "أهمية التهدئة". التهدئة! كلمة أنيقة تُقال في قاعة مكيفة، لكنها في الخرطوم وأمدرمان تعني: ليلة أخرى بلا كهرباء، بلا أمان، بلا يقين.

يتداول الدبلوماسيون همساً احتمال تغيير المبعوث الأممي، خلفاً لـ رمطان لعمامرة ممثل الأمم المتحدة. حسناً، غيّروا الاسم إن شئتم. لكن هل ستغيّرون الأدوات؟ المشكلة لم تكن يوماً في الشخص، بل في حدود التفويض. مبعوث بلا أنياب قرار يشبه طبيباً يُطلب منه إنقاذ مريض فيما يُمنع عنه الدواء.

تقولون إن الملف معقد. بالطبع هو معقد. لكنه ليس غامضاً. هناك حرب يجب أن تتوقف. هناك سلاح يجب أن يصمت. وهناك مسار سياسي يجب أن يُفتح. ما عدا ذلك تفاصيل تُستخدم غالباً لتأجيل الحسم.

تصريحات ممثلي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بعدم ترك الأزمة للعسكريين تحمل نبرة صحيحة، لكنها تظل كلمات ما لم تُترجم إلى ضغط حقيقي. لأن إعادة إنتاج تسوية مغلقة بين البنادق لن تصنع سلاماً، بل هدنة قصيرة تلد حرباً أطول. السودان لا يحتاج صفقة بين قادة السلاح، بل مساراً مدنياً واسعاً يشارك فيه المعلمون، الشباب، قادة المجتمع الذين حلموا بدولة مختلفة قبل أن تُختطف أحلامهم.

الحديث عن توحيد الجهود الإقليمية عبر الاتحاد الإفريقي ودول الجوار يبدو فرصة أخيرة قبل الانزلاق الكامل. فالسودان يتأثر بضغط محيطه أكثر مما يتأثر بخطابات بعيدة. إن اتحد الإقليم على أولوية وقف الحرب، يمكن فرض هدنة جدية. وإن انقسم، ستطول المأساة وتتحول إلى نزيف بطيء يعتاده العالم كما اعتاد أزمات أخرى.

لنكن صريحين، وبقليل من السخرية المسؤولة: العالم بارع في صناعة البيانات، أقل براعة في صناعة السلام. كل طرف دولي يعلن حرصه على السودان، لكن حين يحين وقت القرار، تظهر الحسابات. السودان ليس أولوية مطلقة لأحد، وهذه هي الحقيقة التي يدفع ثمنها شعب كامل.

في المدى القريب، الأرجح أننا أمام هدنة جزئية أو إنسانية، توقف بعض الرصاص ولا توقف جذور الصراع. أما السلام الشامل، فلن يولد من رحم المجاملات الدبلوماسية، بل من ضغط حقيقي يفرض وقف إطلاق نار ملزماً بجدول زمني واضح، يعقبه انتقال سياسي مدني لا يُدار من خلف الستار.

السؤال الذي سيكتبه التاريخ ليس: كم اجتماعاً عقد مجلس الأمن؟ بل: هل امتلك الشجاعة ليتجاوز بيانات "القلق العميق" إلى قرارات توقف الحرب فعلاً؟

السودان لا يطلب المستحيل. يطلب فقط أن يتحول اهتمامكم من خبر عاجل إلى فعل عاجل. لأن الدول لا تنهار في يوم واحد، بل تنهار حين يعتاد العالم مشهد احتراقها... ويواصل الاجتماع.

يا سعادة والي النيل الأبيض، وقيادة الفرقة 18
إذا كان هذا حال ابن شهيدكم، فكيف حال فقيركم؟

ناهد إدريس *

ملخص

كوستي، مدينة احتضنت عبر التاريخ ضحايا الحروب والنزوح، تكرّر مشهد المعاناة اليوم مع موجات النزوح الجديدة من أنحاء السودان، وسط بؤس وحرمان يعانيه النساء والأطفال والأسر المكلومة.

تروي الكاتبة عن الطفل محمد المعتز،الذي لم يتجاوز العاشرة، و اضطر للعمل والغناء لإطعام أسرته بعد فقدان والده في الحرب، وسط حياة قاسية بلا تعليم أو دعم، مما يسلّط الضوء على مأساة الأطفال الذين يدفعون ثمن دماء آبائهم.

تشير إلى أن القصص الفردية مثل قصة محمد تكشف تقصير الدولة والجهات الرسمية في رعاية أسر الشهداء، حيث تغيب الخدمات الأساسية والاهتمام الحقيقي، وتصبح الشهادة مجرد عنوان بلا حماية للطفل أو الأسرة.

الكاتبة تسائل السلطات: إذا كان حال أبناء الشهداء بهذا الإهمال، فكيف يكون حال أبناء الفقراء؟ وتدعو إلى رعاية حقيقية ومستدامة للأطفال المتأثرين بالحروب، لا مجرد عطايا عابرة.

تابعتُ بصبرٍ وتمهّل مناشدتي لابن كوستي البار، دكتور محمد بردسول، عندما خاطبته لثقتي الكبيرة في أنه ابن المدينة التي أعرفها وتعرفني. أعرف أهلها، تكاتفهم، وبذلهم عند الشدائد. فقد عاصرتُ في كوستي الكثير من ضحايا الحروب والنزوح، منذ طفولتنا الباكرة؛ حرب الجنوب، ثم القتال في مناطق جبال النوبة، والكرمك، وقيسان. ازدحمت الذاكرة بمشاهد موجعة من معسكرات قوز السلام وغيرها من معسكرات اللجوء.

خلال سنوات ما أُطلق عليها (ثورة الإنقاذ)، أخذت كوستي النصيب الأكبر من موجات النزوح: نساء، أطفال، أرامل وأيتام؛ بيوت فقدت المعيل، وأمهات خرجن من رحم المعاناة بلا تعليم ولا وظائف تقيهن شرّ الحاجة والعوز.

ثم ها هي المشاهد تتكرر، تعيد المأساة نفسها؛ تقع المدينة تحت رحمة النزوح والتشرّد، ضحايا حرب هذه المرة من كل أنحاء السودان. بلدٌ جريح ينزف من كل جوارحه. وقفت كوستي شامخة كعادتها، فتحت بيوتها ومرافقها العامة، تحاول تضميد جراح الوطن ومدّ يد العون. استبسل بنات وأبناء كوستي،

وأتابع عبر المجموعات ما يقدمونه من بسالة وإيثار، وتقديم كل ما جادت به النفس، في وقت عصيب من عمر هذا الوطن المبتلى بحروب أهدرت النفوس قبل الأموال، وجعلت الجميع في حالة عوزٍ وحاجة.

وسط هذه الأوجاع برز الطفل محمد المعتز، طفل لم يتجاوز العاشرة من عمره، يحاول سدّ جوع أخواته ووالدته المريضة. عمل بما وجده وسط بؤس الحرب ولعنتها؛ تناول (الدلوكة) ليغني بصوت طفلٍ بريء أدركته الحياة قبل أوانها. وجد نفسه وسط الفاجعة، يردد أغاني البنات في بيئة بسيطة لا تدرك حجم مأساة طفلٍ بحّ صوته. فخرجت إلينا فاجعة موجعة تصدّرت "الترند" على التيك توك، دون رقيب أو حسيب.

بعد استجابة دكتور محمد بردسول – له التقدير – أُصبتُ بالدهشة وألجمتني الفاجعة؛ إذ قال محمد إن والده كان واحدًا من الجنود الذين قضوا في هذه الحرب في المدرعات. وكان نتيجة رحيله المفاجئ أن جاع محمد، وتشردت والدته المريضة وإخوته الصغار. لم يجد وسط هذه الحرب المستعرة من يمدّ لطفولته يد العون. كيف سيدرك هذا الطفل قيمة الوطن عندما

يكبر، ويعلم أن والده قدّم روحه لهذا الوطن، وكان الثمن أن تم تجاهلهم، ورميهم في قاع المدينة بين أثمال بالية من الخيش يُطلق عليها مجازًا "بيتًا"، بلا خدمات، بلا تعليم، ولا اهتمام؟

تساءلتُ: كم محمدٍ آخر يدفع ثمن موت والده الذي تقول له الدولة إنه شهيدها، قدّم الدماء لأجل الوطن؟ وأين الدولة من هؤلاء الأطفال؟ أين صناديق الشهداء ومنظماتها التي تقيم الحفلات والأغاني وأعراس الشهداء؟ أم أن للشهادة معايير تفرّق بين شهيدٍ وآخر؟

لماذا تجاهلت الولاية هذه الشريحة؟ ولماذا لم تُدرك هذه الأسر لتعوضها فراغ فقدان عائلها الوحيد؟

يا سعادة والي النيل الأبيض، إن قضية الطفل محمد لن تكفيها زيارة، أو كيس صائم. من حق هذا الطفل وغيره ممن دفعوا ثمن الدماء أن يجدوا رعاية حقيقية، لا عطفًا عابرًا.

ويا سعادة الوالي، أركان حرب ولايتكم:

إذا كان هذا حال أبناء الشهداء، فكيف حال أبناء الفقراء؟

*** صحافية وناشطة في حقوق الطفل والمرأة**

الاتجاه الخامس

كرسي ...جابر ..

د كمال الشريف

ملخص

يرى الكاتب أن قيادات الجيش الحالية، وعلى رأسها البرهان، تمتلك معرفة عميقة بملفات الفساد داخل المؤسسة العسكرية والدولة، بحكم مواقعهم السابقة، خاصة منصب المفتش العام. ويصوّر البرهان كشخصية صعدت عبر النظام السابق واستفادت من خبرتها وعلاقاتها للوصول إلى السلطة.

يربط اندلاع الحرب بالصراع على النفوذ والثروة بين مجموعات داخل السلطة، معتبراً أنها امتداد لصراعات ما بعد الثورة وانهيار الشراكة بين المدنيين والعسكريين.

ويشير إلى أن هذه الصراعات أدت إلى تدمير واسع للبلاد وتعميق الأزمة السياسية.

ينتقد الكاتب غياب الشفافية في ملفات إعادة الإعمار، مع اتهامات بوجود صفقات وعقود غير واضحة، واستفادة جهات نافذة من مشروعات البنية التحتية. ويطرح تساؤلات حول الجهات التي تدير هذه العمليات وكيفية تمويلها.

يخلص إلى أن هذه الملفات تعكس صراعاً مستمراً داخل السلطة على التحكم في الموارد والقرار السياسي، وسط مخاوف من استمرار الفساد وتأثيره على مستقبل الحكم والاستقرار في السودان.

المجموعة التي تجلس على مكاتب أركان الجيش المتحركة حالياً هي مجموعة متمرسه في كيفية التعامل مع المفسدين وملفات الفساد إن كان داخل المتعسكرين أو الذين يعملون خارجه ومنظومة الفساد بالنسبة لهم قصص وحكاوي واقعية يعرفون تفاصيلها حته حته حته والبرهان قبل أن ينصبوه بقياده الجيش كان مفتشاً عاماً للجيش

وفي الجيش هذه وظيفة تتيح للشخص يعرف كل أموال الجيش واموال شراكات الجيش وكل قرش يطلع ولايعود وكل جنيه يعود ومعه تلاته جنيهات واين تقسم

ويعرف المفتش العام الجيش ماذا يأكل كل ضابط في منزله ويعرف كم عدد الزراير التي يلبسها جنود الجيش والبرهان شخصية غير عادية في تاريخ الجيش السوداني جنرال عاشر وتعامل منذ التسعينات مع مكونات الانقاذ في وظائف ومهام كبيرة وخطيرة ونجح في اغلبها ارضاء للسلطه ولطموحات شخصية اوصلته بأن يكون رئيساً للسودان يؤجج الصراعات بين الشعب وبين الأحزاب وبين العسكر ويؤجج حرباً قضت على الأخضر الباقي في السودان من اجل القضاء على خصمه هو من مؤسسيه ويعرف كيف يتعامل في القضاء عليه أولاً بنقل الحرب لداخل البيوت والحلال والمدن الصغيرة وحدث ماحدث

إذن الرجل غير خفي عليه أن يعرف كيف يكشف للمدنيين انكم (لصوص وسماسره)

وهذه طبعاً تجربته مع أهل الانقاذ 40 عاماً

ودارت به فترة ما بعد 25 أكتوبر أو قبلها حتى مسألة أن يجمع بين العسكريين والمدنيين لحكم انتقالي في البلاد

وحكي مقربين في استخبارات الجيش أن الفترة الممتدة من بداية العمل في الوثيقة الدستورية وحتى تكليف كامل إدريس شهدت ترشيح أكثر من 900 شخص سوداني لرئاسة وزارة ووزارت أخرى حتي جاءت الموافقة على سيناريو حمدوك الذي كان من الممكن أن يستمر لو كلف معه وزراء فاسدين ولو رفض لجنة التمكين التي عرف من خلال تحركاتها البرهان والحلفاء انهم أيضاً سوف يطرحون يوماً على مائدة وجدي ومناع وهذه اللحظة التي استقال فيها ياسر العطا من اللجنة

وتأتي الحرب التي في الأساس سببها الرئيسي فساد و هي حرب بين عصابات افسدت وطمعت اكثر في الاستيلاء علي الثروات والناس بقدر هائل من الخراب والحريق

ويعودون شراكة لتعميرها من خلال نفس الاموال التي نهبت وهذا نوع آخر من استثمارات الفساد ويكذب من يقول الحرب انتهت وجاءت فترة الاعمار ويكونون لجان لايعرفها الناس من اجل الاعمار وتأتي معدات الاعمار الجديده وعطاءت الاعمار الجديده دون فتحها ولامعرفه من احضر كوابل الكهرباء ومحطات المياه وكل آليات التعمير من جديد في الخرطوم الناس لاتعرفهم من هم ومع العلم بأن هذه فلوسهم وعملية سرقة الكوابل وبيعها خارجاً نفس الناس التي تدور الآن مع الاتراك والصينيين في إعادة كوابل جديده بأموالهم المنهوبه وإعادة تدويرها مرة أخرى

والبرهان وجابر والعطا يعلمون هذا جيداً.

حتي تنتهي عند السودانين بأن الحكم المدني أكثر شفافية وأكثر أماناً للثروات والممتلكات والإدارة وهذا ما حدده ابراهيم جابر

ان الفريق جابر في الجيش لم نسمع له تصريحاً ولاتحدياً والهجوم على الدعم وعلى داعمه علنا حينما وقف خلف الموقعين على إعادة تعمير كوبري الحلفايا وهو يعلم جيداً لمن اوكلت المهم وعندما تحدث الناس عنه .

فرش مواضيع أخرى للناس أولها كان قطعة ارض عمنا عبد الجبار المبارك الرجل الذي نطارحه صراحة ايام جعفر نميري في ايام حسن سآتي ..ندوة الجندول ...القدال وهاشم كرار ولم يكن متطرفاً ولصاً له شركات اوعمارات وجاء جابر بموضوع ايجارات الوزارات والأمر معروف ونفذ وانتقلت الوزارات وزار هو بعضها

إذن لماذا يعلن عنها الآن.

ونحن شعب يعرف أنواع وتشكيلات ومسميات الذهب من أيام.

وجابر يعرف جيداً أن مجموعة تجلس في مجلس الوزراء استاجرت في بورتسودان مكاتب وبيوت بالدولار منذ اليوم الأول لدخول الحكومه بورتسودان ويعرف جيداً لماذا تم الخلاص من عثمان حسين الذي كان يعمل أميناً عاماً لمجلس الوزراء أكثر من ربع قرن ويعرف كل تفاصيل حركة الايجارات والنثريات وحتى الظروف التي تبعث للصحافين للكتابة في مواضيع معينة

وكانت مجموعه من الصحافين قد كلفت بالحديث السلبي عن لجنة اعادة الاعمار التي كان يترأسها ابراهيم جابر والتى لاتنكر أن لها انجازات بعد الحريق المدمر للحرب القذره التي دارت منذ 3 سنوات في محاوله لفتح المجال للسمسره وجبايات وعمولات أخرى بعيداً عن اللجنة وكان موضوع 11 مليون دولار كوبري الحلفايا هو بداية الحرب ولكن الرجل وضع خارطة الحرب الجديدة التي تدور في ساعات الحرب وحتى الآن وما بعد الحرب(كرسي جابر) الذي كان ومازال طوله نصف متر من الرقبه حتي نص الميدان

أزمة التعليم في السودان (الحلقة الثالثة)

أزمة التعليم في السودان... سبب أم نتيجة؟ ومن المسؤول عن هذا الإهدار؟

عثمان يوسف خليل

ملخص

يرى الكاتب أن أزمة التعليم في السودان تمثل حلقة مفرغة بين السبب والنتيجة؛ فهي ضحية الإهمال الحكومي والسياسي، وفي الوقت نفسه تساهم في إعادة إنتاج هذا الإهمال عبر أجيال متعاقبة. ضعف التعليم يؤدي إلى ضعف الوعي، ما يسهل التلاعب بالمجتمع وتكرار الأزمات، ويجعل الفشل جزءًا من دورة مستمرة لا تنتهي.

يؤكد أن المسؤولية السياسية كانت حجر الزاوية في الأزمة، فالتعليم لم يكن أولوية وطنية حقيقية، بل تعرض للتسييس وتقليص الميزانيات، وتهميش المعلمين، وإضعاف البنية التحتية للمدارس. النظام البائد تعامل مع التعليم كعبء مالي يمكن تأجيله، في حين يُنظر إليه في دول أخرى كمشروع استراتيجي طويل الأمد.

يوضح أن المؤسسات الإدارية تتحمل دورًا في الإهدار بسبب ضعف التخطيط، وغموض السياسات التعليمية، وعدم وجود برامج حقيقية لتأهيل المعلمين أو متابعة جودة التعليم. إضافة إلى ذلك، المجتمع نفسه شريك في الأزمة حين يهمّش قيمة العلم، ويعتبر التعليم وسيلة للحصول على شهادات فقط، ويتسامح مع التسرب المدرسي وعمالة الأطفال.

يختتم الكاتب بأن النخب والمثقفون يساهمون جزئيًا في استمرار الأزمة حين يكتفون بالنقد دون تحويله إلى تأثير حقيقي. وبغياب رؤية واضحة لما نريد تربيته في الأجيال وما نوع المجتمع الذي نطمح لبنائه، يتحول التعليم إلى شكل بلا مضمون. رغم الصورة القاسية، يبقى الإصلاح ممكنًا عبر إرادة سياسية صادقة، احترام دور المعلم، واستثمار طويل الأمد في بناء وعي ومعرفة الأجيال القادمة.

حين ننظر إلى واقع التعليم في السودان اليوم، يلحّ علينا سؤال جوهري:
هل أزمة التعليم هي سبب أزماتنا الكبرى؟
أم أنها مجرد نتيجة لانهيارات سياسية واقتصادية واجتماعية أوسع؟
الحقيقة المؤلمة أن التعليم في السودان هو السبب والنتيجة معًا. هو ضحية الإهمال، وفي الوقت نفسه أحد العوامل التي أعادت إنتاج هذا الإهمال عبر أجيال متعاقبة. فعندما يضعف التعليم، يضعف الوعي.
ولا بد ان نعي انه حين يضعف الوعي، يسهل التلاعب بالمجتمع.وحين يسهل التلاعب بالمجتمع، تتكرّر الأخطاء، وتتعاقب الأزمات، ويُعاد إنتاج الفشل في حلقة مفرغة لا تنتهي.
لكن السؤال الأهم من ذلك كله:
من المسؤول عن هذا الإهدار التاريخي للتعليم ؟

أولًا: المسؤولية السياسية:

لا يمكن فصل أزمة التعليم عن طبيعة الحكم والسياسات العامة. فعلى مدى عقود، لم يكن التعليم في السودان ذو أولوية وطنية حقيقية، بل ظل ملفًا ثانويًا يتلاعب به، يخضع للتجاذبات السياسية، والتقلبات الاقتصادية، وأحيانًا للاستخدام الأيديولوجي.
الراقع انه قد تم تسييس المناهج، وتهميش المعلم، وإضعاف البنية التحتية للمدارس، وتقليص الميزانيات المخصصة للتعليم، وكأن الاستثمار في العقل ترف يمكن تأجيله.
وفي دول كثيرة، يُنظر إلى التعليم باعتباره مشروعًا استراتيجيًا طويل الأمد، أما في السودان، فقد عومل غالبًا باعتباره عبئًا ماليًا لا استثمارًا وطنيًا.

ثانيًا: المسؤولية المؤسسية والإدارية:

حتى حين وُجدت موارد محدودة، كثيرًا ما أُهدرت بسبب ضعف الإدارة، وسوء التخطيط، وغياب الرؤية بعيدة المدى. فلا توجد سياسات تعليمية مستقرة، ولا خطط واضحة لتطوير المناهج، ولا حتى برامج جادة لتأهيل المعلمين، ولا نظام فعّال لمتابعة جودة التعليم.
والنتيجة: نظام تعليمي مترهّل، يعمل بردّ الفعل لا بالفعل، ويعالج الأعراض بدلًا من معالجة الجذور.

ثالثًا: المسؤولية المجتمعية والثقافية:

من السهل أن نحمّل الدولة وحدها المسؤولية، لكن الحقيقة أن المجتمع أيضًا شريك في هذا الإهدار. حين تتراجع قيمة العلم في الوعي العام، وحين يُنظر إلى التعليم كوسيلة للحصول على شهادة فقط، لا لبناء عقل، وحين يُهمَّش دور المعلم اجتماعيًا وماديًا، وحين يتسامح المجتمع مع التسرب المدرسي وعمالة الأطفال، فإن الأزمة تصبح أزمة ثقافة، لا أزمة سياسات فقط. المجتمع الذي لا يحمي التعليم، يشارك – ولو دون قصد – في تقويض مستقبله.

رابعًا: دور النخب والمثقفين:

حتى النخب الفكرية والثقافية تتحمّل جزءًا من المسؤولية، حين تكتفي بالنقد الموسمي، أو تنشغل بصراعات هامشية، أو تفشل في تحويل الأفكار إلى مشاريع ضغط وتأثير حقيقية. فالمثقف ليس شاهدًا محايدًا على الخراب، بل من المفترض أن يكون ضميرًا نقديًا حيًا، وجسرًا بين المعرفة والواقع، وصوتًا يذكّر المجتمع بخطورة ما يُهدر من فرص.

أزمة التعليم كمرآة لأزمة أعمق:

في جوهرها، أزمة التعليم في السودان ليست أزمة مناهج فقط، بل أزمة رؤية:
أي إنسان نريد أن نُنشئ؟
وأي مجتمع نطمح إلى بنائه؟
وأي مستقبل نتصوره لأجيالنا؟
وعليه، حين تغيب الإجابة عن هذه الأسئلة، يصبح التعليم بلا بوصلة، ويتحوّل إلى عملية شكلية، تنتج شهادات أكثر مما تنتج وعيًا.
لكن... هل ما زال الإصلاح ممكنًا؟
رغم قسوة الصورة، فإن الأمل لم يُغلق تمامًا.
فإصلاح التعليم ليس مستحيلًا، لكنه يتطلب شجاعة فكرية قبل أن يتطلب موارد مالية.
يتطلب:
إرادة سياسية صادقة، ورؤية تربوية واضحة، واحترامًا حقيقيًا لدور المعلم، واستثمارًا طويل الأمد في بناء العقل، ومشاركة مجتمعية تعتبر التعليم قضية حياة لا ملفًا ثانويًا. لأن أخطر ما يمكن أن يحدث ليس فقط استمرار انهيار التعليم، بل أن نعتاد هذا الانهيار...وأن يصبح التدهور أمرًا طبيعيًا في وعينا.
وفي الحلقة القادمة، سنناقش:
ما شكل التعليم الذي نحتاجه في السودان؟
وهل نريد إصلاحًا شكليًا أم إعادة تأسيس كاملة؟

حكاية من بيئتي (24)

حـــال البـــلاّل

محمد أحمد الفيلابي

ملخص

يروي النص حكاية "البلّال" عثمان عثمان عثمان، الذي وُلد يتيماً كما وُلد أبوه من قبله، وعُرف في قريته بسقاية الماء وابتسامته الدائمة. أحبّه الناس ومنحوه ألقاباً عديدة، وكان يخصّ عجوزاً كفيفة بخدمةٍ مميّزة، فتستقبله بدعواتها الصادقة، معتبرةً عمله صدقةً جارية تُطهّر الروح كما يطهّر الماء الأواني.

يستعرض الكاتب مكانة السقيا في التراث الإسلامي والعربي، بوصفها من أفضل الصدقات وأعظمها أجراً، ومصدراً للشرف قديماً، كما في سقاية الحجاج. ويغدو "البلّال" رمزاً لتلك القيم: الرضا، والبشاشة، والتأني، مردداً حكمته الشعبية عن اغتنام الشباب وسلوك درب المهلة.

يتحوّل مسار الحكاية مع ظهور ناسكٍ غريب يرتبط به البلّال، بالتزامن مع بدء حفر الآبار الحديثة. وبعد وفاة العجوز يختفي البلّال، لتنتشر روايات عن رؤيته في الحرم يسقي الحجاج ويرسل المال لفقراء منطقته، حتى صارت مقولة الناس: "حال البلّال.. رضا ومحبة ومال".

ينتقل النص إلى نقد واقع الماء اليوم، حيث تحوّل من صدقةٍ إلى سلعةٍ تدرّ مئات المليارات، مع انتشار القوارير البلاستيكية وما تحمله من تلوّثٍ خفي. ويقارن بين أواني الماضي الصحية والبسيطة وثقافة الاستهلاك الحديثة، مؤكداً أن الماء لم يتغيّر، بل تغيّرت نظرتنا إليه، وأن ما نحتاجه من "حال البلّال" هو الرضا وحسن المآل لا المال.

لأنه بدأ حياة اليتم الباكر (سقا) يبيع الماء علُق به أكثر من لقب، إذ يعشق الناس الألقاب، خاصة في حالته الغريبة هذه. فهو يحمل اسماً ثلاثياً موحداً (عثمان عثمان عثمان)، إذ كُتب عليه أن لا يرى أباه، فقد كان جنيناً في بطن أمه حين مات. تماماً مثل أبيه الذي مات أبوه كذلك قبل ولادته. وقد جوزت لجان الإفتاء في غيرما بلد أن يسمى المولود باسم أبيه، فنجد محمد محمد، وعبد الله بن عبد الله، ولا حرج في ذلك، سواء كان المسمى عليه حياً وقت التسمية أو ميتاً. وهو مع طيبة معشره، وابتسامته التي لا تفارق وجهه الصبوح هو (السقّا)، و(البلّال)، و(اليتيم أب بُل) ينطقونها دون فصل بين المضاف والمضاف إليه (أبُّل). أما تلك العجوز الكفيفة فقد كانت تستقبله بسؤالها الحميم..

- جيت آ (البلّال)؟

وتلاحقه بالدعوات أثناء غسله لجرتها، وملئها والأواني الأخرى بالماء، ورش المكان حولها، وهو يردد أنه لم يفعل شيء، فترد عليه:

- إنت بلّيت (الميس)، وسويت (البرتيبة) مع ربك، بي بركة ونقاوة ماك تحقق لماك.

ربي يرويك وينجيك ويديك
دعوة كفيفة لي نفساً عفيفة

و(البرتيبة) من المفردات الطليانية التي دخلت في حياء إلى قاموس الدارجة، ولم تصمد كثيراً، وتعني البيعة. فقد كانت العجوز تشير إلى أنه بفعله يستحق أن يلقى ربه نقياً كالماء. و(ماك) تعني (ماءك)، و(لماك) لقاءك المولى.

كان يبرّها بأول (بُل) يأتي به من النهر، حين كان يذهب إلى هناك قبل الشروق، فيملأه بعد أن يتوغّل قليلاً في المجرى، فهو في العادة يقدم للناس أكثر المياه برودة ونقاء. و(البُل) هو إنا من الجلد أو التيل المتين، يُندي ماء، ويكون مبللاً، فهو (بُل). أما السَّقَّا فهي المهنة التراثية القديمة لنقل وتوزيع المياه باستخدام «السُقا» أو «السِّعِن» المصنوع من جلود الماعز، أو البُل القطني، أو البراميل المحمولة على الدواب أو عربات الكارو فيما بعد، حيث كان (السَّقّا) يملأها من الآبار أو ينابيع المياه، أو من النهر، وينقلها للمنازل في القرى والمدن مقابل أجر زهيد، ذلك قبل أن تتوفر الوسائل الحديثة لتوصيل المياه.

يذكر أن حظوظ سُقاة الماء عظيمة جداً في الإسلام، إذ تعتبر أفضل الصدقات وأعظمها أجراً، وتُعد صدقة جارية، تفتح أبواب الرحمة والفلاح، وتُضاعف الأجر خاصة في الحر الشديد. وقد كانت سقاية المياه في التراث العربي مهمة ولها منزلة عظيمة. وقبل الإسلام كان شرف السقاية والرفادة (تجهيز الطعام وتقديمه) لحجاج الكعبة متروك لفرع بني هاشم دون فروع قريش الأخرى. وكانت السقاية مهمة مقدّرة. وذكر إبن هشام أن أشراف قريش كانوا يتبارون في أخذ السقاية لما لها من رفعة لهم بين قومهم. ولم يكن توفير المياه للحجاج مهمة يسيرة لشح المياه في مكة، إذ كان من يتولى المنصب ينشئ أحواضاً من الجلد يضعها في فناء الكعبة، وينقل إليها المياه العذبة من الآبار في المزاود والقرب. وإن كانت الأحواض في فناء الكعبة للماء، فهي في النتايل (جمع نتيلة) للبن يشرب منها المسافرون العابرون، ومنها يتزودون، ووثق لذلك الشاعر (عكير الدامر) حين أراد أن يُعلي من شأن أحدهم، رابطاً لقيمة السقيا بالفروسية بثبات الأجر الأخروي:

وكت المحنة طوّقت الرجال زي تيلة
روحك سُمتها.. شافوك ماك راتيلا
أجر تعبك مثبّت حوض لبن في نتيلة
وفي القرآن ورد (لا تُظلمون فتيلا).

ويدعو الإسلام إلى السقيا، فقد ورد عن النبي ﷺ قوله: «أفضل الصدقة سقي الماء»، مما يعزز مكانة هذا العمل وعظيم أجره في الدنيا والآخرة.

و(البلّال) باتت تعني الدَّهَجِي، وابتسامة الرضا والبشاشة.

والسعي بين النهر والبيوت. تجده يترنم ضاحكاً.. وحين تقترب منه تسمع الغناء

الناهض على التعاليم، و(سمح القول) كما يقول إن سألوه تلبية الطلبات بسرعة لا تناسبه.. فتلمس الكلمات فؤاد السامع من يطلبه الإسراع فيسكت عنه.. إذ كان يردّد..

إغتنم الشباب قبل الرّويس ما يشيب
العاقل دوام لي نفسو ببقى طبيب
ما تخليك عجول العجلة ما بتصيب
درب المهلة للحول إن صبرت قريب

علاقته بالعجوز لم يدرك كنهها أحد، ويقولون هي من كانت تلقنه هذا الغناء، والذي انقلب إلى همهمات وترتيل هامس ودموع، وتهويمات وسرعة في الحركة لم يعهدها فيه الناس، ذلك منذ ظهر ذلك الناسك (الغريب) القادم من الخلاء. كان (البلّال) أول من التقاه، ولكأنه كان في انتظاره، سقاه واقتاده إلى داره، حيث اعتكف هناك لأيام شهدت نزول عمال هيئة توفير المياه، وكانت حركة حفر الآبار قد بدأت في الأرياف، كما شهدت التحولات البيِّنة في شخصية البلال. وربط البعض ما يحدث بملازمته الناسك الذي لم يبرح خلوته إلا في ذلك الفجر الذي شيعت فيه العجوز. فقد لحظ الجميع أنهما كانا متلازمين عند القبر يرتلان همساً، حتى بعد عودة الناس إلى ديارهم. ومنذ ذلك اليوم لم يرهما أحد في النواحي. إلا أن عيون أبناء المنطقة أكدت رؤية (البلّال) في الحرم الشريف، يسقي الحجاج. وتداول الناس حكايات فرحه حين يلتقي أبناء المنطقة فيرسل معهم الأموال إلى الفقراء الذين كان يدخل بيوتهم كل يوم ليروي عطشهم، وها هو يروي عروق الإيمان واليقين في الجميع حين يرددون المقولة الجديدة..

. حال البلال.. رضا ومحبة ومال.

وليته بقي..

وليت السقاة لم يختفوا.. فبعد أن كانوا ملء السمع والبصر والمكان، ها قد باتوا يتخفُّون وراء الفعل (كان).

وماذا خلفهم؟ ماذا خلف القِربة والسعن والبُل؟

قوارير بلاستيكية جميلة المظهر، قريبة من التناول في كل مكان، تشير نحو تجارة الاقناع، والتغلغل الناعم في الوجدان والسلوك البشري.

الماء.. أكثر ما يحتاجه الإنسان.. مثلما هو النبض في العروق.. اكتشف الطامعون أنه أكثر شيء يمكن بيعه. حتى بات عَبُّ الماء المعبأ سلوكاً إجتماعياً، لا قراراً عقلانياً مثلما يقول الخبراء، ويستشهدون بالأرقام المذهلة، إذ تجاوزت تجارة الماء المعبأ الـ 300 مليار دولار سنوياً. و600 مليار قارورة ماء تباع كل عام. وليتها كانت كماء (البلّال)، إذ أن في كل قارورة ملايين الجزيئيات من المايكروبلاستيك والنانوبلاستيك، تذهب عميقاً في الأجساد، ولا ترى بالعين المجردة. وبحسب منظمة الصحة العالمية وُجد البلاستيك في مياه الشرب وفي الأسماك وملح الطعام. وإن كان هذا بسبب تلوّث المحيطات والبحار، فها قد بتنا نخزّن مياه الشرب في البراميل البلاستيكية، والقوارير الكبيرة التي حلّت محل الزير والقُلّة، تلك الأواني التي كانت تضيف لماء الشرب عناصر صحية، لا أجزاء بلاستيكية لا تتحلل لا في الأجساد، ولا في التربة. وفي دراسة عام 2022 تم رصد البلاستيك في دم الانسان لأول مرة. وخلص أحد تقارير اللجان الأممية إلى أن 40% من سكان العالم يعانون شح المياه، وسيتعرض ما يصل إلى 700 مليون شخص إلى خطر التهجير بسبب شح المياه الشديدة بحلول عام 2030. كما أن أكثر من ملياري شخص يعيشون في بلدان تفتقر إلى المياه الصالحة للشرب والاستعمال اليومي، الأمر الذي يذكّر بالدراسة التي أشرف عليها بروفيسور محمد عبد الله الريح حول مياه السبايل (جمع سبيل) والتي أكد أكثر من نوع من التلوث البكتيري، حتى أنه أورد مازحاً وملخصاً نتائج الدراسة التي حللت مياه الصنبور، ومياه الزير، وما ينقع منها «بخت الكلب»، وهو الذي يشرب أنقى أنواع المياه من ذات السبايل.

الماء.. الذي يهب الحياة، بات يأتي بالموت البطيء.

الماء لم يتغيّر، بل نحن الذين تغيّرت نظرتنا له.

وفي حال الحصول على مائة ضعف عند بيع الماء في القوارير البلاستيكية، فمن المؤكد أنك لن تجد من يحدّث عن أواني الفخّار والأواني الجلدية والقطنية والزجاجية في عالم تتحكّم فيه الشركات والتسويق العالمي. ولن تجد من يقول لك أن الأواني القديمة ليست ممرضة، ولا ناقلة للأمراض، ويمكنها التحلُّل في البيئة دون تأثير سالب.

وإن كنا نروم شيئاً يسيراً من (حال البلّال)، فلن يكون المال، إنما الرضا وطيب المآل.

ونلتقي في حكاية جديدة من بيئتي

إفريقيا فى المسرح السوداني

السر السيد

ملخص

يرى المقال أنه يمكن تتبع حضور إفريقيا في الدراسات المسرحية السودانية منذ سبعينيات القرن الماضي، مع صدور كتاب «في المسرحية الأفريقية» لجمال محمد أحمد عام 1974، ثم كتاب «ملامح وإضاءات.. القيم الفكرية والجمالية بين المسرح والتراث التقليدي الأفريقي» لمأمون زروق. وقد شكّلت هذه الأعمال مرجعيات أساسية في إبراز العلاقة الفكرية والجمالية بين المسرح السوداني ونظيره الأفريقي.

يوضح الكاتب أنه على مستوى النص والعرض، شهد المسرح السوداني ترجمة وتقديم عدد من المسرحيات الأفريقية، خاصة أعمال وولي شوينكا مثل «الأسد والجوهرة» و*«السلالة القوية»* و*«سكان المستنقع»*، إلى جانب مسرحية «الجزيرة» لأثول فوجارد. وقد عُرضت هذه الأعمال على خشبات المسرح القومي والمعهد العالي للموسيقى والمسرح بعد إعداد بعضها وسودنتها، ما يعكس تفاعل المسرح السوداني مع النصوص الأفريقية.

يشير إلى أن حضور المسرح الأفريقي برز في مشاريع تخرج طلاب المسرح، من خلال تقديم أعمال مثل «سوزي بانز قد مات» و*«الطريق إلى مكة»* و*«الناسك الأسود»* و*«أوكونكو»*. وأسهمت هذه التجارب في تعزيز الوعي بالهوية الأفريقية، وتوسيع أفق التجربة المسرحية السودانية عبر التفاعل مع قضايا وثقافات القارة.

يذكر الكاتب أن المسرح السوداني تناول أيضاً قضايا أفريقيا الكبرى مثل الاستعمار والعبودية وحركات التحرر، كما في مسرحية «سولارا أو أحزان أفريقيا» لمحمد مفتاح الفيتوري، و*«نهاية المسرحية»* لميرغني حسن ياسين، و*«المائدة الحمراء»* للطاهر عبد الكريم. ورغم هذه الإسهامات، ظل من أبرز نقاط ضعف المسرح السوداني إهماله النسبي للبعد الأفريقي مقابل التركيز على البعد العروبي، مما يمثل خسارة ثقافية وسياسية مهمة.

يمكن التوثيق لحضور افريقيا على صعيد الدراسات النظرية في المسرح السوداني من تاريخ صدور كتاب (في المسرحية الأفريقية) للأستاذ جمال محمد أحمد الذي نشرته دار نشر جامعة الخرطوم في العام 1974م، وكتاب (ملامح واضاءات..القيم الفكرية والجمالية بين المسرح والتراث التقليدي الافريقي) الذى صدر عن مركز عبدالكريم ميرغني قبل سنوات لمؤلفه الاكاديمي والمخرج الاستاذ مامون زروق

اما على صعيد النص والعرض المسرحيين فنشير إلى أن حركتنا المسرحية قد عرفت ومنذ سبعينيات القرن الماضي الترجمة لبعض المسرحيات الأفريقية فقد ترجمت د. سلمى بابكر مسرحية «السلالة القوية» وترجم الشاعر النور عثمان أبكر مسرحية «الأسد والجوهرة» والمسرحيتان نشرتا في مجلة معهد الموسيقي والمسرح وترجم الباحث والمؤلف المسرحى الاستاذ حبيب مدثر مسرحية «سكان المستنقع» ونشرت في كتاب و المسرحية نفسها ترجمها التشكيلي عثمان وقيع الله ونشرت ضمن سلسلة كتاب الخرطوم الذي كانت تنشره مجلة الخرطوم والثلاثة مسرحيات كما هو معلوم من تأليف الكاتب المسرحي والروائي النيجيري وولى شوينكا، وترجم الاستاذ احمد طه امفريب مسرحية الجزيرة لأثول فوجارد ونشرها نادى المسرح السودانى فى العام 1991.

ألفت نظر القارئ والقارئة إلى أن مسرحيات السلالة القوية والاسد والجوهرة وسكان المستنقع قد عرضت على خشبات المسارح السودانية في مناسبات مختلفة، فقد عرضت مسرحية الأسد والجوهرة بعد أن اعدها وسودنها الاستاذ عثمان على الفكى على خشبة المسرح القومى وعرضت مسرحية سكان المستنقع بعد ان تم تغيير اسمها إلى أهل البلد على خشبة المسرح القومي أما مسرحية السلالة القوية فقد عرضت على خشبة المعهد العالي للموسيقى والمسرح واماكن اخرى

ومسرحية «الجزيرة» عرضت بدورها فى اكثر من مكان ومناسبة منها خشبة مسرح المعهد العالي للموسيقى والمسرح.

من جانب اخر ونحن نبحث فى موقع المسرح الأفريقي فى نسيج تجربتنا المسرحية لا يفوتنا أن نشير الى الكثير من المسرحيات الافريقية التى قدمت ضمن مشاريع طلاب المسرح وتحديداً مشاريع التخرج في «شعبة التمثيل والاخراج بقسم المسرح في المعهد العالي للموسيقى والمسرح انذاك، كمسرحيات «سوزي بانز قد مات» و«الطريق الى مكة» لاثول فوجارد و مسرحية «اوكونكو» وهي من اعداد الاستاذ ابراهيم البزعي عن رواية «الاشياء تتداعى»للكاتب جنو اجيبى، ومسرحية «الناسك الاسود» للكاتب جيمس نغوغى وغير ذلك من المسرحيات التي لا يسع المجال لذكرها.

هذا على صعيد الترجمة والاعداد والسودنة والعرض اما على صعيد ما يمكن ان نصفه بمقاربة ومناقشة الموضوعات ذات الصلة بالواقع الافريقي والحياة الافريقية فى تمظهراتها المختلفة على اصعدة التاريخ والمصير المشترك والثقافة والسياسة والاجتماع فسنقف على حقيقة ان المسرح السودانى لم يكن بعيدا عن هموم القارة الام وقضاياها الاستراتيجية والتي تأتي فى مقدمتها قضية الفصل العنصري والذاكرة التي تغذيه والتي نعنى بها « تجارة الرقيق» وقضية الاستعمار ونقيضه والذي هو حركات التحرر الوطني الافريقي ورموزها فقد كتب شاعر افريقيا الشاعر السوداني محمد مفتاح الفيتوري مسرحية «سولارا او احزان افريقيا» التي جسد فيها بشاعة الرجل الابيض ومعاناة الافارقة وهم يُهجّرون عنوة من اوطانهم عبيدا فى حقول الرجل الابيض ومصانعه وهم بين خيارين اما الموت واما العبودية، اما فيما يتعلق بالاستعمار وحركات التحرر الوطنى واستنادا على (كتاب الادب المسرحى فى السودان:نشأته وتطوره) للدكتور بشير عباس فسنقف عند مسرحية «نهاية المسرحية» التى كتبها الاستاذ ميرغنى حسن ياسين و نشرتها مجلة «صوت المرأة» فى مارس 1962 والتى ناقشت موضوعة الاستعمار كظاهرة عالمية فى مقابل المقاومة له من خلال ثورة الكنغو ورمزها المناضل «باتريس لومبا» ونضاله من اجل الاستقلال حتى اغتياله، و سنقف وفى ذات الاتجاه عند مسرحية «المائدة الحمراء» التى كتبها الاستاذ الطاهر عبدالكريم و نشرتها مكتبة الكيلانى بالقاهرة «بدون تاريخ» والتي بدورها ناقشت وابانت دور الاستعمار وشركاته وعملائه في الداخل في اغتيال رموز التحرر الوطنى الافريقى والعمل على اجهاض الثورة وقتل احلام الشعوب ونهب مواردها.

وتبقى اشارتنا المهمة هنا وبرغم تلك الاشراقات هي: ان من اكبر نقاط ضعف المسرح السوداني، والتي لم يتم الالتفات اليها بشكل معمّق هو رهانه واستراتيجيا كمان على البعد العروبي واهماله للبعد الافريقي، وهذه خسارة فادحة على مستويات السياسة والثقافة.

المونديال في ظل الحرب:

هل ينسحب المنتخب الإيراني من كأس العالم؟

ملخص

تستعد الولايات المتحدة لاستضافة نهائيات كأس العالم لكرة القدم بعد ما يزيد قليلاً على مئة يوم، وهي البطولة التي ضمن المنتخب الإيراني مقعده فيها. لكن التطورات العسكرية الأخيرة في الشرق الأوسط ألقت بظلال كثيفة من الشك على مشاركة طهران وعلى أجواء البطولة التي يُتوقع أن تكون شديدة التسييس.

بقلم: دان روان – bbc

فقد شنت الولايات المتحدة، يوم السبت، هجوماً على إيران ضمن عملية مشتركة مع إسرائيل، أعقبتها ضربات انتقامية في مناطق مختلفة من الشرق الأوسط، ما فتح الباب أمام تساؤلات حول تداعيات التصعيد على كرة القدم العالمية، وعلى الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا)، وعلى مصير المنتخب الإيراني في المونديال.

هل ستشارك إيران؟

بحسب جدول البطولة، من المقرر أن تخوض إيران مباريات دور المجموعات أمام نيوزيلندا وبلجيكا في لوس أنجلوس، قبل مواجهة مصر في سياتل، في رابع مشاركة متتالية لها في كأس العالم.

ورغم أن المنتخب لم يُستبعد سابقاً عندما قصفت الولايات المتحدة منشآت نووية إيرانية العام الماضي، فإن رئيس الاتحاد الإيراني لكرة القدم مهدي تاج ألمح هذه المرة إلى احتمالات مختلفة، قائلاً للتلفزيون الإيراني إن ما حدث يجعل التطلع إلى كأس العالم أمراً غير مؤكد، مشيراً إلى أن القرار النهائي يعود إلى القيادات الرياضية.

وتزداد الصورة تعقيداً في ظل الغموض السياسي داخل إيران بعد مقتل المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي، ما يجعل التنبؤ بموقف رسمي أمراً بالغ الصعوبة.

الاتحاد الدولي لكرة القدم أكد أنه يتابع التطورات عن كثب، بينما تشير تقديرات داخلية إلى توقع مشاركة إيران حتى الآن. وقال الأمين العام للفيفا ماتياس غرافستروم إن التركيز ينصب على ضمان إقامة كأس عالم آمنة بمشاركة جميع المنتخبات.

وفي حال انسحاب إيران، تبرز احتمالات استبدالها بمنتخب من الاتحاد الآسيوي، مثل العراق أو الإمارات العربية المتحدة، وفق سيناريوهات يجري تداولها.

في المقابل، يواصل المنتخب الإيراني للسيدات استعداداته لكأس آسيا في أستراليا بشكل طبيعي، حيث أكدت مدربته مرضية جعفري أن البطولة تمثل فرصة لإظهار قدرات المرأة الإيرانية.

منطقة مجهولة

سياسياً، يزداد المشهد تعقيداً. فقد وقّع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب العام الماضي أمراً تنفيذياً يحظر دخول مواطني 12 دولة بينها إيران، مع استثناء لاعبي كأس العالم وأجهزتهم الفنية.

لكن مشاركة إيران إذا تمت ستخضع على الأرجح لإجراءات أمنية مشددة، خاصة في لوس أنجلوس التي تضم واحدة من أكبر الجاليات الإيرانية في العالم.

وتعيد هذه المخاوف إلى الأذهان أجواء مونديال قطر 2022، حين شهدت مباريات إيران احتجاجات ومواجهات بين مشجعين مؤيدين ومعارضين للحكومة.

ويرى نيك ماكجيهان من منظمة "فيرسكوير" الحقوقية أن البطولة تدخل "منطقة مجهولة"، مشيراً إلى أن خوض الدولة المضيفة حرباً ضد دولة مشاركة قبل أشهر من البطولة يخلق وضعاً غير مسبوق.

وأضاف أن انسحاب إيران إن حدث قد يخفف الضغط عن الفيفا من حيث حجم الاحتجاجات المحتملة، لكنه لن ينهي التوترات بالكامل.

ضغوط متصاعدة على إنفانتينو

التصعيد العسكري يسلّط الضوء مجدداً على العلاقة الوثيقة بين رئيس الفيفا جياني إنفانتينو والرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وهي علاقة تعرضت لانتقادات متزايدة.

وكان الفيفا قد منح ترامب في ديسمبر الماضي "جائزة السلام" خلال حفل قرعة كأس العالم 2026، مبرراً ذلك بدوره في جهود وقف إطلاق النار في الشرق الأوسط.

غير أن العمليات العسكرية الأمريكية الأخيرة في عدة دول – بينها إيران – أعادت إشعال الجدل حول قرار الفيفا، ودفعت منتقدين للقول إن الهيئة الحاكمة لكرة القدم قد تجد نفسها في قلب عاصفة سياسية.

في بريطانيا، وقّع 27 نائباً من عدة أحزاب اقتراحاً برلمانياً يدعو الهيئات الرياضية الدولية إلى دراسة استبعاد الولايات المتحدة من البطولات الكبرى، معتبرين أن الأحداث الرياضية لا ينبغي استخدامها لتطبيع انتهاكات القانون الدولي.

كما ألمح مسؤول في الاتحاد الألماني لكرة القدم إلى ضرورة مناقشة خيار مقاطعة مونديال 2026 على خلفية سياسات واشنطن.

ورغم ذلك، يتمسك الفيفا بموقفه التقليدي القائم على الحياد السياسي، إذ سبق لإنفانتينو أن أكد أن الاتحاد لا يستطيع حل الأزمات الجيوسياسية.

سوابق تاريخية

ليست هذه المرة الأولى التي تواجه فيها الفيفا ضغوطاً سياسية. فقد استضافت روسيا مونديال 2018 رغم ضمها شبه جزيرة القرم، قبل أن تُحظر لاحقاً من المنافسات في 2022 عقب غزو أوكرانيا ومع ذلك، لا توجد حالياً مؤشرات على نية الفيفا اتخاذ إجراءات ضد الولايات المتحدة، مهما تصاعد الجدل حول سياساتها الخارجية. بين احتمالات انسحاب إيران، ومخاوف الأمن، وتصاعد الانتقادات السياسية، يبدو أن البطولة المقبلة قد تكون واحدة من أكثر نسخ المونديال حساسية وتسييساً في تاريخ كرة القدم الحديثة.